



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

## الموضوع

# أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب(ة):

بن بريكة الزهرة

بن طالب فاطمة الزهراء

رقم التسجيل:	...../2013
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2012-2013

قسم: العلوم الاقتصادية

## كلمة شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث المتواضع  
وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة: بن بريكة الزهرة  
على توصياتها الهادفة ونصائحها القيمة وعلى كل الوقت والجهد المبذول  
في متابعة هذا البحث و الإشراف عليه في كل مراحل  
و لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة  
على عطائهم المميز، فلهم مني كامل التقدير والعرفان  
و لا أنسى عمال مكتبة العلوم الاقتصادية الذين لطالما سهلوا من مهمتنا  
وأشكر كل من ساهم في هذا البحث خاصة أسرتي

فاطمة

الزهراء

يلعب الانفتاح الاقتصادي دور كبير في تحقيق المكاسب الاقتصادية للدولة، ولن ينأى هذا الدور إلا بوجود نوع من المصدقية و الفعالية في مختلف الركائز الاقتصادية التي تقوم عليها الدولة، ولا شك أن لسعر صرف العملة الدور المهم في هذه الركائز فهو أداة من الأدوات التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات الدولية، و تنتج عن هذه الاقتصاديات علاقات دولية و يصدر عنها فوائض لدول وعجز لدول أخرى، تعمل كلها على تحقيق توازن الميزان العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل هو ميزان المدفوعات، ولا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية و أن تحدد حقوقها و ديونها و إنما يجب كذلك أن تحدد العملة التي يتم التحاسب و الدفع بها و هذا ما يسمى سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية وأي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و بالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع المتطلبات الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

و شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، و منها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية و انعكس ذلك على الدول النامية و منها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة ، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تدهور الخدمات العامة للدولة، و تفاقم عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية.

بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أثرت بشكل مباشر حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات خلال فترة 1986، و تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار و تسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى و خاصة القطاع الخاص، و بالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة و أصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات و بقية المتطلبات خاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب دستور 1989 الذي فتح الباب و اسعا أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من القوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح .و قد عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2002 تغيرات مؤسسية و هيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من سنة 1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، بهدف تخفيف من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من أجل العودة إلى توازنات الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم أكثر في حجم

الكتلة النقدية و الاستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، و رفع احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

والميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر و على قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية.

تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98 %، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، و بالتالي التصدير يكون بعملة مرتفعة و الاستيراد بعملة منخفضة، و هذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة و التي حققت نجاحا كبيرا و أصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات .، و على ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

ومن هنا نحاول أن نصوغ إشكالية البحث على النحو التالي: ما مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على

**الميزان التجاري؟**

**التساؤلات الفرعية:**

ولمعالجة و الإجابة على الإشكالية نجزئها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1 ما هو سعر الصرف؟

2 ماهي المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر؟

3 ما العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الصادرات، و الواردات؟

4 ما العلاقة بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري؟

**الفرضيات:**

للإمام بموضوع الإشكالية و الإجابة عليها نضع مجموعة من الفرضيات:

1 يعبر سعر الصرف عن قيمة وحدة نقدية لعملة ما بوحدات نقدية لعملة أخرى.

2 كلما ارتفع سعر الصرف ارتفع معدل الصادرات

3 كلما انخفض سعر الصرف انخفض معه معدل الواردات.

4 كلما ارتفع سعر الصرف حدث فائض في رصيد الميزان التجاري.

## الدراسات السابقة:

1 عبد الجليل هجيرة، "أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري"-دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية دفعة 2011/2012، جامعة تلمسان، وقد طرح الطالب في دراسته الإشكال التالي: ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟، ووضع في دراسته مجموعة من الفرضيات منها: توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدولار الأمريكي و رصيد الميزان التجاري الجزائري. وللإجابة عن الإشكالية انتهج المنهج التحليلي الإحصائي في دراسته و تناول الاطار النظري لسعر الصرف ، و نظام الصرف في الجزائر و الاقتصاد الجزائري بين التدهور الدولار و تحديات الأورو، وتوصل إلى مجموعة من النتائج التالية: انها توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار، و رصيد الميزان التجاري الجزائري، واستعنت بها نظريا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف وسياسته والأنظمة المتبعة؛

2 عطاء الله بن طيرش، "أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية"،-دراسة حالة الجزائر- مذكرة الماجستير في تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، 2010-2011، قد طرح الطالب في دراسته الإشكال التالي: كيف سينعكس تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟ ووضع في دراسته مجموعة من الفرضيات منها: ساهمت سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات وللإجابة عن الإشكالية انتهج المنهج الوصفي التاريخي التحليلي ومن بين النتائج المتوصل عليها انها توجد علاقة قوية بين تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري و الصادرات، حيث إذا ارتفع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة فان المتوقع انه يؤدي ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات، واستعنت بهذه الدراسة من الناحية النظرية لسعر الصرف وسوف أضيف ما مدى اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

3 حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر -مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، قد طرح الطالب في دراسته الإشكال التالي:مدى فعالية سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي؟ وللإجابة عن الإشكالية انتهج المنهج استقرائي وصفي تحليلي ومن بين النتائج المتوصل عليها ان التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملت ظروف داخلية كالاختلال

الخارجي او عملة مقيمة أكثر من قيمتها و ظروف خارجية خاصة ضغوط المنظمات الدولية، واستعنت بهذه الدراسة من الجانب النظري وسوف أضيف على هذه الدراسة دراسة قياسية.

4- الزهرة بن بريكة، دراسة اقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف - دراسة حالة الجزائر-، 1993 - 2006 ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007، وقد طرح الباحث في دراسته الإشكال التالي: ماهي أهم المحددات أو العوامل المؤثرة في سعر الصرف بالجزائر؟ ووضع في دراسته مجموعة من الفرضيات منها: من بين محددات سعر الصرف بالجزائر: سعر الفائدة، معدل التضخم، الناتج الخام، أسعار البترول، وللإجابة عن الإشكالية انتهج المنهج وصفي التاريخي و المنهج تحليلي و القياس الاقتصادي و من بين النتائج المتوصل عليها إن الواقع الجزائري لا يتماشى و النماذج القياسية المحددة لسوق الصرف ،ذلك لكونه يتبع نظام التعويم الدار، واستعنت بهذه الدراسة من الجانب التطبيقي و خاصة القياسي منه وسوف أضيف على هذه الدراسة الفترة الزمنية للدراسة.

#### حدود الدراسة:

لوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية وللاقترب من الواقع، ثم وضع حدود الدراسة المطروحة، مع ضبط الإطار الذي تتم فيه الدراسة من تساؤلات وفرضيات وأهداف يسعى إليها البحث، ولتحقيق ذلك تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

**الحد الموضوعي:** يتمثل في البحث عن العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.

**الحد المكاني:** ارتأينا في موضوعنا هذا أن تكون الدراسة التطبيقية في الجزائر لوجود إحصائيات.

#### فترة الدراسة:

حددت فترة الدراسة لتمتد و تشمل الفترة ما بين 1970-2010 وبهذا تحتوي على فترتين، فترة قبل الإصلاح و فترة بعد الإصلاح، استخدام هذه الفترة لان برنامج Eviews يتطلب فترة طويلة.

#### أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز التطور التاريخي لسياسة و أنظمة سعر الصرف في الجزائر و معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقرار سعر الصرف هذا من جهة، و من جهة أخرى التأكيد على ضرورة وجود سوق صرف فعال في الجزائر باعتبار سعر الصرف متغير شديد الحساسية تتضح مكانته و أهميته على المستوى الداخلي و الخارجي، لذلك تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز أثر تغير سعر الصرف على

الميزان التجاري، وما يتخلل ذلك من أنظمة وسياسات الصرف وتوضيح أهم المتغيرات التي تؤثر في كلا من المتغيرين.

**أهداف الدراسة :**

- الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث يمكن إيجازها فيما يلي:
- تسليط الضوء على سعر الصرف و النظريات التي تحدده و أنظمتها، بالإضافة إلى معرفة دور أسواق الصرف في المعاملات الدولية.
  - محاولة إبراز الدور الذي يؤديه سعر الصرف في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات و بالأخص الميزان التجاري.
  - الوقوف على مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بسعر الصرف الأجنبي.
  - معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف .

**المنهج المتبع:**

لاختبار فرضيات الدراسة ،اعتمدنا على جملة من المناهج التي تتوافق مع طبيعة البحث منها:

المنهج الوصفي: الذي يسمح لنا بوصف الظواهر الاقتصادية مثل سعر الصرف و الميزان التجاري من (تعريف ،نظم، نظريات .....).

المنهج التاريخي: الذي يسمح بتتبع الظاهرة المدروسة؛

المنهج التحليلي: سوف يستخدم في تحليل الأوضاع الاقتصادية و المالية عن طريق استعمال المؤشرات الكمية، المنهج القياس الاقتصادي: الذي يكون في دراسة النموذج القياسي وذلك بصياغته وتحليله واختباره والوصول إلى نموذج يعتمد في الدراسة التطبيقية.

**محتويات البحث:**

و للإلمام و الإجابة على الإشكالية قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول:

في الفصل الأول سوف نتطرق إلى عموميات حول سعر الصرف و سيقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: المبحث الأول: ماهية سعر الصرف حيث سنتطرق فيه الى كل من تعريف سعر الصرف و أشكاله ، أنواع سعر الصرف و وظائفه، وكيفية تحديده و العوامل المؤثرة فيه

أما المبحث الثاني المعنون بـ"أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له حيث سنتطرق فيه الى كل من أنظمة سعر الصرف: أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز ، أنظمة أسعار الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز، النظريات المفسرة لسعر الصرف، العوامل المحددة لاختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية.

أما المبحث الثالث المعنون بـ: السوق الصرف الأجنبي حيث سنتطرق فيه الى كل من تعريف سوق الصرف الأجنبي و خصائصه، المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف وأهم العملات المتداولة دوليا ، تصنيفات سوق الصرف الأجنبي و وظائفه.



أما المبحث الرابع المعنون بسياسات سعر الصرف حيث سنتطرق فيه الى كل من مفهوم سياسة الصرف ، أهداف سياسة سعر الصرف، أدوات سياسة سعر الصرف.

و في الفصل الثاني سوف نتطرق الى عموميات حول ميزان المدفوعات وعلاقة الميزان التجاري بسعر الصرف سرقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول المعنون بماهية ميزان المدفوعات حيث سنتطرق فيه الى كل من تعريف ميزان المدفوعات وأهميته، عناصر (هيكل) ميزان المدفوعات، العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.

أما المبحث الثاني المعنون بالتوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته حيث سنتطرق فيه الى كل من مفهوم التوازن لميزان المدفوعات وأنواعه ، مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات وأنواعه، أسبابه ، أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات أو (كيفية استعادة التوازن لميزان المدفوعات).

أما المبحث الثالث المعنون بماهية الميزان التجاري حيث سنتطرق فيه الى كل من تعريف الميزان التجاري، أقسام الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات و الواردات، الأثر الاقتصادي للميزان التجاري.

أما المبحث الرابع المعنون دور سعر الصرف على الميزان التجاري حيث سنتطرق فيه الى كل من تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، آلية عمل الأسعار الصرف المتغيرة على الميزان التجاري ، دور تغيرات قيمة العملة ( رفع أو تخفيض) على الميزان التجاري.

و في الفصل الثالث سوف نتطرق الى دراسة قياسية لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر و سرقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول المعنون سعر الصرف في الجزائر حيث سنتطرق فيه الى كل من تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري، سياسة سعر الصرف في الجزائر، سوق الصرف في الجزائر.

أما المبحث الثاني المعنون الميزان التجاري الجزائري حيث سنتطرق فيه الى كل من تطور الميزان التجاري و الصادرات و الواردات ومعدل تغطية الواردات، تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري الجزائري،تطور الهيكل الجغرافي.

أما المبحث الثالث المعنون مفاهيم نظرية الاقتصاد القياسي حيث سنتطرق فيه الى كل من ماهية الاقتصاد القياسي ، النماذج الانحدارية، مشاكل تقدير النماذج الانحدار و حلولها.

أما المبحث الرابع المعنون بناء نموذج رياضي لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر و هنا قمنا ببناء نماذج افتراضية و اعتمدنا على النظريات المفسرة لسعر الصرف.

**تمهيد**

إن أحد العناصر التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هو أن لكل دولة عملتها الخاصة بها والنظام النقدي والمصرفي الخاص بها، أي أن تسوية التبادلات الأولى تتم بالعملات الأجنبية في حين تسوى عمليات التجارة الداخلية بالعملة المحلية. إذ يمكن لعملة الدولة أن تتحرك بحرية في الداخل، مما يسمح بتسهيل عملية إتمام الصفقات، ولكن بالنسبة للمعاملات خارج الدولة فإن الدفع إلى دولة أخرى وبعملة مختلفة هو الذي يترتب عليه مشكل الصرف الأجنبي. فالمصدر حقوق لدى المستورد مقومة بعملة أجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج، فكيف يتم قياس معادلة هذه القيم النقدية؟ وفي هذا تبرز أهمية معرفة سعر الصرف، وذلك بغرض معالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، وكذلك مشكل تسوية المعاملات التجارية الدولية، بالإضافة إلى أن اغلب الأزمات التي حدثت في الاقتصاد العالمي كان مردها إلى التقلبات التي تحدث لقيمة العملة .

ومن الطبيعي تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الخارجي بصفة عامة. إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء و النظريات في تفسيره، و تحديد مؤثراته على المدى الطويل والقصير. وفي هذا الفصل تطرقنا إلى عموميات حول سعر الصرف وقمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له، أهميته

المبحث الثالث: السوق الصرف الاجنبي

المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف

## المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يظهر تعريف سعر الصرف عندما يتم تبادل مختلف العملات بين الدول، فكل دولة لها عماتها الخاصة بها، تستعمل في عمليات الدفع الخارجية، و تظهر ضرورة استعمال العملات الخارجية أي عملات الدول الأخرى عندما تكون هناك علاقات تجارية، أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن و شركات تعمل خارجه و من هذا نتطرق إلى مايلي:

### المطلب الأول: تعريف سعر الصرف و أشكاله

يوجد عدة تعاريف لسعر الصرف و أشكال مختلفة و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مايلي:

### الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية – وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على زكية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة ، و من ذلك على التضخم و النتائج و العمالة ، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية . فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.<sup>1</sup>

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عمليتين. ولا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة، وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية. وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة ومن الواضح أنه لا خلاف بين الطريقتين. وككل ثمن فإن سعر الصرف عرضة للتقلب و الارتفاع و الانخفاض، لكن درجة هذا التقلب إنما يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.<sup>2</sup>

ويعرف أيضا أنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.<sup>3</sup>

1 عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103.

2 زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية"، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص: 44.

3 محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة، 2006 ، ص: 97.

- وسعر الصرف يعرف أيضا على أنه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عمليتين: فأحدى العمليتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا  $b$  لها. فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.<sup>1</sup>
- وبالتالي يعرف سعر الصرف من زاويتين 'قمن الزاوية الأولى يمكن النظر إليه على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إليه على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية'.<sup>2</sup>
- ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما ، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن سعر الصرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر الصرف  $1 \$ = 73$  دج، أي أن الدولار يتم تحويله إلى 73 دج.

### الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

تقوم السلطات النقدية بتدخلات من أجل الوصول إلى السعر نقدية الأمتل الذي يحقق أهدافها فتطرقنا إلى الأشكال التالية:

#### 1. سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

وينقسم السعر الصرف الإسمي إلى: سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت ولنفس العملة في نفس البلد.<sup>3</sup> وهما كمايلي:<sup>4</sup>

#### 1.1 سعر الصرف الرسمي:

هو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقا ما يتناسب مع ظروفها وسياستها الاقتصادية، يوضع قوانين وتشريعات للصرف.

1 عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص: 176.

2 سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، بيروت، 1994، ص: 23-24.

3 عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 103 - 104.

4 حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص مالية وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص: 62.

## 2.1 سعر الصرف الموازي:

هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.

## 2. سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر مؤشر تجاريا مرجحا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الانتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة. وهو يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة. والعلاقة بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال العلاقة الموالية:

**سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي x مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية**

هذه المؤشرات التي توضع أسباب ونتائج تغيرات القدرة التنافسية لأسعار كل دولة تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل و دراسة أوضاع موازين المدفوعات، وكذا تطورات الأسواق السلعية و النقدية و المالية.<sup>1</sup>

## 3. سعر الصرف الفعلي:

وهو يعبر كمايلي:<sup>2</sup>

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما . وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز " LASPEYRES " للأرقام القياسية. حيث:  $(e^{e_t})$  ،  $(e^{e_0})$  سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.  $INER_{pr}$  مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.  $e^p_0, e^p_t$  سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في السنة القياس t أو سنة الأساس.  $X^p_0$  قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها ، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

$Z_p$  حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعينة r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته ، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها و الأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على الميزان المدفوعات فنستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من

1 علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 - 2003، ص: 59.

2 عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 105- 106 .

السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعنى قريبا من التوازن.

**4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:**

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى تصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.<sup>1</sup>

ولدينا في سعر الصرف الفعلي أيضا:<sup>2</sup>

**سعر الصرف الفعلي للصادرات:**

" هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولار واحد من الصادرات، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير و الإعانات المالية و الرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة و الإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك في التدابير المالية و الضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات."

**سعر الصرف الفعلي للواردات:**

" هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية و الفائدة على الودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

**5. سعر الصرف التوازني:**

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني  $e_t$  يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي . وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة ، إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه. ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.<sup>3</sup>

**المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف و وظائفه**

هناك العديد من أنواع سعر الصرف و الوظائف و سوف نتطرق الى الأنواع اولا كما يلي:

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 106.

<sup>2</sup> محمد علة، مرجع سابق، ص: 60.

<sup>3</sup> بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 /نوفمبر/

**الفرع الأول: أنواع سعر الصرف**

لسعر الصرف عدة أنواع ويمكن تصنيفها من حيث الشكل ومن حيث المعاملات كالاتي:<sup>1</sup>

**1. من حيث الشكل:**

يمكن ذكر نوعين من حيث الشكل: سعر الصرف اليدوي و سعر الصرف المسحوب.

**1.1 سعر الصرف اليدوي:** هو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد ما بين الصراف و المشتري.

**2.1 سعر الصرف المسحوب:** وهو الذي يتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل الكمبيالات المسحوبة على الخارج و الحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة.

**2. من حيث المعاملات:**

**1.2 سعر الصرف العاجل:** عندما يتم الاتفاق تسليم العملة عند تاريخ الشراء فإن سعر الشراء يسمى بسعر الصرف الحالي، فالمبادلات الحالية تعني شراء مثلا دولار أمريكي من الصرافين و البنوك ويتم وفق لمعادلات الصرف الحالية.

**2.2 سعر الصرف الآجل:** حيث تتم المعاملات طبقا لسعر آجل أو لاحق، إذن فسعر الصرف الآجل

يخص التعامل عندما يتم مبادلة العملات أو تسليمها بعد فترة من تاريخ إبرام العقد، وبالتالي فإن بيع وشراء العملات الأجنبية يتم وفقا لسعر آجل، وبطبيعة الحال فإن السعر في هذه الحالة يختلف عن السعر الحاضر وفقا لتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل فإذا كان من المتوقع في المستقبل ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية، تضاف علاوة إلى السعر الحاضر وعلى العكس يجرى خصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلا انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف**

لسعر الصرف العديد من الوظائف نذكر منها:<sup>3</sup>

**1 وظيفة قياسية:**

حيث تعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.

<sup>1</sup> يمينة درقال، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي -"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010 - 2011، ص ص: 10-11.

<sup>2</sup> محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص: 169.

<sup>3</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص ص: 97 - 98.

**2 وظيفة تطويرية:**

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة و اليابان، فقد أحدث الارتفاع لسعر صرف الدولار، إزاء الين الياباني إلى اقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية ، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

**3 وظيفة توزيعية:**

هو أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على المستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين الأقطار العالم.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: كيفية تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه**

لتحديد سعر الصرف هناك العديد من الحالات و هناك عوامل مختلفة مؤثرة في سعر الصرف.

**الفرع الأول: كيفية تحديد سعر الصرف:**

تدخل السلطات في سوق الصرف للحد من التذبذبات الواسعة لأسعار الصرف ، كما تعمل على إرساء القيمة المثبتة الرسمية للعملة، كما قد توجد في بعض البلدان، التي تمارس سياسة التثبيت أسواق صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية مع عدة عملات أجنبية، وتستخدم أغلبية العملات المثبتة، عملة تدخل رئيسية غالبا ما تكون هي الدولار الأمريكي أي أنه تطرح أسعار البيع والشراء للعملات مع ضبط هامش ضيق بين الأسعار إلى الدولار.

وتقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخّل الرئيسية وأسعار السوق الجارية لعملة التدخّل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية و الاقتصادية التي تواجه البلد. لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور، وهنا نميز بين ثلاث حالات وهي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 98.

<sup>2</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص ص: 109 - 110.



- 1 **الحالة الأولى:** وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل. فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم يحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.
- 2 **الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق الصرف حرة باستمرار. فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، و بالمؤثرات الاقتصادية من جهة أخرى و النقدية منها للبلد.
- وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

- 3 **الحالة الثالثة:** هي حالة الارتباط بسلة العملات، وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خصم عملات لكل منها وزن معين. ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة التدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها ارساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت. ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف.

#### 1. العوامل الاقتصادية: ومنها العوامل الاقتصادية وهي كالاتي:<sup>1</sup>

- 1.1 **عرض النقد:** كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه. وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامه ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

- 2.1 **أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال الدولية و انتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك الوضع سوف يشجع

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية - على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص ص: 7-8.

رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل و بالتالي تدهور سعر صرفها.

**3.1 معدلات التضخم:** يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.

**4.1 ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاحتلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي.

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

**5.1 الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل تقليص حجم الانفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

**6.1 التغيرات في قيمة الصادرات و الاستيراد:** فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الاستيرادات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.<sup>1</sup>

## 2. العوامل الغير اقتصادية:

وتشمل على عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها بالآتي:<sup>2</sup>

**1.3 الاضطرابات والحروب:** تلعب الاضطرابات و الحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة. حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

**2.2 الاشاعات و الاخبار:** تعد الاشاعات و الاخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، و ان سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الاشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 97.

<sup>2</sup> مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 8 - 9.

3.2 **الخبرة في أسواق المال:** خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية و الأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر الصرف العملات.

### المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له

تطور نظام سعر الصرف تطوراً كبيراً في السنوات المائة الأخيرة، ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحاً، وهو الانضمام إلى قاعدة الذهب لأن كل البلدان المتقدمة انتهجت هذا المنهج، وفي بداية القرن الواحد والعشرين اتجهت معظم الدول إلى تعويم عملاتها، وبتطور وسائل الاتصالات أصبح الأمر أكثر تعقيداً حيث تعددت الخيارات من التثبيت التام إلى أسعار الصرف العائمة التي تتحدد بقوى العرض و الطلب. وهناك عدة نظريات مفسرة لسعر الصرف من خلال الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول.

#### المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف:

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت: أوقية = 35 دولار وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

إلا أن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكاً لاعتبارات السياسة الاقتصادية و النقدية الداخلية في كل دولة. ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهياراً لنظام بريتون وودز. ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف انماط أخرى ومن هذا سوف نتطرق إلى الأنظمة قبل انهيار نظام بريتون وودز وبعد هذا النظام مايلي:

#### الفرع الأول: أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز:

تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ، حيث لم يكن هناك نظام موحد يتبعه كل الدول وإنما لجأت كل دولة إلى النظام الذي يلائم اقتصادها، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تنوع أنظمة الصرف كان مرتبطاً بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، ويمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1 أسعار الصرف في قاعدة الذهب:

<sup>1</sup> مصطفى بن شلاط، "أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005 - 2006، ص: 8 - 11.

كان هذا النظام مطبق في أواخر القرن 19 و أوائل القرن 20 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت كل دولة ترتبط عملتها بوزن معين من الذهب، ويترتب على ذلك احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تباع و تشتري به، و يستلزم هذا النظام توفر ثلاثة شروط أساسية:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد و لا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية التصدير و الاستيراد بالذهب.

## 2 أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية:

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشار في استخدام العملات الورقية على اثر انهيار قاعدة الذهب، فيما استخدم الذهب لأغراض الاستيرادات العسكرية، وأهم سمات هذه القاعدة مايلي:

- عدم امكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.
- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
- تحدد الورقية النقدية سعر رسمي.
- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات، وهي ذات قوة إبرام قانونية.
- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.

إن أسعار الصرف في ظل هذه القاعدة كانت تتحدد على أساس تفاعل العرض و الطلب وهذا ما يعرف بأسعار الصرف الحرة، إلا أنه تم التخلي عن هذه القاعدة لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولي، فثباتها و استقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال بين الاقتصاد القومي لمختلف الدول و الواقع يفرض على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.<sup>1</sup>

## 3 نظام الرقابة على الصرف:

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع بشكل لم يعهده العالم من قبل في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في فترة 1929 - 1933، حيث انتشر هذا النظام في ألمانيا و دول أوروبا الوسط و الشرقية وأمريكا اللاتينية ففي هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية.

ويعرف نظام الرقابة على الصرف في دولة ما بأنه عبارة عن الاشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي، أي على عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه في هذه الدولة وتتخلص قواعد هذا النظام في:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- اخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

<sup>1</sup> مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص:9.

- في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإنه يوجد في الغالب أكثر من سعر الصرف و بالتالي أكثر من سوق لصرف الأجنبي.

ويكون هذا النظام - الذي كان سائدا في ظل النقود الورقية- على احتكار الدولة لعمليات بيع و شراء العملات الأجنبية، وذلك من خلال تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة وتوزيعه على أوجه الطلب الممكنة . بحيث يبقى الطلب على الصرف الأجنبي في حدود المعروض منه وبهذا يمكن لسعر الصرف أن يبقى ثابتا ، إذن فجوهر هذا النظام هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة.

تم اتباع هذا النظام في أغلب الدول الرأسمالية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تتخلى عليه دول أوروبا الغربية إلا في أواخر 1958 عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي فقامت بتحرير معاملاتها الخارجية وسمحت بدخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها.<sup>1</sup>

#### 4 نظام استقرار أسعار الصرف:

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريتون وودز أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة ، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي و الذهب حيث 1 دولار يساوي 0,88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959، وكان لكل دولة عضو في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات.

لم يكن الاستقرار كاملا في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف ، بل نجد أن الهزات الأولى التي شهدتها هذا النظام قد حدثت عند ظهور الضعف على بعض العملات ومنها الجنيه الاسترليني و الفرنك الفرنسي و الدولار الأمريكي.

ففي بريطانيا أدى ضعف الجنيه سنة 1961 إلى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضا مقداره 1,5 مليار دولار، ثم تعرضت البلاد إلى أزمة مضاربات أخرى في أكتوبر 1964 أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه في نوفمبر 1967 ، ثم قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها في أوت 1968 بمعدل 11,1% ، كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9% ، وفي سنة 1971 انخفضت احتياطات أمريكا من الذهب إلى 11 بليون دولار بعدما كانت تزيد عن 20 بليون دولار، وكانت أسعار الذهب تعرض لنقص الضغوط منذ 1968، فقد عملت عوامل المضاربة على رفع سعر الذهب، الأمر الذي أفسد دوره كقياس لأسعار التعادل ، إذ لا يجوز القياس على معيار متغير، الأمر الذي أفسد دور الدولار كقياس بعدما اختلفت العلاقة بينه وبين الذهب، وهذا يعني عدم القابلية لتحويل الدولار إلى ذهب بعدما اختلفت كميات الدولار خارج أمريكا ومخزون أمريكا من الذهب، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وفرض رسوم إضافية بمقدار 10% على الواردات الأمريكية من اليابان من أجل إجبار اليابان على

<sup>1</sup> مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص: 10.

إعادة تقييم الين الياباني ، هذا القرار أضعف الدول الأخرى التي قامت بإيقاف الأخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات كما أدت التبايدات عن سعر الصرف التعادل إلى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار و بهذا تحول نظام ثابت ومستقر إلى نظام صرف يعتمد على سياسة تقويم العملات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنظمة أسعار الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز:

بعد انهيار نظام بريتون وودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينات و الانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف نوجزها فيمايلي:

#### 1 نظام سعر الصرف الثابت:

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:<sup>2</sup>

أ - إما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996: - 20 عملة بالدولار الأمريكي.

- 14 عملة بالفرنك الفرنسي.

ب - إما سلة عملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي. أو الربط حاليا باليورو واعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للايكو سابقا. ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

ج - ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة العملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

#### 1.1 مزايا نظام سعر الصرف الثابت: ومن أهم مزايا هذا النظام مايلي:<sup>3</sup>

توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية، واستقرار الأسعار يجعل المصدر و المستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل عليه المصدر، أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض. وهذا ما يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم:

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص: 11.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 115 - 116.

<sup>3</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 68 - 69.

- إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محمود بانتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وهو أصعب ما يمكن تحقيقه حالياً.
- يجعل العملة قابلة للتحويل و استقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها، وهذا لارتباطها بعملة أجنبية أو بسلة من العملات تتمتع بنوع من الاستقرار، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.
- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلائم مع هذا السعر و يحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، وهو موجود نوعاً ما على الدوام.
- سعر الصرف المعدل في منطقة التغيير المحددة لا يتغير.
- استيراد استقرار الأسعار من دول العملات الأجنبية خاصة القوية، حيث تقوم الدول ذات معدلات تضخم عالية بالبحث عن أداة للحد من توقعات التضخم وامتصاصه وتقليل تكاليفه بتثبيت الصرف.

## 2.1 عيوب نظام سعر الصرف الثابت: وهذا لا ينفي وجود عيوب وهي كالتالي:<sup>1</sup>

- حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة للاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير، بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الاحتياطات بشراء العملة الوطنية، في حالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض ، وقد يتطلب من السلطات النقدية التدخل في حدود تفوق احتياطياتها، لهذا وجب الاستفادة في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية من أجل تركيم و زيادة الاحتياطات.
- هذا النظام يسمح لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر، لأن البنك المركزي مجبر للدفاع عن سعر الصرف الثابت، وتكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغيير، إذا استطاع البنك المركزي إعادة الاستقرار.
- السياسة النقدية المتبعة في هذا النظام تتمتع بأقل حرية و استقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- سياسة إعادة التوازن لميزان المدفوعات تركز على سياسة انكماشية أو تضخمية، لأن الدولة تسعى إلى تحقيق توازن خارجي على حساب التوازن الداخلي، وبالتالي التعارض مع السياسة الاقتصادية الداخلية (معدلات النمو، مستوى التشغيل... الخ).
- بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعني تمركز القوة الاقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية، وتبعية الاقتصاديات الأخرى لها.
- سعر الصرف الثابت قد لا يعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية، أو قد لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة.
- هذه العيوب أدت بالدول في السنوات السبعينيات إلى التخلي عن هذا التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من أهدافها المسطرة، وهذا ما بينه العمل الذي قام به الاقتصادي Mundell من خلال ما أطلق عليه

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص ص: 69-70.

بالمعضلة الثلاثية ، والذي بين أن السياسة الاقتصادية الكلية لا تستطيع الدول تحقيقها إلا من خلال عنصرين من رؤوس المثلث أي: 1- حرية حركة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، 2- استقلالية السياسة النقدية، 3- نظام سعر صرف ثابت.

## 2 نظام سعر الصرف العائم (المرن):

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها و قابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلاد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها وهذا النظام فيه نوعين هما:<sup>1</sup>

أ - **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات ويسمى أيضا الموجه.

ب **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

وفي هذا النوع يوجد نوعين أساسيين هما كالتالي:<sup>2</sup>

**نظام سعر الصرف المختلط:** حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق مثلا في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون الدول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

**التعويم الغير نظيف (القدر):** ويقصد به تدخل السلطات النقدية في اسواق الصرف الأجنبي عن طريق

البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، وقد يتسبب هذا النظام في حرب بين السلطات النقدية لبعض الدول وذلك باتخاذ اجراءات مضادة قد تتسبب في اضطراب اسواق النقد الدولية.<sup>3</sup> ومن بين مزايا و عيوب هذا النظام مايلي:<sup>4</sup>

### 1.2 مزايا نظام سعر الصرف العائم (المرن):

- تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض و الطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية (تعويم حر).

- يمكن أن تقف دون خسارة الاحتياطات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 116.

<sup>2</sup> مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص: 16.

<sup>3</sup> محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقويم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة الجزائر، العدد 4، ص: 241.

<sup>4</sup> محمد علة ، مرجع سابق، ص: 41.



- في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي.
- يمكن اتباع السياسة النقدية اللازمة دون القيد.

## 2.2 عيوب نظام أسعار الصرف العائمة (المرنة):

- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف.
- هذه الأنظمة تعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة.
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل
- زيادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج و إيرادات الصادرات.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

ان تعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة ، يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية و المالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف، وحاولت هذه النظريات في ايضاح كيفية تحديد أسعار الصرف ويمكن عرضها كالآتي:

### الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية: (P.P.A)

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى القرن السادس عشر، و الفضل في صياغتها يعود إلى الاقتصادي السويدي "GUSTAV CASSEL" في بداية العشرينات من القرن العشرين في صيغتها المطلقة و النسبية عندما أصدر كتاب بعنوان " النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914 ."

ويرى غوستاف كاسل أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة بمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عمليتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين ، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعمليتين.

وحسب هذه النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني، والعكس صحيح.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012، ص: 52.

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:<sup>1</sup>

### أولاً: الصورة المطلقة:

الفكرة التي تأسست أو بنيت عليها نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة بسيطة هي أن كمية السلع أو الخدمات التي تحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هو نفس المقدار أو الكمية من السلع أو الخدمات التي تحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة إلى عملة أجنبية. إذا كان مستوى الأسعار في البلد المحلي  $P$  و  $P^*$  هو مستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي و  $r$  هو معدل الصرف فإن  $P/P^* = r_{(PPA)}$  حيث  $r_{(PPA)}$  هو معدل سعر الصرف.

وتقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى هي توحيد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان، بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تصبح  $P = rP^*$ .

### ثانياً: الصورة النسبية للنظرية:

العلامة  $r_{(PPA)} = P/P^*$  تفرض وجود مقارنة تامة وفورية للقوى الشرائية للعملات سواء المحلية أو الأجنبية، لكن تدخل الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اخلال هذه العلاقة، فقد لا يتحقق تعادل القوة الشرائية المطلقة إذا كانت هناك قيود على التجارة مثل: التعريفات الجمركية أو الحصص ، وإذا كانت هناك نفقات نقل، أو إذا كانت المعلومات غير كاملة فيما يتعلق بالأسعار في الدولتين، ومن ناحية العملية، يتم استخدام نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية من أجل التغلب على هذه المشاكل، لذلك، حتى لو كانت الدول تستخدم صوراً مختلفة للأوزان السعرية، أو إذا كانت تلك العوامل الأخرى تلعب دورها، طالما بقيت الأوزان و العوامل الأخرى ثابتة عبر الزمن، فالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية سوف تنعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار، لذلك اهتمت نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى.<sup>2</sup>

فترى في هذه الحالة وجود علاقة بين تغيير معدلات الصرف ومستوى الأسعار ، وتسمى تعادل القوة الشرائية النسبية حيث:

$$. dr/r = dP/P - dP^*/P^*$$

إذن معدل تغيير سعر الصرف يساوي فروقات معدلات التضخم أي:

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

وهذه الصورة مشتقة من الصورة المطلقة إذ بإمكانية التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار في نفس الفترة بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها التأثير المباشر على سعر الصرف على افتراض توفر

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش، "أثر تغير سعر الصرف على تحديد التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بخردياية، 2010 - 2011، ص: 53 - 54.

<sup>2</sup> عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 54.

حرية التبادل الخارجي بين البلدين وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية

$$R_1 = R_0 P/P^*$$

حيث:

$R_1$ : سعر الصرف التوازني الجديد.

$R_0$ : سعر الصرف القديم.

$P$ : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

$P^*$ : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

### ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية: أهم الانتقادات مايلي<sup>1</sup>:

- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة: أسعار الاستهلاك ، أسعار الانتاج، أسعار الصادرات و الواردات ...الخ.
  - طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بالدقة، والنفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
  - هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الصادرات و الواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
  - إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الخارجية وليس كل (بكامل) ميزان المدفوعات .
  - تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية و الإعلامية.
  - تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
  - وجود بعض السلع والخدمات التي تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.
  - هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة ...الخ.
  - ويتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على:
  - سيادة حرية التجارة الدولية ، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.
  - سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم اخضاع ذلك لنظام المراقبة.
- الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة:**

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص ص: 119 - 120.

هذه النظرية تقوم على مايلي:<sup>1</sup>

تؤثر معدلات الفائدة السائدة في الدولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف، فالقاعدة العامة تقول مايلي: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول و العكس صحيح"، حسب هذه النظرية للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تخفيضها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل. ويوجد مظهرين النظرية تعادل معدلات الفائدة (PTI) وهما: نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة و نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة، فالنظرية الأولى تظهر لنا العلاقة بين معدل الصرف العاجل و الآجل وهذا من خلال الفرق في المعدلات الفائدة، أما الثانية فهي تعبر عن التنبؤات بالقيمة المستقبلية لسعر الصرف وهي من خلال هذا تبين لنا مدى أهمية عملية المضاربة وأسواق الصرف. **أولاً: نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة:**

تقوم هذه النظرية على فكرة وجود علاقة ما بين الفروقات معدلات الفائدة وتحديد سعر الصرف الآجل ، مع انعدام وجود مخاطرة إثر توظيف أي مبلغ مالي.

فمثلاً: نفترض أن مستثمر ما يريد استثمار مالي قدره  $K_0$  ، هنا يكون أمام اختيارين وهما:

- استثمار المبلغ  $K_0$  في سوقه المحلي وبمعدل فائدة (id).

- أو الاستثمار في السوق الأجنبي بمعدل فائدة آخر (if).

ففي حالة توظيف المبلغ  $K_0$  ولمدة سنة بمعدل فائدة في السوق المحلي (id) سيتربط عنه مبلغ مالي آخر قدره

$$K_1 = K_0 (1 + id)$$

أما في حالة الثانية: فعلى المستثمر الراغب بتوظيف مبلغه المالي في السوق الأجنبي بتحويل عملته المحلية

إلى عملة البلد الأجنبي من خلال سوق الصرف العاجل وهذا بمعدل صرف عاجل قدره (ec)، ومن أجل

التغطية ضد خطر الصرف، فالمستثمر عليه بيع المبلغ المحصل عليه من عملية التحويل في سوق الصرف

المستقبلي وبمعدل صرف آجل (CT) وعند حلول موعد الاستحقاق سيحصل المستثمر على المبلغ  $K_1$  بعملته

$$K^1 = K_0 CC (1 + ic) 1 / CT$$

وإذا كان  $K^1 < K_1$  فعلى المستثمر توظيف ماله في سوقه المحلي أي باستعمال عملته المحلية.

وإذا كان  $K^1 > K_1$  فهذا يعني استثمار المبلغ المالي  $K_0$  في السوق الأجنبي باستعمال العملة الأجنبية وهذا

بالجوء إلى كل من سوق الصرف العاجل و الآجل، وهذا ما يزيد من اقبال الافراد المستثمرين لطلب العملة

الأجنبية بدلا من عملتهم المحلية فترتفع القيمة الخارجية للعملة الأجنبية، ومن أجل إعادة الطلب على العملة

المحلية فعلى السلطات النقدية الرفع من معدلات الفائدة (id) مع وجود انخفاض في معدلات الفائدة الأجنبية

<sup>1</sup> يمينة درقال، مرجع سابق ، ص: 39 - 41 .

(if) وتتواصل هذه العملية حتى يصبح المبلغ  $k_1$  مساوي  $K^1$  ويعود التوازن الطلب على العملتين من جديد ونبين ذلك رياضيا كمايلي:  $K_0 (1 + id) = K_0 CC (1 + if)1/ct$

انطلاقا من هذه العلاقة نحصل على:  $CT/CC = 1+if/1+id$

$$CT=CC1+if/1+id$$

ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة:

تقوم هذه النظرية على عدم وجود تغطية ضد خطر الصرف فهي تضم عمليات المضاربة لقائمة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، كما تظهر لنا وجود علاقة بين فروق أسعار الفائدة و توقعات أسعار الصرف وكما في نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة يتم توظيف أو استثمار المبلغ المالي  $k_0$  إما في السوق المحلي أو الأجنبي.<sup>1</sup>

في حالة توظيف  $K_0$  في السوق المحلي يتحصل المستثمر على مبلغ مالي  $K_1$  بمعدل فائدة سنوية (id) كمايلي:  $k_1 = k_0 (1+id)$

أما في حالة الاستثمار في السوق الأجنبي فيحصل على المبلغ  $K^1$  حيث:

$$K^1 = K_0 CC (1 + if)1/CC^a$$

حيث:

$K_0$ : المبلغ المالي الموظف.

$K_1$ : المبلغ المالي المحصل عليه.

id: معدل الفائدة السنوي.

ic: معدل الفائدة السنوي الأجنبي.

cc: معدل الصرف العاجل.

$CC1^a$ : معدل الصرف العاجل المستقبلي المتوقع.

إذا كان  $K^1 < K_1$  سيتم توظيف المبلغ المالي في السوق المحلي، أما في حالة  $K^1 > K_1$  فهذا يعني أن توقعات الأفراد فيما يخص أسعار الصرف العاجلة المستقبلية المتوقعة صحيحة وهي أكبر من فروقات أسعار الفائدة وهذا ما ينتج عليه زيادة معدل الفائدة (id) وانخفاض (if)، وبالتالي عدم الطلب على العملة الأجنبية و تتوقف هذه الزيادة إلى أن يعود التوازن في الأسواق أي إلى أن يصبح  $K^1 = K_1$  أي المبلغ المحصل عليه بالعملة المحلية يساوي المبلغ المحصل عليه الموظف بالعملة الأجنبية.<sup>2</sup>

الفرع الثالث: النظرية الكمية و الانتاجية:

وفي هذا الفرع سوف نتطرق إلى النظرية الكمية أولا ثم الانتاجية كالاتي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 42.

<sup>2</sup> يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 43.

<sup>3</sup> الزهرة بن بريكة، 'دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف - دراسة حالة الجزائر -، 1993 - 2006'، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،

بسكرة، 2006-2007، ص: 47.

**أولاً: النظرية الكمية:**

إذا رادت الكتلة النقدية في بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناء على كمية النقود، إذن وكننتيجة لزيادة كمية النقود ومنه ارتفاع الأسعار فإن واردات هذا البلد كذلك تزداد وتقل الصادرات وهذا ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية و انخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية.

**ثانياً: النظرية الانتاجية:**

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الانتاجي فزيادة الانتاجية و ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة انتاجية الفرد من الصناعة و الزراعة و التجارة واتجاه مستويات الأسعار كل هذا يعبر على درجة القوى الانتاجية، فإذا فرضنا أن معدلات الانتاجية في احدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان انتاجها منخفضاً نتيجة لظروف الحرب ، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدره بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الألمانية وهذا ما يعمل على انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات من السلع والخدمات.

**الفرع الرابع: نظرية كفاءة السوق:**

السوق الكفؤ هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة ، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل اعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، العجز الموازي ، معدا التضخم... الخ.<sup>1</sup> في السوق الكفاء مايلي:<sup>2</sup>

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موارد على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا ، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي وديفي ( GIDDY )، (DUFÉY) على التوالي (1975، 1976) كفاءة السوق، في حين أن بعض الآخر (دراسات هانت (HUNT) (1986)، ودراسات

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 122.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص: 123.

كيرني وماك دونالد (1989) يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

### الفرع الخامس: نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.

ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها و ارتفاع مستوى الأسعار. والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي الألماني بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها. بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: العوامل المحددة لاختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية:

لقد قام الاقتصادي R.Haller غدة عوامل قد تساعد في اختيار الدول النامية بين سياسة الربط و سياسة التعويم ومن بين العوامل المحددة مايلي:<sup>2</sup>

درجة الانفتاح على العالم الخارجي: وتقاس بنسبة السلع الداخلة في التجارة الخارجية من الصادرات و الواردات إلى إجمالي الناتج الوطني، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، و العكس صحيح، والاقتصاد مفتوح هو الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج الوطني.

و اختيار سياسة التعويم للاقتصاد المفتوح لا يمثل الاختيار الأمثل لأنه يتميز بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية لذا يجب أن تقوم بإتباع سياسة الربط أو التثبيت وذلك لارتفاع تكاليف التعديل في سعر الصرف، أما الاقتصاد الأقل انفتاحا فقد يلائمه إتباع سياسة التعويم وذلك لأن تعديل سعر الصرف يسمح بتثبيت الإنتاج.

درجة تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات: كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج الوطني سواء من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للسوق المحلية ، كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات ميزان المدفوعات ، لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح لسعر الصرف و بفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 123 - 124.

<sup>2</sup> صالح أويابة ، "أثر التغيير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - 1990 - 2009 -"، مذكرة شهادة الماجستير ، تخصص التجارة الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي بغيرداية ، 2010 - 2011 ، ص ص: 32-33.

من السلع يعرض الاقتصاد لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات كما هو الحال في أغلب دول النامية، فيكون من الملائم في هذه الحالة إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدر من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.

**معدل التضخم النسبي:** غالبا ما يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم بينما يفضل إتباع سياسة تعويم أسعار الصرف بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم. الأهمية النسبية للمصادر الداخلية و الخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات: حينما تكون أغلب مصادر اختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كالانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي للصادرات مثلا ، فإنه يفضل اختيار سياسة تعويم أسعار الصرف أما إذا كانت أغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية فإنه يفضل إتباع سياسة ربط أسعار الصرف.

**قيمة مرونة التجارة الخارجية:** قد لا يكون ملائما اختيار سياسة أسعار الصرف المعمومة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة كما هو الحال في غالبية الدول، حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات ولذلك يفضل إتباع سياسة ربط سعر الصرف و الاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاختلال كالسياسة المالية والنقدية.

**تأثير تغير سعر الصرف على كل من الاستيعاب والعرض النقدي المحليين:** اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة يعتمد على مدى استجابة كل من الاستيعاب المحلي و القيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف ، فكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير و المتوسط فإنه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف ، أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الاستيعاب المحلي أو العرض النقدي فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف و إتباع السياسة التصحيحية البديلة.

**الاحتياطات و الأرصدة النقدية الدولية:** إن اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة تتحدد أيضا بمدى توفر الاحتياطات الدولية إذ أنه كلما زاد حجم كل تلك الاحتياطات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختيار ميزان المدفوعات ، وأمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتا من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطات، وبالتالي يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الإقراض من الخارج ، فيفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صالح اويابة، مرجع سابق، ص:34.



### المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية قصد تسوية معاملاتهم الاقتصادية المختلفة، ولذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، ويوفر سوق الصرف لهؤلاء المتعاملين وغيرهم ممن يطلبون العملات الأجنبية هذه الخدمة في أي وقت ومن أي مكان.

**المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي وخصائصه**

#### الفرع الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي

- يقصد بسوق الصرف الأجنبي عموماً السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأقوى ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم ، حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة دولار.<sup>1</sup>

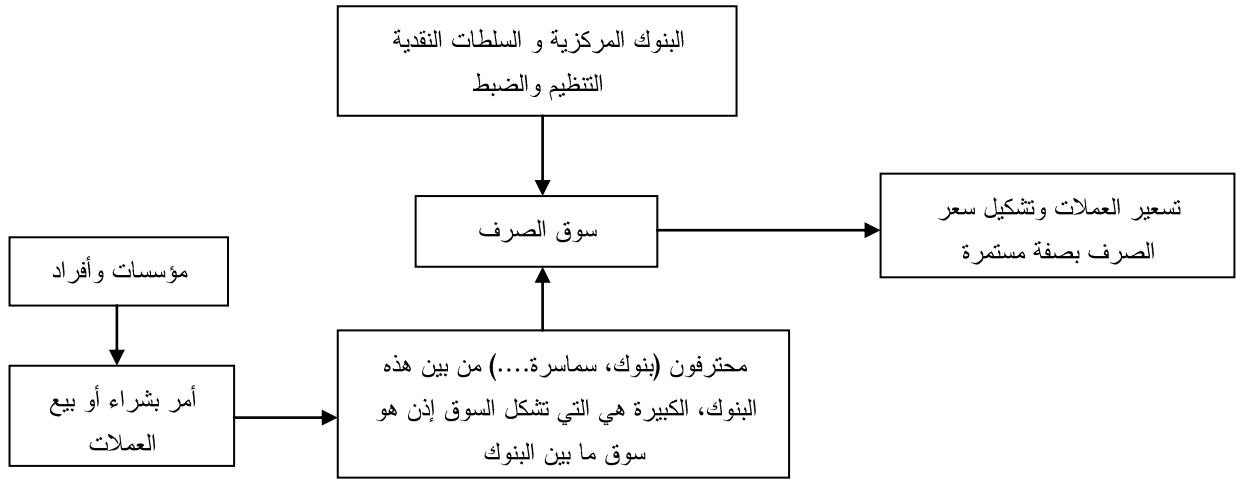
- يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية. و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك أجهزة تداول الكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل: ( روتير ، reutiers ، telerrate ) وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة ، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل، وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة و بعدها بساعتين تبدأ الأسواق نيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 104.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 107 - 108 .

- كما جاء تعريف سوق الصرف عند صبحي تادرس قريصة وكامل عبد المقصود بكري على أنها " ليست سوقا منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع ، فليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون ، كما أنه ليس قاصرا على أي بلد واحد، فمن الأحسن أن نفكر فيه على أنه ميكانيكية يتم بواسطتها الجمع بين المشتري وبائع العملات الأجنبية ، أنه يتكون أساسا من عدد من البنوك ينخرط بنشاط في استبدال العملات الأجنبية فالبنوك تصنع سوق الصرف.<sup>1</sup>
- يعرف سوق الصرف على أنه سوق تامة بالمعنى النيو كلاسيكي: منافسة كبيرة، تواجد المعلومات بصفة شبه تامة عند المتعاملين فيه، سرعة كبيرة في أداء المعاملات و التصحيح (فيما يخص سعر الصرف)، يعمل بصفة مستمرة وبالتتابع من مركز مالي إلى آخر.
- ويعرف كذلك على أنه سوق مجازية تتم في اطار البنوك وتعاملاتها على العملات المختلف.<sup>2</sup>

### شكل رقم 1: سوق الصرف



مصدر: سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص: 39.

### الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف الأجنبي

تتميز أسواق الصرف الأجنبية بالخصائص التالية:

- 1 يتميز هذا السوق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية و السياسية مما يرفع درجة مناظر الاستثمار فيه إضافة إلى أنه سوق لا إطار مادي له ويتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد علة ، مرجع سابق، ص: 70.

<sup>2</sup> سعيد صحراوي، "محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر -"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص: 38-39.

<sup>3</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 104.

- 2 يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر و أوسع سوق مالي في العالم، وقد قدر بنك التسوية الدولية، من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية، هو 1190 مليار دولار في أبريل 1995.<sup>1</sup>
- 3 رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو إلى 16% و 10% على التوالي و تستوحد الأسواق الثلاثة على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم.<sup>2</sup>
- 4 تركيز السوق، حيث يعادل ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك، وحوالي 16% من العملات تخص العملاء غير الماليين، أما البنوك ، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية ، تعمل في أسواق القروض و الأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة
- 5 للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف وأهم العملات المتداولة دولياً

#### الفرع الأول: المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف

أهم الفاعلين أو المتعاملين في سوق الصرف هم كما يلي: البنوك التجارية، المؤسسات الناشطة في التجارة الدولية، المؤسسات الحالية غير البنكية كشركات التأمين، البنوك المركزية، السماسرة ، كما يمكن أنه يمكن أفراد أن يتدخلوا في سوق الصرف - على سبيل المثال السائح الذي يشتري عملات أجنبية عند شباك الفندق - لكن مثل هذه المعاملات لا تمثل إلا جزء صغير من مجموع مبادلات العملات.

1 -**البنك المركزي:** يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع و شراء العملات الأجنبية، وهو بذلك يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة ثانية ينفذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص معاملات في العملة، وهذا كله من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، كما تدخل البنك المركزي يكون بصورة منتظمة باعتباره منظمة رسمية.<sup>4</sup>

2 -**البنوك التجارية و المؤسسات المالية:** حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها و لحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن يقومون بالمقاصات و يحولون إلى السوق

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 61.

<sup>2</sup> عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 61.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>4</sup> مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص: 19.

الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية. ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.<sup>1</sup>

3 - **المضاربون:** يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعمل و بالبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال و ظروف سوق الصرف و يمكن أن نميز بين نوعين من المضاربيين:<sup>2</sup>

أ - **المضارب المرتبط بالزبون:** يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع أو شراء عملات معينة.

ب - **المضارب المرتبط بالسوق:** تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربيين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.

4 - **سماسرة الصرف:** يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن الشعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات، وتعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم به الوسطاء المستقلون الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساعة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافؤون عن طريق عمولة سمسرة.<sup>3</sup>

**الفرع الثاني: أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا: ومن بينها:**<sup>4</sup>

أ - **الدولار الأمريكي:** ويستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20,7% من الناتج المحلي العالمي، 15,2% من الصادرات العالمية. ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك بـ 45% في اصدار السندات الدولية. ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و 60% من احتياط الدول من العملات الصعبة.

ب - **الأورو الأوروبي:** ويأتي هذا إحلالا للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 12% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983، و للموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و 7% من التجارة العالمية.

ج **الين الياباني:** حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي و 8% من التجارة العالمية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 108.

<sup>2</sup> السعيد عناري، "آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005 - 2006، ص ص: 6 - 7.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 109.

<sup>4</sup> الهرج سابق، ص: 110.

د - **الجنيه الاسترليني**: لكونه لا يزال خارج العملات المنظمة لليورو و تظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار.

هـ - **الفرنك السويسري**: وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية و ابتعادها عن المنازعات و المشاكل الدولية.

- وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الاسترليني، الريال السعودي.

**المطلب الثالث: تصنيفات سوق الصرف الأجنبي و وظائفه**

**الفرع الأول: تصنيفات سوق الصرف الأجنبي**

يمكن تقسيم سوق الصرف إلى جزئيين وهما:<sup>1</sup>

أ - **سوق الصرف الفوري أو العاجل**: سوق الصرف العاجل هي الأسواق التي يتم فيه التعامل على أساس الصرف السائد في اللحظة التي يجري فيها مثل هذا التعامل.

كما أنه هناك الصرف الذي يقوم به الشخص مباشرة فيسمى بالصرف اليدوي، في حين يطلق على الصرف الذي يدفع باستخدام كمبيالة أو شيك بالصرف المسحوب.

ب - **سوق الصرف الآجل**: أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية ، هي الأسواق التي يتم فيها الاتفاق على أساس أسعار الصرف تستخدم لاحقاً عندما يتم استلام و التسليم بحلول الفترة الزمنية المتفق عليها. ويقصد بالمعاملات الآجلة الاتفاق الحالي على بيع أو شراء كمية محدودة من العملة الأجنبية في موعد محدد الآجال، حيث يكون الاستلام و الدفع بحدود يتجاوز اليومين من تاريخ الاتفاق، ويتم التبادل و التسليم في وقت لاحق يسمى بتاريخ الاستحقاق ، كما أن سوق الصرف الآجل يسمح بتجنب الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف في المستقبل ويمكن لأسواق الصرف الآجلة أن تقوم بالوظائف التالية:

- تقليل مخاطر الصرف في المعاملات الدولية: وذلك مثل عملية التغطية و التي تعني تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف.

- المضاربة: ويقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءً على التوقعات، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضاربين إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر الصرف العملة بين الفترتين متباعدتين.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: وظائف سوق الصرف الأجنبي:**

هناك عدة وظائف منها ما يلي:

**1 التغطية:**

<sup>1</sup> يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>2</sup> مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص: 26.

ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي تغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق اتفاق على بيع و شراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.<sup>1</sup>  
أما باقي الوظائف لسوق الصرف هي:<sup>2</sup>

## 2 تسوية المدفوعات الدولية:

تتم عن طريق أسواق الصرف تسوية مختلف الحسابات الدولية المتعلقة بالمبادلات التجارية المختلفة سواء سلعا أو خدمات إضافية إلى التحويلات الرأسمالية كالفروض و الاستثمارات، كما يقوم السياح في هذه الأسواق بمبادلة عملاتهم بعملة البلدان التي يزورونها أو بعملات قيادية مقبولة في جميع أرجاء العالم.

## 3 التحكيم أو الموازنة:

يقصد بالتحكيم " شراء العملات في سوق تكون فيه قيمتها رخيصة و بيعها في الحال في سوق آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح "، و تتحقق هذه العملية عندما تتفاوت أسعار عملة ما في عدد من الأسواق المختلفة في آن واحد، وتؤدي هذه العملية في النهاية إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات داخل الأسواق.

## 4 المضاربة:

تعرف المضاربة بأنها تحقيق الكسب نتيجة التنبؤ للتغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة في المستقبل. ويوجد المضاربون في السوق الآجل وسيلة مناسبة لتحقيق عملياتهم عن طريق شراء العملة التي تنخفض أسعارها و الاحتفاظ بها لفترة معينة، عندئذ إذا تحققت تنبؤاتهم و ارتفعت أسعار هذه العملات يقومون ببيعها وتحقيق الربح، ويتحمل المضاربون عبء مخاطر المضاربة نفسها فقد تتحقق توقعاتهم وقد لا تتحقق، لذلك يقال عن المضارب الذي يتخذ لنفسه موقفا أكثر تفاؤلا عن توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة أنه مضارب على الصعود، أما الذي يتخذ موقفا أكثر متشائما لمستقبل سعر عملة معينة مقارنة بتوقعات السوق فيطلق عليه مضاربا على الهبوط.

إذن فعمليات المضاربة تسعى للاستفادة من اختلاف متوقع في قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف لكن مع اختلاف متوقع في قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف لكن مع اختلاف في الوقت، وبالتالي فهي تختلف عن عمليات التحكيم في النقاط التالية:

- الوقت: يحاول المحكم الاستفادة من اختلاف قائم في أسعار الصرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في آن واحد، بينما المضارب يحصر نشاطه في سوق واحد لكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضر و السوق الآجل.

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 105.

<sup>2</sup> سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص: 16-17.

- درجة التأكد: يقوم المحكم بعمليات البيع و الشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة، أما المضارب فهو يتوقع اتجاهها معينا لأسعار الصرف ويأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال.

- تعدد الأسواق: تتم عمليات التحكيم في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة تتم في سوق واحد للصرف.

### المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف

تعتبر سياسة الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية و الداخلية، ويتوقف تأثير هذه السياسة على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم.

#### المطلب الأول: مفهوم سياسة الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات و التصرفات و السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف، كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد و البحث عن التشغيل الكامل و البحث عن التوازن الخارجي و التحكم في التضخم.<sup>1</sup>

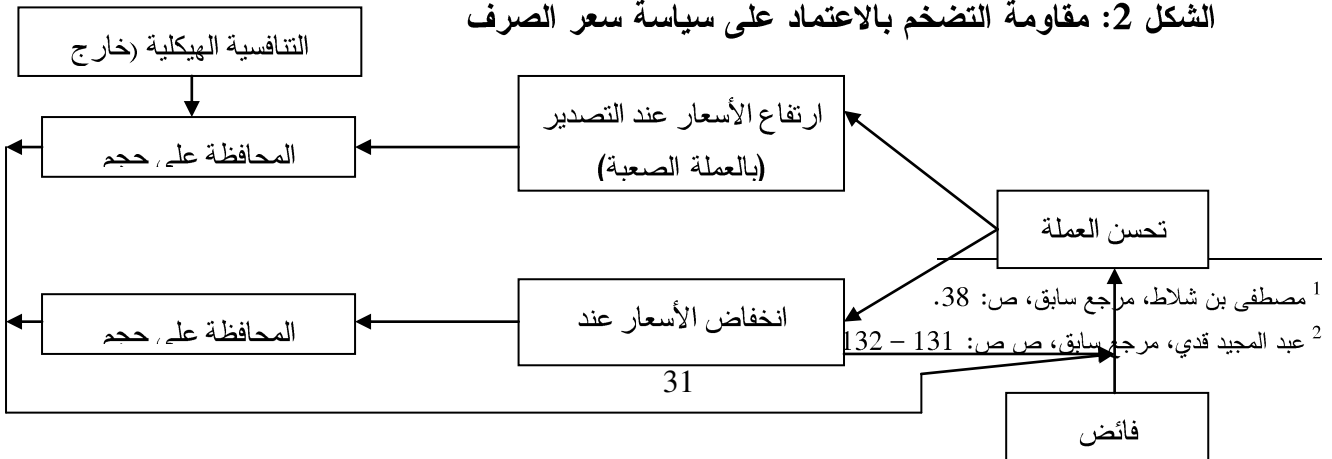
#### المطلب الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:<sup>2</sup>

**1** مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم. و تتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد انتاجية وتتمكن من انتاج سلع ذات جودة عالية بمعنى تحسن تنافسياتها. وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاصلة للعملة القوية وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983.

و الشكل التالي يوضح كيفية معالجة التضخم عن طريق سياسة الصرف:

#### الشكل 2: مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف



المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 132.

2 تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي ، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير). وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) و السلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل و رأسمال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

3 توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية. فعند

ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رأسمال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تتخفف فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.<sup>1</sup>

4 تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية. كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين 1970 - 1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، غير هذه السلطات سياستها بإعادة تقسيم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد. وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

**المطلب الثالث: أدوات سياسة سعر الصرف:**

يمكن ذكر وسائل سياسة الصرف فيما يلي:

**الفرع الأول: سياسة تعديل سعر الصرف:**

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 133.



لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

إن تعديل سعر الصرف العملة يكون إما بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو رفع القيمة الخارجية لها أو أدوات أخرى وهي كمايلي:

### 1 سياسة تخفيض قيمة العملة:

كثيرا ما تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها خاصة لمواجهة مشاكل الميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة بلد ما يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات إن تخفيض قيمة العملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة العرض و الطلب لصادراتها و وارداتها، فإذا قامت دولة معينة بتخفيض قيمة عملتها وكان الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا وعرضا المنتجات المعدة للتصدير أيضا يتصف بالمرونة فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان العرض منها مرنا أدى التخفيض في قيمة عملة البلد المعني إلى الحد من الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يساهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ويعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة قرارا تتخذه السلطات النقدية بغية تغيير سعر صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

### مفهوم تخفيض قيمة العملة:

يستخدم تعبير تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوما بالعملات الأجنبية، وذلك في ظل حرية سعر الصرف التي لا تتدخل فيه الدولة في سوق الصرف الأجنبي حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب وفقا لحركة العرض و الطلب على النقد الأجنبي، وهكذا فإن انخفاض سعر الصرف إنما يفترض عدم قيام السلطات العامة بأي إجراء من جانبها بهدف تحديد سعر الصرف عند مستوى جديد معين، و من الواضح إن انخفاض سعر صرف العملة معينة لنما يعني بذاته ارتفاع أسعار الصرف كافة العملات الأخرى بالنسبة إلى هذه العملة.

إما تعبير التخفيض في سعر الصرف فإنه يستخدم للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة عمدا من أحداث تغيير في سعر الصرف، أي في سعر العملة المحلية مقومة بالذهب عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة

<sup>1</sup> سمية موري، مرجع سابق، ص ص: 39-40.

الوطنية من الذهب، وان استخدام تعبير تخفيض قيمة العملة كان مقصورا على تغيير سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.<sup>1</sup>

وظهرت عدة مفاهيم أخرى للتخفيض بعد منتصف القرن العشرين ومن هذه المفاهيم للتخفيض هي:

-التخفيض هو تقليص المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد

-التخفيض هو تقليص المحتوى الذهبي للعملة الوطنية

-التخفيض هو كمية اقل من العملة الأجنبية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الوطنية.

### أسباب تخفيض قيمة العملة:

من أسباب تخفيض قيمة العملة ما يلي<sup>2</sup>:

عندما ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا تضحيا يصبح لدينا سعرين للعملة الأول مرتفع حددته الدولة و لا يتعامل به في السوق، والثاني منخفض يتحدد تبعا لقوى السوق، فإذا تجاهلت الدولة هذه الظاهرة و امتنعت عن تصحيح سعر عملتها فإن ذلك يؤدي إلى نتيجتين خطيرتين:

**النتيجة الأولى:** هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد المتميزة بارتفاع

أسعارها نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج.

**أما النتيجة الثانية:** فهي عدم دخول رؤوس الأموال من الخارج عند تدهور سعر العملة في سوق الصرف، إضافة إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد خوفا من استمرار تدهور القيمة.

وتجنبنا لذلك تكون الدولة ملزمة أن توحد بين سعري الصرف الموجودين، أي بين السعر الذي حددته كأن تخفضه إلى السعر الذي تحدد في السوق فيصبح السعر الرسمي مساوي للسعر الفعلي.

**شروط نجاح تخفيض قيمة العملة:** لنجاح سياسة التخفيض يجب توفر الشروط التالية:<sup>3</sup>

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيد الأثر المترتب عن التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

<sup>1</sup> حسون صبحي الساعدي، حماد عياد عبد، "اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4، العدد7، 2011، ص:90.

<sup>2</sup> سمية موري، مرجع سابق، ص ص:40-41.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 134 - 135.

- الاستجابة لشرط مارشال-بيرنر : أي مجموع مرونة الطلب و مرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

وأيضا من باقي السياسات مايلي:<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: استخدام احتياطات سعر الصرف:

في ظل أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة التي تملكها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن عملتها تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

#### الفرع الثالث: مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات مبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية مايلي:

- منع التسوية القبلية للواردات.
- الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت صرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

#### الفرع الرابع: استخدام سعر فائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر فائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في ظل النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية. إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

#### الفرع الخامس: إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة . ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، إحداها مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع "سابق"، ص ص: 135 - 137.

الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف عادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، واخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحددة و الواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إداريا . إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة و تخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات. فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي و التي تقتضي بعدم امكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

## 2 سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة: (إعادة تقويم العملة):

على عكس تخفيض قيمة العملة، فإن رفع قيمة العملة يضر بمصالح القطاعات التصديرية في الاقتصاد بالنسبة للدولة التي تقوم برفع قيمة عملتها، لأن هذا الإجراء سيؤدي إلى انخفاض ما يحصل عليه المصدرون بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل إعادة التقويم.

وبالمقابل فإن إعادة تقويم العملة تتناسب ومصالح المستوردين ... لأنها تؤدي إلى ارتفاع عائداتهم، حيث أن السلع المستوردة ستصبح أسعارها أقل بالمقارنة مع السلع المنتجة محليا.

والدولة عند اتخاذها لقرار رفع قيمة عملتها تتوقع أن المستوردين ونظرا لاستفادتهم من انخفاض أسعار السلع المستوردة سوف يقومون بتخفيض الأسعار التي يبيعون بها السلع المستوردة للمستهلكين المحليين. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار رفع قيمة العملة إجراء مضاد للتضخم.

إن النتائج المباشرة لإعادة تقويم العملة هي انخفاض القدرة التنافسية لبضائع البلد المعني في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وما يتمخض عن ذلك من تأثيرات على ميزان المدفوعات وشروط التبادل التجاري مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى عكس النتائج السابقة التي ذكرناها بالنسبة لتخفيض قيمة العملة.

إن إجراء رفع قيمة العملة لا تستطيع اتخاذه سوى الدول التي تمتلك مواقع هامة في الأسواق الدولية وقدرة تنافسية كبيرة وأيضا احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

## خلاصة

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والعمالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف، ولسعر الصرف وظائف متعددة منها : الوظيفة التطويرية، الوظيفة القياسية والوظيفة التوزيعية. أما فيما يخص أنظمة الصرف التي تربط بوضوح أو ضمنا العملات فيما بينها، فقد وجد عدة أنواع من الأنظمة قبل سنة 1973 والتي جاءت في تتابع بحيث كل منها يعوض ويحل مشاكل النظام الذي سبقه انطلاق من نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب) إلى غاية نهاية نظام استقرار الصرف (بريتون وودز) وتعويم

<sup>1</sup> مروان عطون، أسعار صرف العملات ، دار الهدى ، الجزائر، 1992، ص: 99.

العملات. أما في السنوات التي تلت انحيار نظام بريتون وودز، فوفقاً لإحصائيات التمويل الدولي لصندوق النقد الدولي، يتم تصنيف أنظمة الصرف إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الربط الشديد (الأسعار المثبتة بالكامل) والأسعار المعومة ونظام وسيط بينهما، الذي تميز بعدم الاستقرار. وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحياناً يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد. وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

**تمهيد**

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا و التزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير و في تاريخ معين ، و من هنا عليها إعداد بيانا كافيا و شاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق و ما عليها من التزامات و هذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات ، هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، و كذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي ، قد يقدم أفراد مقيمون بدولة ما خدمات إلى أفراد أو مشروعات غيرها من الدول الأخرى. كما قد يتلقى الأفراد المقيمون بتلك الدولة خدمات من أشخاص غير مقيمين مما يترتب على ذلك إجراء مدفوعات لصالح غيرهم فينشأ عنه ما يسمى بالتجارة الخارجية من صادرات و واردات بين الدول، و هنا تكمن في الميزان التجاري. إلا أن هذه الدول تعترض طريقها مشكلة النقود، أي عدم وجود عملة موحدة بين الدول. كل طرف يستخدم عملة مختلفة عن العملة التي يستخدمها الثاني الشيء الذي يقود إلى حتمية معرفة سياسة الصرف التي تنتهجها كل دولة من أجل التقليل من المديونية التي تعتبر التجارة الخارجية أهم مصدر لها.

ونظرا لكون سعر الصرف وسياساته تعد من أهم الأساليب في يد السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و خاصة الميزان التجاري ، فقد تعددت التحاليل النظرية للأثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي التوازن الخارجي .

و في هذا الفصل تطرقنا الى : عموميات حول ميزان المدفوعات وعلاقة الميزان التجاري بسعر الصرف ، و قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته

المبحث الثالث: ماهية الميزان التجاري

المبحث الرابع: دور سعر الصرف على الميزان التجاري

**المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات**

ان المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه . ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

**المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته:**

**الفرع الأول: تعريف المدفوعات:**

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين " ميزان المدفوعات " و"ميزان الدائنية و المديونية الدول" والذي يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.<sup>1</sup>

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان ويسمى ميزان المدفوعات.<sup>2</sup> وهو أيضا بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدول، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة.

- الحقوق والديون الدولية تنشأ عن مبادلات دولية، فميزان المدفوعات بيان بالحقوق و الديون الدولية. وعليه يمكن تعريفه بأنه النسبة بين مجموعة المدفوعات المطلوبة ومجموعة الديون المستحقة. وقد لا يبين الميزان هذه الحقوق و الديون جميعا، إنما يكفي ببيان صافيها. أي الفرق بين حقوق الدولة و ديونها.<sup>3</sup>

- يعرف أيضا بأنه، سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف مايلي:<sup>4</sup>

- 1 ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.
- 2 يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 64.

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 92.

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص: 227.

<sup>4</sup> عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلوي، عمان، 2002، ص: 115.

3 يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين (بنوك ، شركات ، مؤسسات ، ...الخ)، الذين يزاولون نشاطهم داخل الاقليم الدولة بما في ذلك مياهاها الاقليمية ومجالها الجوي.

- تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.

- وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقا لنظام القيد المزدوج والذي يعبر أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين و الآخر متساويين في القيمة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:<sup>2</sup>

1 يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملة المحلية.

2 يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

3 أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغييرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغييرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.

4 يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات إتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

### المطلب الثاني: عناصر (هيكل) ميزان المدفوعات:

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث نضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1 حساب العمليات الجارية.

2 حساب العمليات الرأسمالية.

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 92.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.



3 حساب التسوية لميزان المدفوعات، أي صافي الاحتياطات الرسمية.

**الفرع الأول: حساب العمليات الجارية: (حساب السلع و الخدمات):** أي المعاملات المنظورة أو غير منظورة، ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات وينقسم هذا الحساب إلى ثلاثة أجزاء:

### 1 ميزان التجارة المنظورة:

يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد. ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم و الأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية، زراعية أو تجارية. بالإضافة إلى الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو المسكوكات، بحيث يكون نصيب الذهب في قيمتها يزيد عن 80% ، أي أنه يعامل كأى سلعة عادية ، ويخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه بالذهب غير النقدي.

ويتم تقويم الصادرات و الواردات في هذا الحساب على أساس ( FOB ) \* ، كما نص عليها صندوق النقد الدولي ، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج. يشكل الفرق بين مجموع الصادرات و الواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز. يكون فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، ويكون العجز العكس الصحيح، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع المتحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.<sup>1</sup>

### 2 ميزان التجارة الغير منظورة:

وتشتمل على الصادرات و الواردات من الخدمات ، ومن أهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات مايلي:<sup>2</sup>

**1.2 خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري، النهري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن) أو يؤديها الخارج إلى مقيمين (مدين)، وتشتمل أيضا على أجور شحن البضائع و ثمن تذاكر السفر وبنود أخرى مثل رسوم الموانئ و نفقات صيانة السفن و الطائرات... الخ.

### 2.2 التأمين: ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل بضائع، التأمين على الحياة،

الحوادث ...) بما في ذلك إعادة التأمين. وهذا يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين.

\* FOB : free on board ، أي ادخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 6.

<sup>2</sup> محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، "اقتصاديات دولية، الدار الجامعية"، الاسكندرية، 2009، ص: 206 - 207.

**3.2 الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

**4.2 الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية... الخ) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

**5.2 العمليات الحكومية:** وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشترك) أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها... الخ).

**6.2 الخدمات الأخرى:** وتشتمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)، العمولات التجارية، مدفوعات البريد و التليفون ، والتلغراف و التلكس، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد عن الحقوق الأدبية... الخ).

- ومن السمات المميزة للمعاملات المنظورة و الغير المنظورة أنها جميعا تسهم في تكوين واستخدام الدخل القومي. ولذا فإنه يطلق على الميزان الخاص بهذه المعاملات معا " ميزان المعاملات الجارية ".

### 3 ميزان التحويلات:

فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل ، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين. ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات و التعويضات. ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين: الهبات الخاصة، وتشتمل تحويلات الأفراد والمنظمات، النقدي منها والعيني، وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة. وتتضمن التعويضات ، ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية، وكذلك الهدايا على أنواعها.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية:

ويطلق عليه حساب رأسمال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول و الالتزامات المالية الخارجية لاقتصادها، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة.

- يتم تقسيم هذه المعاملات على أساس الجهة التي تقوم بها - إلى - حسب ما يميزه صندوق النقد

الدولي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 66.

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سابق، ص: 9-10.

الصرف

**القطاع الرسمي:** ويشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية و البنك المركزي والمؤسسات المصرفية، أي كل الهيئات الرسمية.

**القطاع الخاص:** ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد، الشركات و المؤسسات المالية غير المصرفية.

- وبالإضافة إلى هذا التقسيم يوجد تقسيم آخر يركز على أساس موعد الاستحقاق الأصلي المتعاقد عليه لهذه المعاملات، وهو التقسيم الأكثر استعمالاً ويتكون من: المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، والمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل. لكن قبل التطرق إلى كل نوع بالتفصيل، لابد من التذكير أنه توجد مقومات لابد من توفرها في أي معاملة حتى تدخل في حساب رأس المال وهي:
- لابد أن يعقب كل معاملة تغير في الملكية، بما في ذلك إنشاء الأصول والخصوم وتصنيفاتها.
- لابد أن يمثل الأصل أو الالتزام صفة قائمة بالفعل من الناحية القانونية.
- لابد أن تتضمن المعاملة أصلاً أو التزاماً مالياً خارجياً، وبالتالي تكون هي العامل الرئيسي في تحديد البند كأصل أو خصم خارجي، إذ لابد أن يكون المتعاملان مقيمان في اقتصادين مختلفين.

## 1 حساب العمليات الرأسمالية طويلة الأجل: وتدرج في هذا الحساب جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة

الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة إلى الأصول و الخصوم التي تزيد أجلها عن عام. ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل، كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات طويلة الأجل أهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية الأنصبة في المشروعات والتي لا تأخذ شكل أسهم، و إلا يكون وضعها في بند استثمار مباشر أو بند أوراق مالية بحساب الأرباح، وفي ملكية العقارات غير التجارية، وفي ملكية العقارات التجارية وبراءات الاختراع، وفي الأنصبة في صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات المالية الدولية.<sup>1</sup>

## 2 حساب العمليات الرأسمالية قصيرة الأجل: ويطلق عليها أحياناً الحساب النقدي، فيشمل كافة التغيرات

التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة إلى الأصول و الخصوم والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد، وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة، أي إمكانية تحولها إلى الشكل النقدي بسرعة. ويشتمل هذا الحساب على العملات الذهبية، الحسابات المصرفية، وأذونات الخزائنة والقروض قصيرة الأجل و الأوراق والحقوق التجارية. وفي الغالبية العظمى من الحالات تتم حركات رأس المال قصير الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، ولكنه قد تحدث أيضاً حركات مستقلة لرأس المال قصير الأجل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 68.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

## 3 حساب عمليات التسوية:

1.3 صافي السهو و الخطأ: قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن

معارضة تماماً للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي

يجعل الجانبين متساويين ويسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقض الاحصائي<sup>1</sup>.

2.3 ميزان الذهب و النقد الأجنبي: وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي

تتم عبر الحسابات السابقة، لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا وليس سلعة) والنقد الأجنبي بين القطر

والعالم الخارجي.

هيكل ميزان المدفوعات: جدول رقم (1) يوضح: عناصر أو هيكل ميزان المدفوعات الدولية.

متحصلات (دائن)	مدفوعات (مدين)	الصافي (دائن - مدين)
----------------	----------------	----------------------

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 94.

## الصرف

			<p>أولاً: السلع والخدمات</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- السلع</li> <li>- خدمات النقل</li> <li>- التأمين</li> <li>- الرحلات الى الخارج</li> <li>- الدخول من الاستثمارات</li> <li>- العمليات الحكومية</li> <li>- الخدمات الأخرى</li> </ul> <p>ثانياً: التحويلات من جانب واحد</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- خاصة</li> <li>- عامة</li> </ul> <p>ثالثاً: رأس المال والذهب النقدي</p> <p>أ - القطاع غير نقدي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التزامات طويلة الأجل</li> <li>- التزامات قصيرة الأجل</li> <li>- أصول طويلة الأجل</li> <li>- أصول قصيرة الأجل</li> </ul> <p>ب - القطاع النقدي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التزامات طويلة الأجل</li> <li>- التزامات قصيرة الأجل</li> <li>- أصول طويلة الأجل</li> <li>- أصول قصيرة الأجل</li> <li>- الذهب النقدي</li> <li>- السهو والخطأ</li> </ul>
--	--	--	--

المصدر: محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص: 204

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

الصرف

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:<sup>1</sup>

### 1 التضخم:

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظر لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

### 2 معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

### 3 الاختلاف في أسعار الفائدة:

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

### 4 سعر الصرف:

يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

<sup>1</sup> يمينة درقال، مرجع سابق، ص ص: 56- 57 .

الصرف

**المبحث الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته****المطلب الأول: مفهوم التوازن لميزان المدفوعات وأنواعه****الفرع الأول: تعريف توازن ميزان المدفوعات:**

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة.

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعية معرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين ، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي كمايلي:<sup>1</sup>

**1 التوازن المحاسبي:** ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الاحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

**2 التوازن الاقتصادي:** ويقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج. ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات و الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في اسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.

**الفرع الثاني: أنواع عمليات التوازن:**

ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من اجراءها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة كالاتي:<sup>2</sup>

**1 عمليات التلقائية أو المستقلة:** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ، ومثل هذه العمليات، عمليات التصدير و استيراد السلع و الخدمات ، تلقى الاستثمارات الأجنبية أو القيام

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص ص: 94 - 95.

<sup>2</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص ص: 29 - 30.

بها. أي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

**2 العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات التي تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

**المطلب الثاني: مفهوم الاختلال ميزان المدفوعات وأنواعه، أسبابه**

**الفرع الأول : تعريف الاختلال ميزان المدفوعات:**

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية و الخلل يعني حدوث عجز أو فائض، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة وبالتالي تتم التسوية بالفارق بينهما من خلال البنود أسفل الخط مثل) السحب من الأرصدة الدولية)، أما الفائض فيظهر في حالة العكس. وقد يكون الاختلال مؤقت كما يكون دائما حسب السبب المؤدي لهذا الاختلال.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: أنواع اختلال ميزان المدفوعات**

نستطيع أن نميز بين أنواع مختلفة على النحو التالي:<sup>2</sup>

لدينا معيار تكرر الاختلال فيه نوعين:

**1 الاختلال المؤقت: (العارض):**

هو ذلك الاختلال الذي ينجم عن حدث عارض، ومثال ذلك: العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات خصوصا في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية كما حدث في مصر عام 1960 - 1961 ، مما يؤدي إلى انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، وقد يؤدي أيضا إلى اختلال ايجابي وذلك على سبيل المثال ما قد تحدثه الحروب من زيادة الطلب على المواد الأولية فهذا يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري وقد يؤدي إلى اختلال ايجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه، وهذا النوع من الاختلال المؤقت، ويزول بزوال السبب الذي أوجده، فمصييره الزوال و التلاشي عاجلا أم آجلا.

**2 الاختلال الهيكلي: (الدائم):**

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص: 95.

<sup>2</sup> يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 64-66.



ينتج عن تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع إلى العوامل التالية:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول.
- تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف والتنقيب.

وهذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغير سعر الصرف ولا تغير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الانتاجي والتنظيمي حتى تتخفض تكاليف الإنتاج في الداخل و الاتجاه نحو الفروع انتاج جديدة، وتحديد شامل للطاقات الانتاجية تدعيماً للقدررة التنافسية وبالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقية التي أوجدته.

### 3 الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده و العكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج. أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز، ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية مدار السنة.

### 4 الاختلال الدوري:

إن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية وهذا يعني أنه اختلال مؤقت، وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، والتي تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر ولا شك أن حالة النشاط و الازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة انتاج الدولة، وبالتالي زيادة قدرتها على تصدير، ومن ثم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم، تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد و الانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير، ارتباطاً بانخفاض الانتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، ومن ثم ميزان مدفوعات.

### 5 الاختلال النقدي:

يعتبر التضخم أحد مصادر الاختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة وكل من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعات، وهذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية مناسبة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 67.

### الفرع الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

قد يحدث أن تمر بالدولة أو بالخارج ظروف معينة من شأنها أحداث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض، هذا الاختلال يتخذ صوراً كالتوازن الظاهري و التوازن الحقيقي، حيث أن الأول ليس له أهمية كبير ولا يمكن له أن يدوم لفترة طويلة بخلاف التوازن الثاني. وبصفة عامة يمكن القول بوجود علاقة دالية بين حجم التجارة الخارجية والعوامل الثلاثة التالية: تغير في المستوى للأسعار، تغير سعر الصرف الأجنبي، تغير مستوى الدخل.

#### 1 تغير مستوى الأسعار:

يترتب على حالات التضخم و الانكماش التي تصيب إحدى الدول تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية و العالمية ففي حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية من شأنه التأثير على حجم الصادرات و الواردات (وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها) فالنتيجة الطبيعية لهذا التغير هي انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات، وزيادة الطلب الداخلي على الواردات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الاختلال من ميزان المدفوعات (التوازن الاقتصادي الخارجي) أما إذا أصيبت الدولة بحالة من الانكماش فإن الانخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات ، وزيادة الطلب على الواردات بطريقة مماثلة يمكن الوصول إلى أن حالات التضخم و الانكماش وما يصاحبه من تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار العالمية من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات مماثلة في حجم الصادرات و الواردات، وهو ما يؤدي إلى حدوث اختلال في موازين المدفوعات، ففي ظل نظام الذهب يؤدي اختلال ميزان المدفوعات إلى تغير الأسعار نتيجة (خروج الذهب أو دخوله) بناء على ذلك يمكن أن نقرر أن كمية الصادرات و الواردات لدولة معينة تتوقف على مستوى الأسعار بالداخل مقارنة بمثيله بالخارج.<sup>1</sup>

#### 2 تغير سعر الصرف الأجنبي:

لاشك أن سعر الصرف الأجنبي يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية في بلدان العالم المتخلف، فإذا كان سعر الصرف الأجنبي أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات على العكس من ذلك ، إذ تم تحديد القيمة الخارجية لوحد العملة المحلية عند

<sup>1</sup> عبد الله سيدي ولد ، "أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا - (1992-2002)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2006-2007 ، ص ص: 29-30.

الصرف

مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا على ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

ويطلق على الحالة الأولى "تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته" وعلى الحالة الثانية "تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته" ويؤدي تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته (الحالة الأولى) إلى جعل السلع المستورد أرخص في نظر المستهلك المحلي والسلع المحلية المصدرة إلى الخارج أعلى في نظر المستهلك الأجنبي والنتيجة المنطقية لهذا الوضع هي زيادة الواردات، وانخفاض الصادرات، وبالتالي حدوث اختلال سالب في ميزان المدفوعات، أما تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته من شأنه أن يجعل السلع المستوردة أعلى في نظر المستهلك المحلي و السلع المصدرة أرخص في نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى وجود اختلال موجب في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

### 3 تغير مستوى الدخل:

يؤدي زيادة مستويات الدخل في الدولة إلى زيادة انفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات دخولها تؤدي إلى انخفاض انفاقها على الواردات، وبالمثل فإن زيادة مستويات الدخل في الدول الأجنبية تؤدي عادة إلى زيادة نفقاتها على السلع و الخدمات المحلية، أي إلى زيادة صادرات الدولة محل الدراسة إلى العالم الخارجي كما أن نقص مستويات الدخل في الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية أي انخفاض صادرات الدول قيد البحث إلى الخارج و بالإضافة على العوامل الثلاث السابقة توجد عوامل أخرى تؤثر في حجم التجارة الخارجية، وتسبب بالتالي اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي ومن بين هذه العوامل تغير عدد المستهلكين الأجانب، وتغير أذواقهم وتغير المستوى التكنولوجي إلا أنه من الملاحظ أن تغير في هذه العوامل لا يتم عادة إلا في فترات زمنية متباعدة، الأمر الذي يجعل من الممكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة في التوازن الاقتصادي الخارجي. وفيما يخص بالدول النامية فغنه يمكن إضافة عامل آخر بسبب اختلال في موازين مدفوعاتها، فالتنمية الاقتصادية تقتضي زيادة واردات هذه الدول من السلع الانتاجية، ومستلزمات الانتاج وغيرها من السلع التي يمكن أن نطلق عليها "سلع التنمية".

وتستمر هذه الزيادة في واردات سلع التنمية لفترة زمنية طويلة نسبياً، ويتم تحويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متقاعد عليها مقدماً، كذلك فإنه في الكثير من الأحيان تضطر الدولة إلى تحويل وارداتها تلك من خلال بنود الموازنة المعروفة بميزان المدفوعات، ويترتب على هذه الزيادة المضطرة حدوث اختلال هيكلي مزمن في موازين مدفوعات الدول النامية.<sup>2</sup>

وهناك أسباب غير اقتصادية: وهي أسباب خارجية عن المجال الاقتصادي وغير معرفة فيه، وتتمثل في:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص: 30.

<sup>2</sup> عبد الله سيدي ولد، مرجع سابق، ص: 31.

<sup>3</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 43.

- **عوامل طبيعية:** الاختلال في الأحوال الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية: كالفيضانات، التصحر، الأوبئة الزراعية، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.
- **التقدم الفني والتكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، خاصة إذا كان هذا التقدم منحصر في دولة أو مجموعة قليلة من الدول، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الدول المتقدمة، وبالتالي الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول المتخلفة مرتفعة. كما أن التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول متقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها. لكن ما نلاحظه عن الدول المتقدمة فيما بينها أن أثر التقدم التكنولوجي هو موزع، لأن ما تحققه دولة من تقدم في صناعة ما تعوضه دولة أخرى في صناعة أخرى، كما أن الملاحظ في هيكل التجارة العالمية الآن، أن ثلثي هذه التجارة تتم بين الدول المتقدمة، لأنها مركز التقدم التكنولوجي، في حين أن الدول النامية لا يمثل نصيبها سوى خمس هذه التجارة. وبالتالي فإن التقدم الفني يؤدي إلى اضعاف القدرة التجارية و التنافسية للدول النامية.

### المطلب الثالث: أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات أو (كيفية استعادة التوازن لميزان المدفوعات):

ان الحفاظ على التوازن الخارجي يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تسعى أي دولة جاهدة إلى تحقيقها حيث إذا حدث اختلال في ميزان مدفوعات دولة ما مكن تعويض ذلك لكفالة التوازن الحسابي، عن طريق العمليات المتوازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب و العملات الأجنبية أو رأس المال قصير الأجل، والقصور الرئيسي في نظام النقد الدولي الحالي هو أن الدول ليست على استعداد لقبول وسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام ، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج أو تقليل من آثارها مما ينتج عنه استمرار الاختلال خاصة العجز ، لمدة أطول.

والتوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفا مستقلا وإنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية، فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيق التوازن الخارجي و الأهداف الداخلية في نفس الوقت وبصفة مستمرة ، ولكن لا بد من الناحية العملية من قبول بعض الاختلالات بشرط ألا تدوم وقتا طويلا، وفي الأجل القصير، قد يسهم عدم التوازن الخارجي في تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الداخلية، إذ يساعد وجود عجز خارجي في ميزان السلع و الخدمات على امتصاص ضغوط تضخمية عابرة، كما أن تحقيق فائض في ذلك الميزان قد يحول دون تدرج البطالة الدولية في أوقات الكساد ولكن لا يمكن لأي من هذه الحالات أن يستمر إلى ما لا نهاية فلا يمكن للعجز أن يستمر دون أن تتعرض الدولة للإعسار أو التوقف عن الدفع نتيجة للإسراف في الاقتراض أو استفادة الاحتياطات الخارجية أو التسهيلات الائتمانية المتاحة، كما أنه لا يمكن للفائض أن يستمر طويلا قبل أن يؤدي إلى تراكم احتياطات من العملات الأجنبية

الصرف

تزيد عن حاجة الدولة، ومن ثم فإن إعادة التوازن الخارجي أمر حتمي يقتضي تعديل مسار التوازن الديناميكي الداخلي، وهناك ثلاث طرق لعلاج الاختلال وهي كالتالي:

### الفرع الأول: علاج الاختلال بالاعتماد على آلية قوة السوق:

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال، على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن. أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الائتمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه المتغيرات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.<sup>1</sup>

### أولاً: النظرية التقليدية:

وتتلخص النظرية التقليدية في أن توازن المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل و الخارج ، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير و الاستيراد. فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة.<sup>2</sup> ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع و الخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور. وعلى الرغم من صعوبة التسليم بتحقيق ما تقوم عليه النظرية التقليدية من افتراضات، لا بد من توافرها إذا ما أريد للتوازن أن يتم، فلقد ظلت في خطوطها العريضة هي المسيطرة فترة طويلة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية. وكان من الواجب انتظار كينز لإلقاء الضوء على تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتفسير الظاهرة التي حيرت توسيج في أواخر العشرينات هذا القرن.

### ثانياً: النظرية الكنزوية:

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي، أو الأصلي في الانفاق الذي تولد عن تحقيق فائض وتسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة الأخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية ستؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظراً

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 75.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 75.

الصرف

لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

ويمتاز التحليل الكنزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية. ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين الحربين لا يمحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها.<sup>1</sup> فهذه النظرية لا تقدم لنا تفسيراً كاملاً لعملية التوازن، لذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغييرات الدخل القومي. أضف إلى هذا إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض نفسه الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية. وعليه فالدول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين، إما استقرار التشغيل والدخل القومي وإما التوازن الدولي. علاوة على ذلك لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، فنظرية الدخل وإن كانت تعطى تفسيراً معقولاً في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش وحيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة. ومن هنا نرى أن كلا من تغييرات الدخل و الأثمان إنما تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به. كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف، كما رأينا إنما ينصرف إلى التحليل الساكن ولا يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن، و بالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة و لا بالأثر على زيادة الطاقة الانتاجية للدولة.

فإذا تركنا هذه القيود فإنه يمكن النظر إلى الاستثمار لا باعتباره متغيراً تابعاً لتغيرات الدخل. وهكذا هو مبدأ المعجل. فوفقاً لهذا المبدأ يتوقف الطلب على الاستثمار على مدى الزيادة في الدخل القومي بين فترتين، وبذلك تؤدي الزيادة في الدخل القومي وبوجه خاص في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية. وبالمثل فإن التجارة الخارجية قد تؤثر في الدخل القومي عن طريق معجل التجارة الخارجية، فزيادة الصادرات قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة في فترات اللاحقة، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.<sup>2</sup>

### ثالثاً: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الأثمان، لا تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع و الخدمات. وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما، لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى:

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 75-76.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 77-78.

## الصرف

هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية: هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة إئتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقا. وفي هذا الإطار لابد من التمييز على الأقل بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية.

ومن الواضح أن تحويلا للأموال بقصد المضاربة لا يحدث نفس الأثر التي يحدها تدفق منتظم لرؤوس الأموال من الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسعى وراء الاستثمار. و الاقتراض الذي نحن بصده يطابق اقتراض النظرية المعروفة " بنظرية التحويلات ". ووسيلة التصحيح هنا تؤثر في نفس الوقت في سوق النقد و سوق الأوراق المالية. إذ يؤدي تحويل الأموال عن طريق سوق الصرف، في بادئ الأمر، إلى تخفيض الامكانيات المتاحة لأولئك الذين يقومون بتصدير الأموال ، كما يخفض سيولة الجهاز المصرفي. و يترتب على ذلك انكماش عام في الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة لرؤوس الأموال، و آثار عكسية في الدولة التي تنتقل رؤوس الأموال إليها. وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يجذب بدوره رؤوس الأموال الأجنبية. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فلو كان مصدر تصدير رؤوس الأموال سوق الأوراق المالية، أو بمعنى أدق لو تمثل في رؤوس أموال طويلة الأجل، فإنه يستند إما إلى زيادة في الادخار الداخلي، وإما إلى تحويل الأرصدة نقدية من السوق الداخلية إلى الخارج كان من الممكن استثمارها. وفي كلتا الحالتين تكون النتائج انكماشية، إما نتيجة: خفض الاستهلاك، زيادة الادخار، أو، خفض الاسعار نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية. و يترتب على ذلك انخفاض في الدخل. وهنا يلعب المضاعف دوره فترتفع أسعار الفائدة ويظهر فائض في ميزان العمليات الجارية بسبب نقص الواردات وإتاحة الموارد للتصدير. وبالنسبة للتغيرات الذاتية في رصيد المعاملات الجارية فإن فرض البداية هنا هو نفسه الفرض السابق في حالة التوازن عن طريق تغيرات الدخل و الائتمان، و السؤال الذي يتور يتعلق بما إذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق سوق النقد، أو سوق الأوراق المالية.

ففي سوق النقد يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى فيض العملات في سوق الصرف وتوسع في الائتمان و السيولة المصرفية، كما رأينا ونحن بصدد التوازن عن طريق تغيرات الائتمان، و يترتب على ذلك نفس النتائج أي تخفيض فائض المعاملات الجارية. وثمة آثار أخرى تحدث في نفس الوقت في سوق الائتمان، إذ أن تدفق السيولة يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، وبخاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تصدير رؤوس الأموال للاستفادة من أسعار الفائدة العالمية نسبيا في الخارج. وتؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بدورها، إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل. و الشرط الأساسي لنجاح التوازن المالي في هذه الحالة هو عدم تدخل السلطات النقدية واتباع سياسات

الصرف

مضادة بقصد زيادة السيولة النقدية لتعويض العجز في ميزان المدفوعات، أو امتصاصها أولاً بأول إذا ما زادت نتيجة فائض ميزان المدفوعات. ويدل استقراء التاريخ الحديث على أن هذا الشرط قلما يتحقق، و لا يدحض ذلك النظرية التي نحن بصددتها وإما يشير إلى تناقض أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل. غير أن كون هذه الأساليب بعيدة عن الكمال بالإضافة إلى انتهاج سياسات حكومية متعارضة، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي وإلى طول مدته في بعض الأحيان، فضلا عن اشتداد وطأة ذلك الاختلال.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي.

وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف، والقيود الكمية (نظام الحصص)، والضرائب الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات... الخ. كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات لخفض الإنفاق وإما إجراءات لتحويل الإنفاق.

- بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلا بد من اتخاذ إجراءات خفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، أو بتحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا. أما العلاج الكلاسيكي يجمع الإجراءين معا.

- فالتأثير في الاستثمار وخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق، في حين يميل انخفاض الأثمان إلى كونه تحولا من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز، أما في الدولة التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في الواقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز. كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق، لأنه يرفع أثمان الواردات في الدولة التي تعاني من العجز، ويخفض أثمان الصادرات للمشتريين في العالم الخارجي.

- والتعريف الجمركية هي أيضا سياسة لتحويل الإنفاق. ويبدو أن الدول تفضل سياسة تحويل الإنفاق على سياسة تخفيض الإنفاق رغم أنها تقاوم أكثر وسائل تحويل الإنفاق فعالية وهو تغيير أسعار الصرف، إذ

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 79-80.



الواقع أن الجانب الانكماشى في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعارضه الدول. إلى جانب التعريفات الجمركية، تجد أن سياسة خفض الإنفاق التي استخدمتها الدول، يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم الأثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات... الخ.

ولكن سياسة تحول الإنفاق وحدها لا تحل المشكلة. فإذا كان لدى دولة ما عجز، بسبب خروج الأثمان عن الخط المحدد لها، فإن السياسات التي تؤدي إلى تحول الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ووضع خطوط تصاعدية على الأثمان المحلية نتيجة الانفاق، سيسوء مركز ميزان المدفوعات من جديد.

وللحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فلا بد على الأقل أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية.<sup>1</sup>

- وجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وله أنه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادرة الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية. فالواقع ان تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات. وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان في الدخل بالمقارنة مع الدول الأخرى.
- وأخيرا نشير إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: ماهية الميزان التجاري

الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات.

**المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري:** ولديه عدة تعاريف منها:<sup>3</sup>

- يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو معنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حاليا.
  - وهو أيضا: الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة ( 3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:
- $$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي واردات البلد (X)} - \text{إجمالي صادرات البلد (y)}$$
- والميزان التجاري يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ، كما يمكن أن يطلق عليه " الميزان التجاري الدولي " في هذا البلد.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 81.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 81-83.

<sup>3</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص: 96 - 97.

- الميزان التجاري الإيجابي: يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا " فائض في الميزان التجاري " مثل: كندا، ألمانيا، اليابان لأنها تتمتع باقتصاد مستقر.

- الميزان التجاري السلبي: يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي ويسمى " بالعجز التجاري " ولا ينبغي أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية. ومن هذا نستطيع تعريف الميزان التجاري:

" على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى خلال فترة زمنية معينة. وهو جزء من سجل أكبر منه يضم تبادل السلع والخدمات والأموال ويسمى ميزان المدفوعات".

**المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات و الواردات**

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين: سلعي وخدمي.

**الفرع الأول: أقسامه:**

**أولاً : الميزان التجاري السلعي**

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ، ويضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

**ثانيا: الميزان التجاري الخدمي:**

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير منظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل: النقل والسياحة، التأمين ، دخول العمال، عوائد رأس المال.

**الفرع الثاني: طريقة احتساب الصادرات و الواردات**

تحسب قيمة الصادرات على أساس (فوب) FOB أي قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير.

تحسب قيمة الواردات على أساس (سيف) CIF أي على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل و التأمين.

**المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي للميزان التجاري:**

هناك أثرين اقتصاديين للميزان التجاري وهما:<sup>1</sup>

**الفرع الأول : الفائض في الميزان التجاري:**

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات و الأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الايجابي و السلبي.

فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الانتاجية الواسعة و الفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراحمية للسلع المصدرة، وهذا

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص: 97.

## الصرف

يعني الكفاءة في عملية الانتاج من حيث التكلفة والجودة و التلائم مع الأذواق في السوق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى ، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية و المحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها ، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

**الفرع الثاني : العجز في الميزان التجاري:**

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ، ويعبر عن قصور الطاقات الانتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الانتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور انتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات و التجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات و التجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزق احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

**المبحث الرابع: دور سعر الصرف على الميزان التجاري**

طبقاً لمنظرين سعر الصرف، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية. عندما بلد يستورد منتج يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، وبيع عملته المحلية و بالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو ثقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات.

والعكس في حالة فائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين. العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها. ومع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملة الأجنبية ترتفع (تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة.

**المطلب الأول: تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**

الصرف

سوف نتطرق إلى مدى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف كمايلي:<sup>1</sup>

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملية البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B.

نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A ، ويتعرض سعر الصرف إلى الإرتفاع أو الانخفاض تبعاً للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A وتبعاً للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A وتبعاً للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة تحتل ما نسميه بالميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة و المدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين: فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A ، وإما أن ينخفض سعر الصرف عملة البلد A . أي يرتفع سعر القطع الأجنبي بالنسبة لعملة البلد A.

ويؤدي إنخفاض سعر صرف عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج. وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A.

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقض الخلل في الميزان التجاري للبلد A تناقضا تدريجيا ثم يختفي أخيراً بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض و الطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

لكنه في حالات معينة تكون مروونات الطلب على الواردات و الصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها يكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

<sup>1</sup> أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص ص: 161 - 162.

لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصراف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى. كما تلجأ هذه السلطات أحياناً إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصراف التي تتم بين عملتها و العملات الأخرى.

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر الصراف عملتها بالعملات الأجنبية: الأولى هي سياسة تثبيت سعر الصراف و الثانية هي سياسة حرية سعر الصراف. لنفرض مثلاً أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل و الاستهلاك.

إن من شأن هذه الاجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في الميزان التجاري يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصراف العملة المحلية. فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصراف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصراف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر الصراف بالعملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصراف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية. ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضاً إلى تقليص الاستثمارات و انخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات و عودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصراف العملة الوطنية. ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصراف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي . ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة اطلاق حرية سعر الصراف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في الميزان التجاري و انخفاض سعر الصراف العملة الوطنية<sup>1</sup>. في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصراف و انخفاض سعر الصراف العملة الوطنية ثمناً لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي. وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة.

**المطلب الثاني: آلية عمل الأسعار الصراف المتغيرة على الميزان التجاري: كما يلي:**<sup>2</sup>

إن التوازن في ظل أسعار الصراف الحرة هو تلقائي ولا يختلف الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة في آثاره على الميزان التجاري عن آثار التخفيض بالتأثير على الصادرات و الواردات ، حيث يؤدي الانخفاض إلى:

- انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي عليها.

<sup>1</sup> أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص: 162.

<sup>2</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 126 - 127.

- ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية وتقليص الطلب المحلي منها، و التحول إلى استهلاك البدائل المحلية لها.
  - لحدوث هاذين الأثرين، تتطلب الآلية درجة مرونة كافية للطلب الخارجي على الصادرات الدولية التي انخفض سعر عملتها مع القدرة على زيادة المعروض من الصادرات في وقت زمني قصير للانخفاض. بالإضافة إلى مرونة الطلب المحلي على الواردات بتقليص سريع و بقدر كافي لها نتيجة انخفاض سعر العملة و ارتفاع أسعارها، مع وجود عرض أجنبي لا نهائي لهذه الواردات . لكن هذه الآلية لا تتحقق في كثير من الأحيان للأسباب التالية:
  - إن معظم الواردات هي حيوية للنشاط الاقتصادي و لبدائله، مثلاً: الطاقة، وتتطلب فترة لانخفاض جزئي للطلب عليها، معتبرة تلي التخفيض تتجاوز بشكل كبير فترة التعديل للميزان التجاري، أين الأثر الاحلالي لها هو محدود جدا إن لم نقل معدوم.
  - كذلك إذا كانت السلع مستوردة من بلدان صناعية جديدة، أو دول سائرة في طريق النمو، أن تكاليف الانتاج و سلعها ذات ميزة تنافسية تتغلب على أثر الانخفاض، أو أن هذه المستوردات هي سلع ليس لها بدائل محلية، ولا بد أن يتم استيرادها مهما كان ثمنها.
  - بالإضافة إلى أن جزء كبير و متمامي من التجارة الدولية يجري بين وحدات مختلفة تنتج في ظل شركات متعددة الجنسيات، فإذا كانت المكونات المستعملة من طرف قطاع محلي في ظل الشركات متعددة الجنسيات تأتي من فروع أخرى موجودة في الخارج، يكون احتمال كبير أن لا يؤدي الانخفاض في العملة إلى أي أثر على هذه الواردات.
  - الانخفاض قد لا يؤدي كالتخفيض إلى تدهور شروط التبادل الدولي، والسبب راجع لسلوك المصدرين الذين يحافظون على أسعار صادراتهم بالعملة الأجنبية لمضاعفة أرباحهم، مما يدفعهم إلى زيادة انتاجهم وزيادة الواردات من الطاقة و المواد الأولية و التجهيزات اللازمة لهذه الزيادة.
  - الزيادة في الصادرات ، تؤدي إلى دخول إضافية تحصل عليها الوحدات الاقتصادية الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة انفاقهم على الواردات (اهمال المرونة الداخلية).
  - وما يمكن استخلاصه أن في أسعار الصرف المتغيرة الوضعية صعبة وغير أكيدة، لأن آثار انخفاض سعر الصرف على أسعار السلع و المنتجات قد تكون عشوائية و متأخرة زمنياً عن وقت تغير سعر الصرف، كما أن عدم الاستقرار في أسعار الصادرات و الواردات و تذبذبها المستمر، لا يحقق التوازن المرجو، لأنه إذا أدى انخفاض في مرحلة ما إلى توازن الميزان التجاري، فإن الانخفاض الذي يليه قد يؤدي إلى اختلاله ثانية.
- المطلب الثالث: دور تغيرات قيمة العملة (رفع أو تخفيض) على الميزان التجاري**

الصرف

لتخفيض قيمة العملة أو رفعها لها دور على العملة وتأثيرها على الميزان التجاري ومن ناحية الصادرات و الواردات وهي كما يلي:<sup>1</sup>

### أولاً: مفهوم تخفيض قيمة العملة:

يقصد بتخفيض قيمة العملة في سوق الصرف أن تقرر الدولة تخفيض عدد من وحدات النقد الأجنبي المعادلة لوحدة النقد الوطني، كذلك عندما تقرر انقاص وزن الذهب الذي تمثله وحدة النقد الوطنية.

### ثانياً: أسباب تخفيض قيمة العملة:

تلجأ الدولة الى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات فقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي من نقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها حتى تحقق الضغط على ميزان المدفوعات، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات وهذا ما يستلزم أن تكون الأسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة تتوقف على مدى مرونة العرض و الطلب للصادرات و الواردات، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من المنتجات المعدة للتصدير مرنا كذلك فإن التخفيض سيؤدي إلى زيادة الصادرات، و بالمقابل إذا كان الطلب الداخل يعلى السلع المستوردة، مرنا كان المعروض منها مرنا كذلك أدى تخفيض قيمة العملة ذلك البلد إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات.

أما إذا زاد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة ولم تتمكن الدولة من زيادة انتاجها حين ذلك تكون النتيجة نقص حصيللة الصادرات بدلا من ارتفاعها كما يترتب على عدم مرونة الطلب المحلي وعلى الواردات زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من قيمة الصادرات وبذلك لا تنجح سياسة التخفيض في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، كما تتوقف النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة على عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعلاقتها وكذا أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر، إضافة إلى ذلك تتوقف النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة على مدى ثبات الأسعار الداخلية.

### ثالثاً: أهداف تخفيض قيمة العملة:

ويمكن اجمالها فيما يلي:

<sup>1</sup> مروان عطوان، أسعار الصرف العملات- أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص ص: 91-92.

الصرف

- 1 موازنة العجز في الميزان التجاري حيث أن تخفيض قيمة العملة يشجع الأجانب على طلب السلع الوطنية، فتزداد الصادرات، بينما يؤدي تخفيض قيمة العملة من الناحية الأخرى إلى التقليل من الاستيراد وبذلك يتلاشى العجز في الميزان التجاري.
  - 2 يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة التصدير ومن ثم زيادة التشغيل و الانتاج في صناعات التصدير فيتسع في الاقتصاد كله، بذلك قد تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها عندما ترغب في تحقيق سياسة توسيعية.
  - 3 قد تلجأ الدولة لتخفيض قيمة العملة بغرض تثبيت دخول المصدرين المحليين، فينخفض دخلهم بالعملة الوطنية نتيجة انخفاض أسعار سلعهم في الخارج ومن ثم يستمر ثبات الانفاق النقدي الداخلي على ما هو عليه فلا تحدث أي آثار انكماشية في الداخل.
  - 4 قد تهدف الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها للحصول على أرباح إعادة تقويم كمية الذهب المستعمل كغطاء للإصدار، وتستخدم الدولة هذه الأرباح في تغطية ما قد تعانيه من عجز في ميزانها.<sup>1</sup>
- رابعاً: الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة:**
- 1 يؤدي التخفيض إلى الأضرار ببعض الطبقات : فارتفاع أسعار الصادرات وأسعار الواردات نتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى الأضرار بأصحاب الدخول الثابتة كالموظفين وحملة السندات وأصحاب العقارات وأرباب المعاشات و الإعانات.
  - 2 تؤثر أنواع الصادرات و الواردات على النتائج المترتبة على تخفيض قيمة العملة ، فإذا كانت صادرات الدولة تتألف من سلع صناعية لا تتمتع بإنتاجها بأية صفة احتكارية فإن الطلب الأجنبي يكون في هذه الحالة مرناً، ويؤدي التخفيض إلى زيادة في صادرات الدولة، أما إذا كان الطلب الأجنبي غير مرناً تكون صادرات الدولة عبارة عن مواد أولية ومواد غذائية ، فإن التخفيض لا يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة.
- وفي الأخير نستطيع القول أن تخفيض العملة تعتبر سياسة من السياسات التي تستخدمها الدول في معالجة موازين مدفوعاتها، وحتى تكون هذه السياسة ناجحة لابد أن تطبق بصورة محكمة وإلا فإنها لن تعود النتائج المرجوة منها.
- وعادة ما يرافق سياسة تخفيض قيمة العملة ارتفاعاً في معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة التكاليف (الأجور مثلاً)، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بذلك تفاقم معدلات التضخم، وبالتالي يعتبر أثراً من آثار السياسة التخفيضية لقيمة العملة (التضخم).

<sup>1</sup> مروان عطوان، مرجع سابق، ص: 93-96.



الصرف

**الفرع الثاني: رفع قيمة العملة**و يتمثل رفع قيمة العملة فيما يلي:<sup>1</sup>

على عكس تخفيض قيمة العملة فإن الرفع من قيمتها لا يصب في مصلحة القطاعات التصديرية في الاقتصاد، لكون هذا الاجراء سوف يؤدي إلى انخفاض ما يحصل عليه المصدرون بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل إعادة التقويم، وبالمقابل فإن رفع قيمة العملة الخارجية يتماشى ومصلحة المستوردين نتيجة انخفاض أسعار السلع مقارنة بالدول الأخرى المعينة بعملة الرفع، وهذا ما يشكل حافزا للاستيراد نتيجة للعوائد التي سيجنيها المستوردون من خلال الفرق بين أسعار السلع المستوردة و المنتجة محليا.

إلا أن الدولة عند اتخاذها قرار رفع قيمة عملتها تتوقع أن المستوردين ونظرا لاستفادتهم من انخفاض أسعار السلع المستوردة سوف يقومون بتخفيض الأسعار التي يبيعون بها السلع المستوردة للمستهلكين المحليين وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه السياسة كإجراء مضاد للتضخم.

**النتائج المباشرة لرفع قيمة العملة على الميزان التجاري مايلي:**

- انخفاض القدرة التنافسية لبضائع البلد المعني في الأسواق الدولية.
  - انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات مما يؤدي إلى احداث عجز في الميزان التجاري والذي يؤثر بدوره على حالة ميزان المدفوعات.
- وما تجدر الاشارة إليه أن اجراء رفع قيمة العملة لا تستطيع اتخاذه سوى الدول التي تمتلك مواقع هامة في الأسواق الدولية وقدرة تنافسية كبيرة وكذلك امتلاكها لاحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص: 322.

## خلاصة

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد وكأداة لتسوية المعاملات الخارجية، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وكمرآة يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبية السلعية للصادرات والواردات، وهنا يلعب سعر الصرف دوراً مهماً فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول لتوجيه الإقتصاد أو تنمية قطاع ما، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحياناً يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد. وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية و من بينها الميزان التجاري، وتحسينها، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

وتوجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

**تمهيد**

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي و توجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية و نظام المصرفي و نظام و سياسة سعر صرف، خلال نظام بريتون وودز كان في إطار نظام ثبات أسعار الصرف كان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب ، و بعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته ابتداء من يناير 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة . والانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري ، و تم تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 ومرة ثانية سنة 1994، وهنا جاء دور قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث انه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى الإصلاح النتائج السلبية للميزان التجاري و بذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، و محاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها و بكل أنواعه لتسوية ميزانها التجاري، و يهتم الباحث في مجالات القياس الاقتصادي بدراسة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية و التي تساعدنا على الإلمام الجيد للظاهرة المدروسة، كما يتطلب في هذا المجال معرفة أدوات التحليل الرياضي و الإحصائي التي تساهم في تصميم النموذج، و بعد تعرضنا ضمن الجانب النظري لأهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لا سيما ذلك المتعلق بالنظريات المحددة لسعر الصرف، سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النظريات و المتغيرات التي تحتويها و معبرا عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية . سنبين بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي، كيف يؤثر سعر الصرف في الجزائر على رصيد الميزان التجاري والبحث عن أحسن نموذج من بين تلك المدروسة والتي قد تحاكي الواقع. عن طريق برنامج eviews . و تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة قياسية لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر و قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثالث: مفاهيم نظرية الاقتصاد القياسي

المبحث الرابع: بناء نموذج رياضي لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

**المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر**

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي و توجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية و نظام المصرفي و نظام و سياسة سعر صرف، و لمعرفة سياسة سعر الصرف و الأنظمة المطبقة في الجزائر ما يلي:

**المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري:**

قبل قانون النقد و القرض (90 - 10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في اطار حماية الاقتصاد الوطني و تفادي هجرة رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و قد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، و عرفت الجزائر عدة تطورات و مراحل.

ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر تتمثل فيما يلي:

**أولاً: المرحلة الأولى (1964 - 1973): نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة: يتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:**

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة على وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من ذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار بـ 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي ، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة هنا ، أن بنك فرنسا قد تعرض لهجومات مضاربية حادة، عقب أحداث سنة 1968 ، اضطرت إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية . وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4,9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

شرعت الجزائر ، خلال هذه الفترة تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط لثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي : دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكا فرنسيا أو فرنك فرنسي = 0,888 دينار جزائري، من أوت 1969 و ديسمبر 1973.

<sup>1</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص ص: 154 - 156.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عمولات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973.

أمام هذه الوضعية التي اقتترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعمومة)، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977، وقد تسعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج وهو:<sup>1</sup>

1 توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات و المواد الأولية ومختلف المدخلات المستورد من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

2 السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبذّواتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تتازلية) لسعر الصرف ، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

ثانيا: المرحلة الثانية (1974 - 1986): الربط بسلة من العملات:

أدى اعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية ، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة ، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي ، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي ، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي)<sup>2</sup>.

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى مايلي:<sup>3</sup>

الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس ، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العمولات المسعرة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية:

أ - حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

ب حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 156.

<sup>2</sup> موسى لحو بوخاري، "سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2010، ص:

291.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص: 292.

ج حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

د - يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى اتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة استراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط و الداخلية بالجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية و المالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها: الاجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة، ويمكن ايضاح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم ( 02 ): يوضح تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر.

السوق الرسمي	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1,0	1,0	1,3	0,62	0,80
السوق الموازي	1,0	1,1	1,5	2,0	4,0

المصدر : يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 135.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن سعر الصرف الموازي مرتفع بالمقارنة بسعر الصرف الرسمي وهذا راجع إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع السلع و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع و الخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك يفضل السلع المستوردة على المحلية.<sup>1</sup>

ثالثا: المرحلة الثالثة: (سبتمبر 1986 - مارس 1987):

أهم ما جاء في هذه المرحلة مايلي:<sup>2</sup>

أدخل خلال هذه المرحلة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة ، تدخل في سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

<sup>1</sup> يمينة درقال، مرجع سابق، ص: 135 - 136.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 159.

**رابعا: المرحلة الرابعة (نهاية 1987 - 1994): وتمثلت هذه المرحلة فيما يلي:<sup>1</sup>**

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة من ناحية الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري، " إذ يميز هذا الأخير على طول هذه المدة بنوع من عدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، أو بمعنى آخر، شهدت قدرة الجزائر في تسديد مدفوعاتها تراجعا ملحوظا بسبب تناقل ديونها الخارجية وخدمات الديون من جهة، وانخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 من جهة أخرى، وإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، وما زاد حدة حالة عدم التوازن هذه هو وجود مغالاة في تقييم الدينار الجزائري، مما دفع إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة".

وهذا كله أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، إذا نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي تحتاج إليها الجهاز الإنتاجي (إذ يعتبر هذا الأخير تابعا للسوق العالمية).

" تبين عن هذا الوضع الذي يعتبر مشكلة هيكلية وليس ظرفية أنه يوجد قصور و محدودية في النموذج المتبع، مما استوجب على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري، والتي تساعد في الانتقال التدريجي من اقتصاد مخطط يسير من المركز إلى الاقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة".

" وتهدف الإصلاحات النقدية و المالية إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي. ويكون ذلك ممكنا من خلال استعادة الدينار الجزائري لقيمتة الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازن النقدية و المالية الكلية على هذين المستويين أي أن الإجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، مع بقاء الهدف النهائي هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل".

وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي (تحت ضغوطات المنظمات الدولية) بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة.

وكان هذا التعديل وفقا للطرق التالية:<sup>2</sup>

**الانزلاق التدريجي: (الربط الزاحف):** سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي و مراقب لسعر الصرف، و طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991. حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 مارس 1991 بتحويل 210% و بقي بعد ذلك سعر الصرف (دينار مقابل الدولار) مستقرا خلال بعض الشهور ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في اطار اتفاق الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي. والأجدر بالذكر ، أن هذا النظام يحقق مرونة لقيمة التعادل للدينار، والتي تعتبر مقيدة في حالة تواجد صدمات خارجية.

<sup>1</sup> السعيد صحراوي، مرجع سابق، ص ص: 126 - 128.

<sup>2</sup> السعيد صحراوي، مرجع سابق، ص ص: 127 - 128.

ويمكن أن نشير هنا إلى أنه كان هناك من تحدثوا عن فعالية حل وسطي ومؤقت (نظر السببات نظام الربط الزاحف و عدة توافق الاقتصاد الجزائري مع شروط تخفيض قيمة العملة) يتلخص في تأسيس سعر الصرف مزدوج، وكان ذلك ما بين 1991 - 1993.

وتتمثل فائدة هذا النظام المدار (الذي كانت الجزائر ترغب في تطبيقه جويلية 1991) في أنه لا يحدث اضطرابات في التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية . ولكن قد تم اقصاء هذا النظام و الالتزام بما حدده صندوق النقد الدولي (تخفيض قيمة العملة) وهذا لأسباب من بينها تخفيض قيمة الدينار إلى غاية مارس 1991 ثم في سبتمبر 1991.

**التخفيض الصريح:** من بين هذه الإجراءات الجديدة التي قد جاءت في ظل الإصلاح الهيكلي يمكن أن نذكر تأسيس كل من: قانون القرض و النقد، قانون استقلالية المؤسسات، قانون البنوك و دفات لإصلاحات، وما يمكن أن نشير إليه هو أن من بين أهداف قانون القرض و النقد هو إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.

و فعلا، وقد اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر الصرف لدينا بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام اتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى التعديل طفيف لم يتعد 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ 10/04/1994، بتخفيض نسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/دولار.

ومن جانب آخر، فمن بين ما أوصت به الإصلاحات نجد: إمكانية وصول أو دخول المؤسسات الخاصة في أسواق الصرف الرسمية عن طريق وساطة غرفة التجارة، والسماح بقابلية التحويل الجزئي للدينار انطلاقا من 1991 ثم تحقيق التحويل الكلي في سنة 1993.

وقد بدأ البنك المركزي في سنة 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير اليومية بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي و البنوك (أي عن طريق التقريب فيما بين البنوك حول عمليات سوق الصرف)، و يترجم هذا بالتحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم.<sup>1</sup>

#### خامسا: المرحلة الخامسة (ما بعد 1994):

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض و الطلب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> السعيد صحراوي، مرجع سابق، ص: 128.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 128.



وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض لحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ : 7,5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72,6464 بالنسبة للدولار و 91,2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66,82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98,33 في هذه الفترة.<sup>1</sup>

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الخمسة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقيت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت و المرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم للمدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيّم بالدولار ومنه يتحدد سعر الصرف الدينار الجزائري تبعا لعالمي العرض و الطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لترك عند مستوى مقبول.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة التعويم وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهم بالتفصيل.

### الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفت كل مرحلة من هذه المراحل فعلية سوق نميز ذلك بعدة مراحل.

أولا: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر خلال الفترة (1965-1986):

في هذا النظام عرفت سياسة الرقابة هنا ثلاثة مراحل وهي كالتالي:<sup>3</sup>

#### 1. المرحلة الأولى (1962-1970):

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص ص: 75-76.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص: 75-76.

<sup>3</sup> موسى لحو بوخاري، مرجع سابق، ص ص: 293-295.

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ و النهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:

- 1 **التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال:** وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستقلال، مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي بين 1962-1963 ، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.
  - 2 **نظام الحصص:** حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية و الهدف من هذا الإجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية و الإدارة الجيدة للعملة ، وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.
  - 3 **الاحتكار:** وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج و ذلك بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية.
  - 4 **الاتفاقيات الثنائية:** من أجل توسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية.
- II. **المرحلة الثانية (1971-1977):**

تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:

- 1 تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره و استقلاله تجاه العملات القوية.
- 2 جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق و الأسعار العالمية.

### III. **المرحلة الثالثة (1978-1986):**

تزامنت بداية هذه المرحلة بصدور قانون ( 78-02) و المتضمن لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير و الاستيراد و الاتصال المباشر بالمصدرين و المنتجين في البلدان التي تربطها بالجزائر اتفاقيات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية للمؤسسات العامة خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعادة الهيكلة المالية لسنة 1982، و استعادة المصارف التجارية و البنك المركزي صلاحيتها في مجال الصرف تدريجيا عن طريق المشاركة في اعداد التشريعات و التنظيمات و تقييم العملة الوطنية و آثارها وذلك بعد صدور القانون ( 86-12) في عام 1986<sup>1</sup>.

ثانيا: **الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10:**

<sup>1</sup> موسى لحو بوخاري، مرجع سابق، ص: 295.

وضع البنك المركزي مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله ويخص هذه الإجراءات المجالات كافة خاصة الاستيراد و التصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، الاستثمارات الجزائرية في الخارج حسابات العملة الصعبة و العمليات الجارية الأخرى، التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم ( 03 ) : الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10.

المجال	الإجراءات
تحرير التجارة الخارجية	<p>أ- اصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية والتي تتعلق بالحساب الجاري، وهذا عن طريق مصرف وسيط معتمد وذلك بواسطة التوطين المصرفي المسبق لدى هذا المصرف.</p> <p>ب - إمكانية الاحتياط ضد مخاطر الصرف في حالة التسديد الأجل وذلك بشراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية، بعد اتفاق المتعامل الاقتصادي مع مصرفه.</p> <p>ج - حرية التصدير دون الحصول على أي ترخيص مسبق.</p> <p>د - الالتزام بتحويل الإيرادات الناتجة عن التصدير إلى الوطن.</p>
الاستثمار الأجنبي المباشر	<p>أ- حرية اختيار شكل الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية كأن يكون فردي أو بالاشتراك مع المؤسسة العامة الجزائرية أو الخاصة، ومن حيث شكلها.</p> <p>ب- حرية إعادة التصدير رؤوس الأموال الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن أرباح و فوائد و الربوع بالإضافة إلى الاستفادة من الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت الجزائر عليها.</p>
العمليات الجارية الأخرى	<p>أ- يحق للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الخاص باستثناء ذلك المصدرة للسلع و الخدمات الاستفادة من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية.</p>

ب- تنفيذ التسديدات المتعلقة بالخدمات المصاحبة لعمليات استيراد و تصدير البضائع من طرف المصارف دون رخصة مسبقة من أي جهة كانت.	
أ- أخذ تخصيص الموارد من العملة الصعبة مجموعة من الأولويات التي تهدف في مجملها إلى استيراد المنتوجات التي تساهم في تنمية إنتاج المحروقات و الحاجيات و المدخلات اللازمة لصيانة أداة الانتاج و المدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.	تخصيص موارد العملة الصعبة

المصدر: موسى لولو بوخاري، مرجع سابق، ص: 302.

### ثالثا: أسباب احتلال الدينار الجزائري

تتمثل أسباب اختلال الدينار الجزائري في أسباب داخلية وأخرى خارجية وهي كالاتي:<sup>1</sup>

#### 1 الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري: يمكن حصرها فيما يلي:

- سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، و المجسدة أساس في شكل شعارات للتنمية و التصنيع و التخطيط، و المنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغليب الأولوية الاجتماعية.
- استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.
- عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزا، و عدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلافات الاقتصاد الجزائري.
- إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دولار و إنشاء صندوق ضمان الإنتاج.
- زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992، إذا استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة الطوارئ سنة 1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما اثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني.
- الكوارث التي عرفت الجزائر خلال فترة الثمانيات أهمها الزلازل، انهيار المباني الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ ضخمة خاصة بها.

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص: 82.

## 2 الأسباب الخارجية لاحتلال الدينار الجزائري: يمكن حصرها فيما يلي:

- الاعتماد الكبير على صادرات البترول، و واردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحداث عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وأسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي.
- تطور الديون الخارجية الجزائرية، بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية، فبعدما كانت حلا ظرفيا في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع ترايد مستوى خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جدا من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة.
- إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف، و رؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي و الاقتصادي، وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي.
- آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهدف مواد البناء، قطاع الغيار و أغذية الأنعام و سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية)، الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 وكان حجمه المالي حوالي 1,25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانيات إلى 3 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعبة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: نظام التعويم للدينار الجزائري:

- تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995، وتمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية و تجريبية وتمرينا للمصارف ومهلة لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق. بدأ البنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملات الصعبة، وسوف نتطرق لسوق الصرف ما بين البنوك للدينار كما يلي:<sup>2</sup>
- أولا: سوق الصرف ما بين البنوك للدينار:**

منذ نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي يحاول تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك، هذه السوق التي باشرت عملها فعليا في يناير 1996، وعليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا و شراءا وتسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كما تمتعت البنوك التجارية بوضع النقد الأجنبي كودائع توضع لدى البنك المركزي، مقابل الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية، وفي إطار لجعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للعملات الجارية سمح للبنوك التجارية بالتحويل ضمن حدود معينة ومحددة.

### ثانيا: الدينار الجزائري و ظاهرة الخوف من التعويم:

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص: 83.

<sup>2</sup> مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص: 85.

مما سبق عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولون عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي وأيضا الأورتوكسية الجديدة وهي تدعيم الثنائية القطبية و التوجه نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم.

كل هذا يفتح المجال في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة، ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى و الاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

وهنا يمكن أن تناقش مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا كما

يلي:<sup>1</sup>

- من زاوية ميزان المدفوعات.
- من زاوية تسيير الاحتياطات.
- من زاوية مقاومة الصدمات.

### 1 من زاوية ميزان المدفوعات: من خلال الإحصائيات إن رصيد ميزان المدفوعات ارتفع بين سنتي

1999 و 2000 بـ 418% مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة بـ 13,08% ، كما تواصل التزايد المستمر للأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الموالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97% من صادرات الجزائر، وهي متأثرة أيضا بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبتروول وهذا دائما يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات سنة 2008 من خلال الارتفاعات الحاصلة من 2002 إلى غاية 2008 من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002 ورغم هذا التزايد إلا أن قيمة الدينار الجزائري شهد ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة: 2002-2004 منتقلا من 79.68 دينار لواحد دولار أمريكي إلى 72,61 دينار لواحد دولار أمريكي ، أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75,34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إلى 100,27 دينار لواحد يورو سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة، وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة ، فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدينار للدينار الجزائري وتتحجج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار. وهذا ما لا يتوافق مع مبدأ التعويم المدار الذي يتدخل فيه البنك المركزي بشكل سري.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سمير آيت يحي ، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع" ، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة- الجزائر، 2011، ص:67.

<sup>2</sup> سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص: 68.

**2 من زاوية تسيير الاحتياطات:** من حيث احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، فقد شهد تطور

الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4,4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11,9 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متواصلة وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي. وهذه الزيادة كانت نتيجة للتحسن المستمر لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة، وهذا السلوك من الاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت (والوسيط القريب من الثابت) وليس العائم، وذلك أن النظريات الاقتصادية في ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغيير في احتياطات الصرف تكون معدومة، وسعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي وكلما كانت التدخلات في السوق الصرف كبيرة كلما اتجه نظام الصرف نحو الجمود وابتعد عن التعويم.<sup>1</sup>

**3 من زاوية مقاومة الصدمات:** تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة

المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم العربي حالة ركود) وهذه الصدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر من انخفاض للصادرات عام 2009 ويعود ذلك إلى تراجع سعر البترول وأصبح سعر البترول في تنازل فنتج عن ذلك انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 36,99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03,86 مليار دولار فقط سنة 2009. وأمام هذا الوضع وجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الحقيقية (وهنا المقصود بها الأزمة المالية العالمية)، وهنا يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد بقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهذا ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008-2009، والذي يميز التعويم المدار عن بقية الأنظمة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف غير أنه في الجزائر فمسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته.<sup>2</sup>

**الفرع الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:**

لقد كانت سياسة التخفيض قبل 1986 فكرة مرفوضة، وتعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الكلام عنها لفترة طويلة. لكن مع العجز الداخلي و الخارجي للاقتصاد فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية. ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أبريل 1994 وانغلاق

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.<sup>2</sup> سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص: 68.

أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية ، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري. وإعادة ثقة فيه و الوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية و الدولية.

**أولاً: أسباب التخفيض في الجزائر:** انحصرت هذه الأسباب في الاختلال الخارجي المرفق بالاختلال الداخلي الذي عانت منه الجزائر والذي تميز بـ:<sup>1</sup>

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأسمال.
  - كون الدينار عملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وظهور سوق الصرف الموازي لتلبية طلبات المتعاملين، وتطور هذا السوق الذي أصبح أكثر تنظيماً وبهذا ظهر سعر صرف متعدد في الجزائر، وهو على خلاف ما نص عليه قانون النقد و القرض ، وبالتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو حتى تقليص تطورها بتعديل القدرة الشرائية للدينار الجزائري.
  - التآكل المستمر لاحتياجات الصرف في مقابل مديونية خارجية ثقيلة فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات.
  - التخفيض يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلائي و التحول إلى تحرير سعر الصرف و وضع سوق حرة للصرف.
- أما من جانب الاختلال الداخلي فإن أهم مؤشرات ملخصة فيما يلي:<sup>2</sup>
- **العجز المالي (عجز الموازنة):** الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ 190 مليار دج و رغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري و الرأسمالي و انحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعا إلى ضرورة القيام بإجراء لتقليص هذا العجز.
  - **التوسع التضخمي:** حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر، ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.

**ثانياً: آثار تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري:** يمكن أن نلخص ذلك فيما يلي:<sup>3</sup>

ان تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤثر على أسعار المنتجات الأجنبية بإحدى الطريقتين:

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص: 162.

<sup>2</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص ص: 162-163.

<sup>3</sup> سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص: 141.



- تخفيض أسعار السلع و الخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية.
  - ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الأجنبية المستوردة، مما يؤدي إلى نقص الطلب الوطني على هذه السلع و الخدمات، وبالتالي تقليص الواردات وتحسن الميزان التجاري.
- ويمكننا أن نحدد آثار تخفيض العملة الوطنية سواء سلبية أو ايجابية كمايلي:

### 1 على مستوى الواردات:

نظريا ومن إحدى نتائج تخفيض العملة الوطنية الارتفاع في الأسعار المستوردة و الآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية و الوسيطة. وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار تصحيحات في الدخل، سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، حيث أن تخفض العملة له أثر تضخمي واضح ويولد:

- لولب أسعار - أجور

- حلقة مفرغة لتخفيض العملة الوطنية.

إن هذا الأثر واضح في الاقتصاد الجزائري، حيث انه بعد التخفيض في العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار، انطلقت الضغوط المكبوتة للسيولة المفرطة، مما أسهم في زيادة متوسط المعدل السنوي للتضخم، من حوالي 10% ما بين 84-88 إلى حوالي 25% في 90-91 و 30% سنة 1995. إلا أن الانخفاض في الواردات لسنة 1996 يرجع حسب المسؤولين إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد لتحقيق برنامجها، وذلك نظرا للعجز المقدر بـ 122 مليار دينار، الذي تواجه خزينتها، وبالتالي امتناع البنوك عن تزويدها بالقروض اللازمة لذلك، بالرغم من أن الحكومة خصصت 148 مليار دينار سنة 1995 لتطهير المؤسسات العمومية.

### 2 على مستوى الصادرات:

مبدئيا، فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية و انخفاض في واردات الدولة من السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري الجزائري سنة 1995 عجزا بقيمة 521 مليون دولار مقابل 864 مليون دولار سنة 1994 (رغم أن هذا التحسن هو راجع بنسبة كبيرة إلى قطاع المحروقات كما سيتم تبيان لاحقا). إذ عرفت الصادرات سنة 1995 ارتفاعا بنسبة 21% مقارنة بـ 1994، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن الذي عرفته أسواق تصدير النفط، القيمة المرتفعة نسبيا للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قدرت بـ 510 مليون دولار خلال سنة 1995، و 276 مليون دولار سنة 1994، حيث تتشكل هذه الصادرات من مواد نصف مصنعة و مواد غذائية و تجهيزات صناعية، ومهما كان التحسن في الصادرات من السلع الوطنية، فإنه يستوجب على المؤسسات الوطنية أن تدفع من مبيعاتها للخارج، حتى تتمكن من تغطية الخسارة في إيرادات العملة الصعبة المنجرة عن انخفاض قيمة العملة الوطنية، وخلق دفع قوى للأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على مرونة الطلب الخارجي بالنسبة للسعر إضافة إلى الخصائص الأخرى للسلع (النوعية، خدمات ما بعد البيع).

إضافة إلى ما سبق، يمكن أن نذكر كذلك بعض الآثار السلبية و بصفة عامة لنظام التخفيض المتبع على الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

- ان نظام الانزلاق التدريجي للدينار، يدخل عامل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار، وبالتالي في المبلغ الفعلي المستقبلي للصفقات.
- كما أنه لا يعطي أي مؤشر على القيمة الحقيقية، والسعر التوازني للدينار. إذ أنه لا أحد يمكنه أن يعرف متى وفي أي مستوى سيتوقف هذا الانزلاق التدريجي. فهذه الحالة هي مواتية للمضاربيين.
- ينتج عن هذا النظام خسائر في الصرف لدى المؤسسات و العاملة، وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف.

#### المطلب الثالث: سوق الصرف في الجزائر:

تعتبر سوق الصرف سوقا ما بين البنوك و المؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا و شراء) العاجلة و الآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و بكل حرية التحويل، وهي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري و بكل حرية وفق قانون العرض و الطلب على العملات الأجنبية.

وإذن سوف نتطرق إلى عمليات و الالتزامات و تنظيم و تسيير سوق الصرف ما بين البنوك وهي كالتالي:<sup>2</sup>

#### أولاً: العمليات في سوق الصرف ما بين البنوك:

يرخص للبنوك و المؤسسات المالية في اطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية بيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، والتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك.

#### ثانياً: الالتزامات في سوق الصرف ما بين البنوك:

تلتزم البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين باحترام النسب المحددة لكل عملة أجنبية، وعندما تتدخل البنوك و المؤسسات في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم و بمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية و حساب و وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

#### ثالثاً: تنظيم و تسيير سوق الصرف ما بين البنوك:

انشأ بنك الجزائر في ديسمبر 1995، الاطار التنظيمي لسوق الصرف ، وبدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقاً من 1996/01/02. وقد تم اصدار مجموعة من اللوائح و التعليمات المنظمة لها منها:

<sup>1</sup> سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص: 143.

<sup>2</sup> مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص: 23-24.

- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23/02/1995 المتعلقة بتعديل و استبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.
- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23/12/1995 المتعلقة بسوق الصرف.
- اللائحة رقم 78-95 المؤرخة في 26/12/1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.
- التعلية رقم 79-1995 المؤرخة في 27/12/1995 المتعلقة بتنظيم و تسيير سوق الصرف.

#### رابعاً: تجزئة سوق الصرف الجزائري:

ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك الجزائري إلى نوعين أساسيين هما:<sup>1</sup>

- سوق الصرف ما بين البنوك العاجل.
- سوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

#### 1 سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

سوق الصرف ما بين البنوك العاجل هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة، وعمليات الصرف العاجلة من خلالها يتفق طرفان باستبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل، ويكون تسليم العملات الأجنبية بصف عامة في اليوم الثاني من الافتتاح تبعاً لنهاية العملية، وأحياناً يمكن للأطراف أن نتفق على تسليم العملات الأجنبية المتبادلة لنفس اليوم أو ليوم الافتتاح تبعاً لتاريخ نهاية العملية.

#### - التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

التسعيرة المستعملة في الجزائر هي التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة، والتي تستعمل من أجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

#### - العمل بنظام التثبيت في الجزائر:

عملية التثبيت عبارة عن نظام تسعيرة بالمزايدة يعتمد على جلسات يومية يجتمع فيها ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، هذا النظام الجديد لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري و المعتمد بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، أدى إلى تعجيل عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي. إن بلوغ مرحلة القيام بعملية التثبيت تعتبر مرحلة هامة في برنامج التوازن العام وفي إصلاح نظام تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.

ينظم بنك الجزائر مع المتدخلين من البنوك الجزائرية التجارية من 29/12/1995، جلسات لتثبيت سعر الصرف الدينار الجزائري. وهناك عوامل يأخذها بنك الجزائر بعين الاعتبار تدخل في عملية تحديد سعر الصرف الأدنى أو الأعلى الذي تباع به العملات الأجنبية للبنوك التجارية، هذه العوامل هي تحويل المداخل

<sup>1</sup> محمد علة، مرجع سابق، ص ص: 143-145.

من صادرات المحروقات قبل افتتاح الجلسة، احتياطات الصرف تسديد الديون، طلبات البنوك الأولوية و تطور أسعار الدولار الأمريكي في سوق الصرف الدولي مقابل العملات الرئيسية.

### - تحديد سعر الصرف:

لا يجب أن يتضمن سعر الصرف المختار على بخس أو مغالاة في قيمة العملة دون مبرر، أو أن يمثل تباعدا كبيرا عن السعر السائد في السوق، إن الهدف من عملية التثبيت على الأرجح هو وقف الانخفاض الشديد في قيمة العملة، وفي هذه الحالة ستؤدي هجمات المضاربة التي كانت السبب في خفض قيمة العملة، إلى تصحيح معظم أو كل المغالاة السابقة في سعر العملة، وسعر الصرف السائد قبل إنشاء نظام التثبيت في الجزائر لم يكن يشكل تهديدا للقدرة التنافسية.

وتتم جلسات التثبيت لدى بنك الجزائر على الساعة الحادية عشر صباحا تحت رقابة بنك الجزائر المشارك في هذه الجلسات، إضافة إلى ممثلي البنوك التجارية المقيمة، كما يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن كل عملية فتح جلسات التثبيت عن سعر الصرف أقصى ومبلغ العملات الصعبة المقيمة بالدولار الأمريكي، ويتم التذكير بالتسعيرة السابقة أما مبلغ العرض فيحدد حسب الهدف المحدد لسعر الصرف. في حالة كون العرض يساوي الطلب، يعلن سعر الصرف عن اختتام الجلسة، كما أن التخلي عن النظام الإداري لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري و استبداله بنظام شبه حقيقي يعتمد في تحديده لسعر الصرف على ميكانيزمات السوق، سيسمح بتوحيد السوق.<sup>1</sup>

## 2 سوق الصرف ما بين البنوك الآجل:<sup>2</sup>

سوق الصرف ما بين البنوك الآجل عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف الآجلة، حيث يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الآجل، وتسلم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الاستحقاق المقدم الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة ولقد تميزت سنوات التسعينات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسائرة لميكانيزمات اقتصاد السوق، ولم يهمل المشرع الجزائري هذا الجانب، حيث أقام في البداية تقنية الصرف لأجل، والتي تم طرح الاطار التشريعي المنظم لسوق الصرف لأجل في الجزائر في اطار سوق الصرف البنكي، إذ يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف:

- ميكانيزم الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 07/91 لـ 14 أوت 1991 و المتعلقة بقواعد و شروط الصرف و المصادرة رقم 24 لـ 25 مارس 1992 مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف لأجل، وتسليم إحدى أو كلا العمليتين المتبادلتين (دينار - عملة صعبة) في هذه الحالة في تاريخ لاحق يسمى اجل الاستحقاق.

<sup>1</sup> محمد علة، مرجع سابق، ص: 145.

<sup>2</sup> مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص: 27.

- تم إنشاء سوق صرف بنكي يتم فيه انجاز عمليات صرف فورية أخرى آجلة ما بين العملة الوطنية و العملات الصعبة القابلة للتحويل، فحسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك التجارية و المؤسسات المالية في سوق البنكي للصراف يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر، ولهذا تم تعريف السوق البنكي للصراف لأجل في التعليلة رقم: 95/79 الصادرة في ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم وتشغيل السوق البيني للصراف في مادته الخامسة، على أنه السوق الذي تنجز فيه عمليات صرف آجلة تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عمليتين بسعر الأجل و التسليم الفعلي بعد 3 أيام.

### المبحث الثاني: الميزان التجاري الجزائري

مرت الجزائر بعدة تطورات ومراحل ومن بين هذه التطورات تطرقنا إلى تطورات الميزان التجاري و الصادرات و الواردات الجزائرية و معدل تغطية الواردات.

**المطلب الأول: تطور الميزان التجاري و الصادرات و الواردات و معدل تغطية الواردات:**

سنتناول في هذا المطلب تطور كل من الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري كما يلي:

**أولاً: تحليل جدول رقم ( 04): يمثل تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية**

**الواردات خلال الفترة (1970-1980)**

خلال الفترة (1970-1980): فكانت صادرات الجزائر تنتمي بنسب متفاوتة حيث كانت الصادرات بنسبة 4980 م دج سنة 1970 و ارتفعت إلى 7479 م دج سنة 1974 وبالنسبة للواردات أيضاً كانت في ارتفاع ولكن في هذه الفترة كانت الواردات الجزائرية أكبر من الصادرات حيث حقق رصيد الميزان التجاري عجز بنسبة 1225 - م دج سنة 1970 حتى سنة 1973 وهو في عجز نسبة 1397 - م دج، وفيما يخص معدل التغطية و الذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات ففي سنة 1970 كان معدل التغطية بنسبة 80% حتى وصل في سنة 1973 إلى 84% وفي هذه الفترة كان رصيد الميزان التجاري في عجز.

أما في سنة 1974 فقد حققت الجزائر فائض في الميزان التجاري بنسبة 981 م دج وبمعدل تغطية 106% ، وبعد ذلك رجع الميزان التجاري في انخفاض حتى وصل إلى العجز بسبب الواردات أكثر من الصادرات بنسب كبيرة ففي سنة 1978 حققت الواردات الجزائرية نسبة 32378 م دج مقابل الصادرات بنسبة 24284 م دج فحقق الميزان التجاري عجز بنسبة 10155 - م دج وبمعدل تغطية 71% ، وفي سنة 1980 حقق الميزان التجاري فائض معتبر بقيمة 39819 م دج وبمعدل تغطية 148% وذلك بسبب ارتفاع معدل الصادرات الجزائرية بنسبة 59953 م دج.

**ثانيا: تحليل جدول رقم ( 05): يمثل تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات خلال الفترة (1981-2000)**

سجلت الصادرات الجزائرية في سنة 1981 نسبة 57383 م دج ، قد عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا مستمرا حتى سنة 1985 بنسبة 51029 م دج وفي هذه الفترة حقق الميزان التجاري فائضا مستمرا حتى وصل 7853 م دج سنة 1984 أعلى قيمة في هذه الفترة ما بين 1981-1985 وكان فيها معدل تغطية الواردات محقق نوع ما منذ 1981 إلى غاية 1985.

وفي سنة 1986 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا بنسبة 36832 م دج، و الواردات الجزائرية بنسبة 43393 م دج في سنة 1986 وهنا نقول أن الواردات الجزائرية أكبر من الصادرات ولهذا حقق الميزان التجاري في هذه السنة عجزا بنسبة 6561 م دج بسبب الأزمات البترولية في سنة 1986 أي انخفاض أسعار البترول وكان معدل التغطية محقق و لكن بنسبة ضئيلة جدا.

وخلال سنتي 1987 و 1988 فكان رصيد الميزان التجاري محققا فائض بنسبة 5697 م دج، 4631 م دج على التوالي ، أما في سنة 1989 كان رصيد الميزان التجاري في عجز. ومنذ سنة 1990 و الصادرات الجزائرية أكبر من الواردات الجزائرية وعرفت أيضا تطورا ونموا مستمرا وبهذا رصيد الميزان التجاري محققا فائض حتى سنة 1993.

وفي سنتي 1994 و 1995 حقق الميزان التجاري عجزا بسبب انخفاض أسعار النفط. ومنذ سنة 1996 إلى غاية 2000 وهو الميزان التجاري في حالة فائض بسبب التطور المستمر للصادرات الجزائرية و التقليل من الواردات الجزائرية.

وفي سنة 2000 عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا بنسبة 165825 م دج بعدما كانت 834684 م دج سنة 1999. وهذا راجع أيضا لارتفاع أسعار النفط.

**ثالثا: تحليل الجدول رقم ( 06): يمثل تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية خلال فترة (2001-2010)**

وفي سنة 2001 شهدت الصادرات الجزائرية تذبذبا مقارنة مع سنة 2000 . ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري لازال محققا فائضا و بمعدل تغطية محققا.

وبقيت الصادرات الجزائرية محققة أكبر عائد من الواردات الجزائرية و بنسب متفاوتة و خاصة في سنة 2008 حيث بلغت الصادرات الجزائرية رقما قياسيا هو 5142670 م دج، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط و التي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد.

وفي سنة 2009 ، 2010 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا نوع ما بنسبة 3282820 م دج ، 2244746 م دج على التوالي مقارنة بسنة 2008.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية في هذه الفترة ارتفعت بنسبة 2572033 م دج ، 2854505 م دج، 3011807 م دج خلال 2008، 2009 ، 2010 على التوالي مقارنة بنسبة 2001، 2002 ، بنسبة 767888 م دج، 957039 م دج على التوالي ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري لازال محافظا على الفائض وأما معدل التغطية محقق.

أما في سنة 2009 فنلاحظ أن الميزان التجاري حقق انخفاضا أو تراجع حيث بلغ 428015 م دج مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ 2570637 م دج، وهذا التراجع راجع إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم.

أما خلال سنة 2010 فعاد الميزان التجاري إلى الارتفاع حيث وصل إلى نسبة 1232939 مقارنة بسنة 2009 وبمعدل تغطية محقق و مقبول.

#### المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري الجزائري:

البنية السلعية في الميزان التجاري الجزائري مر بعدة مراحل و تطورات من خلال هيكل كل من الواردات و الصادرات.

#### الفرع الأول: تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

##### تحليل الجدول رقم (07):

يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من خلال الجدول ( 07 ) أن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، مما يظهر أن الثورة الزراعية بصفة خاصة و الاصلاح الزراعي بصفة عامة ، ويتضح كذلك ارتفاع فاتورة استيراد سلع التموين الصناعي و التجهيز وهذا بداية من السبعينات، ويعود هذا الارتفاع إلى التوجه المتبني خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على احداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة و قطاع المحروقات.

وخلال فترة التسعينات نجد سيطرت التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية تستحوذ هذه البنود على حوالي 94% من الواردات الجزائرية ، وهذا كفيل بتبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكله الانتاجي خاصة ما يتعلق باستيراد المواد الغذائية من الخارج

وكانت ربع الواردات السلعية للجزائر هي الواردات الغذائية وسجلت أكبر نسبة خلال سنة 1994 ، 1996 ، 1997 ، 1998 ، وتستمر هذه الزيادة إلى أن انخفضت نسبتها سنتي 2005 ، 2006 .

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية من غير المواد الغذائية و التي يمكن أن تكون مواد صيدلانية ومواد تنظيف وهي أيضا في تزايد مستمر فهي متوسط نسبتها خلال التسعينات كانت 13,2% وخلال الألفينيات كانت 15,2% هي قيم كبيرة جدا.

أما التجهيزات الصناعية فهي تمثل الثانية في هيكل الواردات حسب النسبة و القيمة إذا كان متوسط نسبتها 28,5% خلال فترة التسعينات وهي بارتفاع مستمر حتى وصلت نسبتها 40,2% خلال فترة الألفينيات، وباقي السلع و المنتجات الطاقوية والمواد الأولية فهي تمثل نسبة صغيرة جدا من هيكل الواردات السلعية الجزائرية فهي ما يقارب 1% إلى غاية 3% .

ونلاحظ أن الجزائر منذ أن بدأ الاستيراد في نمو مستمر خاصة ما تعلق منه بالموارد الغذائية و السلع الاستهلاكية التي تسيطر على حصة الأسد في الهيكل السلعي للواردات الجزائرية.

**الفرع الثاني: تطور الهيكل السلعي بالصادرات الجزائرية:**

**تحليل الجدول رقم (08):**

يتميز الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة على قطاع المحروقات إذ تستحوذ أكبر من 96% من مجموع الصادرات.

وانطلاقا من الجدول (08) نلاحظ أن خلال فترة السبعينيات فهي تمثل نسبة 69,4% سنة 1970 وارتفعت إلى 98% خلال سنة 1985 ، وهذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول و الوحيد في الجزائر من العملة الصعبة، الأمر الذي يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في الثمانيات (1986) أين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي، وقد بلغت نسبة المحروقات في سنة 1990 بنسبة 96% وفي السنة الموالية لوحظ ارتفاع كبير جدا بسبب اندلاع حرب الخليج و ارتفاع اسعار البترول و ارتفعت النسبة إلى 219% ، وفي سنة 1998 حدث تراجع في قيمة الصادرات من المحروقات إذ بلغت 5666161 م دج بعدما كانت 7626304 م دج سنة 1997 و السبب في التراجع هو تدهور أسعار النفط بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بدول نسبيا سنة 1998 ، وفي سنة 2001 بلغت الصادرات الجزائرية من المحروقات 1428968 م دج ارتفعت بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

فقيمة الصادرات من المحروقات عرفت تزايد ونمو مستمرين بسبب تحسن أسعار النفط و تزايد قدرات استخراجها بالنسبة للجزائر، حيث بلغت 2276827 م دج ، 3895739,1 م دج في السنوات 2004 ، 2006 على التوالي.

أما باقي السلع و المنتوجات فهي بنسب ضئيلة جدا، ومن بينها المواد الغذائية فقد بلغت قيمتها 2265 م دج، 1159 م دج خلال سنوات 1993 ، 1994 على التوالي، ورغم ضعف النسبة إلى قيمة الصادرات من



المواد الغذائية بقيت تسجل زيادات محتشمة إذ قدرت بقيمة 2044803 م دج، 4749 م دج ، 53271 م دج في السنوات 2002، 2004، 2006 على التوالي.

ومن بين المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر نجد سنة 2006 صدرت الجزائر ما قيمته 1433 مليون دج تمور طازجة نوعية دقلة نور أي حول 27% من الصادرات الغذائية.

أما خلال السنوات 2008، 2009 حافظ الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية على تركيبته ، والذي يتميز بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه بنسبة 98,2% بعد تناول الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بأنها تتشكل بأكثر من 97% محروقات، هي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر و مالها من انعكاسات سلبية على سعر النفط.

### المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية:

لكل دولة منخرطة في الاقتصاد الدولي وتمارس نشاط التجارة الخارجية مجموعة شركاء تجاريين سواء فيما تعلق بالتصدير أو الاستيراد، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى الشركاء التجاريين للجزائر من خلال التوزيع الجغرافي لكل من الواردات و الصادرات الجزائرية.

#### الفرع الاول: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

#### تحليل الجدول رقم ( 09 ): يمكن أن نلاحظ مايلي:<sup>1</sup>

ان الجزائر تستورد من مجموعة دول محددة ، منذ سنة 1990، حيث أنه لم يحدث تغير كبير على الشركاء التجاريين المومنين للجزائر، و يبدو ذلك جليا من التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية. فأول مجموعة تستورد منها الجزائر هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن الجزائر سنة 1992 استوردت منها 63,25% من إجمالي وارداتها ، وتزايد استيراد الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بتزايد حجم الواردات، حيث نجد ان الجزائر استوردت من الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ما قيمته 311,479 مليون دينار جزائري وهو يمثل نسبة 62,5% من إجمالي الواردات، مع ملاحظة أنه في سنة 1996 تضاعف حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات. وتزايد استيراد الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية، إذ بلغ حوالي 719.078 مليون دينار جزائري، 785.302 مليون دينار جزائري، 745.278 مليون دينار جزائري خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي، وبنسب 54,7% ، 52,5% ، 53,3% من إجمالي الواردات على التوالي.

وعلى مستوى الشركاء، فإن الاتحاد الأوروبي يبقى أهم شريك للجزائر بنسبة 56.31% من حيث الواردات الجزائرية. وهذا بالنسبة لسنة 2009.

وانطلاقا من هذه المعطيات، يشكل الطرف الأوروبي شريك لا غنى عنه، إذ يسيطر على ما يقارب ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر.

<sup>1</sup> الحبيب عبد الكامل، "أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بقرطاج، 2010-2011، ص: 159-163.

وفي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الممونة للجزائر نجد أن هناك دولا تسنأثر بالسوق الجزائري على غرار فرنسا والتي تمثل لوحدها مصدر حوالي ربع الواردات الجزائرية منذ سنة 1990، ففي سنوات 1992، 1993، 1994 استوردت الجزائر من فرنسا ما نسبته 24,2% ، 25,5% ، 24,7% من إجمالي وارداتها، وحافظت فرنسا على مكانتها بكونها المورد الأول للجزائر، حيث تزايدت الواردات الجزائرية ذات المصدر الفرنسي حتى بلغت 295.538 م دج، 328.137 م دج، 317.22 م دج خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي و بنسب 22,5% ، 22% ، 20,3% .

وفي المرتبة الثانية نجد إيطاليا، حيث بلغت الواردات الجزائرية ذات المنشأ الإيطالي 14,4% من إجمالي الواردات سنة 1992 وبقيمة قدرها 27.092 م دج وتزايد حجم الواردات من إيطاليا بتزايد الحجم الإجمالي للواردات، حيث بلغت سنة 1995 قيمة 49.609 م دج وبنسبة 9,7 من إجمالي الواردات، إلى أن تزايدت قيمتها خلال 2005، 2006 بنسب 7,5% ، 8,8% على التوالي.

ونجد ألمانيا تعتبر ممونا للجزائر، حيث بلغت الواردات الجزائرية من ألمانيا سنة 1992 ما قيمته 16.386 م دج أي 8,7 من إجمالي الواردات وبقية في تزايد خلال 2005 إلى غاية 2007 بنسب 6,3% ، 6,9% . وتمثل اسبانيا مصدرا مهما للواردات الجزائرية ، فقد استوردت الجزائر منها نسبة 4.756 وبقية القيمة في تزايد مستمر خلال فترة التسعينيات وتقدر بـ 9,6% من إجمالي الواردات، و استمر حجم الواردات من اسبانيا بالتزايد حتى المدة الأفينية خلال فترة 2009 بنسبة 213.901 م دج. واستوردت من بلجيكا ما مقدار 3.822 م دج ، 11.749 م دج سنتي 1993 و 1995 على التوالي و استمرت بالتزايد.

ويرجع هذا التحيز للواردات الجزائرية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة عوامل، حيث نجد أولها العامل الجغرافي حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي هي الأقرب إلى الجزائر والتي يمكنها تزويد الجزائر بمتطلباتها، وأيضا نجد العامل التاريخي، فالجزائر منذ القدم علاقات اقتصادية قوية مع الدول الأوروبية، خاصة فرنسا والتي تعتبر الجزائر مستعمرة سابقة لها . وما عزز هذا التحيز هو عقد الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. و الذي بموجبه تقوم الجزائر بفتح أسواقها أمام السلع القادمة من دول الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص صيغة الواردات الجزائرية من الدول الاتحاد الأوروبي انها تتشكل من حوالي 42% تجهيزات صناعية، 18% منتجات نصف مصنعة، 16% مواد غذائية و 15% سلع استهلاكية. إضافة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الممونة للجزائر نجد دولة أوروبية أخرى تعتبر مصدرا مهما للواردات الجزائرية وهي تركيا، فالجزائر استوردت منها 17.422 م دج، 18.123 م دج، سنتي 1996 ، 1997 و بنسب قدرها 3,5% ، 3,6% على التوالي من إجمالي الواردات، و ازداد حجم الواردات الجزائرية ذات المصدر التركي حتى بلغت 44.452 م دج، 51.634 م دج سنتي 2005، 2006 و بنسب 3% ، 3,3% على التوالي من إجمالي الواردات.

و المجموعة الثانية من الدول التي تشكل مصدرا للواردات الجزائرية هي مجموعة أمريكا الشمالية، حيث استوردت الجزائر من هذه المنطقة سنة 1992 ما قيمته 24.700 م دج أي نسبة 13,1% من إجمالي الواردات، وقد عززت الجزائر تعاملاتها التجارية مع هذه المنطقة حتى وصل حجم الواردات إلى 88.987 م دج ، 105.026 م دج سنتي 1998، 2000 على التوالي و نسبة 16,1% ، 15,2% إلى أن وصل حجم الواردات من هذه المجموعة إلى 97.765 م دج، 115.982 م دج، 122.975 م دج خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي و بنسب 7,4% ، 7,7% ، 7,8% .

وعلى مستوى الدول في هذه المجموعة تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث كونها مصدرا للواردات الجزائرية، إذ استوردت الجزائر منها ما يقارب نسبة 11% وفي سنتي 1993 و 1994 احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية في استيراد الجزائر منها بقيمة 30.592 م دج، 48.527 م دج، على التوالي و بنسب 14,9% ، 14,3% من إجمالي الواردات الجزائرية وتزايد حجمها سنة 2005، 2006 و بنسب 6,6% ، 6,2% على التوالي.

وفي المرتبة الثانية كندا، حيث استوردت منها الجزائر ما نسبته 2,1% ، 2,8% من إجمالي الواردات سنتي 1992 و 1993 على التوالي، و في سنتي 2001 و 2002 تزايدت قيمته بنسبة 2,6% و 2,8% على التوالي من إجمالي الواردات الجزائرية.

أما منطقة أمريكا الجنوبية فإن الجزائر تستورد أساسا من البرازيل والمكسيك و الأرجنتين ، ففي سنة 1998 استوردت الجزائر من هذه المنطقة 10.894 م دج أي حوالي 2% من إجمالي الواردات وفي سنتي 2005 و 2006 استوردت الجزائر من هذه المنطقة ما نسبته 6,6% و 6,5% من إجمالي الواردات.

وفي دول آسيا تستورد الجزائر من كل من اليابان و الصين و كوريا الجنوبية، حيث استوردت الجزائر في فترة التسعينيات حوالي 3,9% وفي سنة 2006 ما مقدار 510551 م دج بنسبة 8% .

أما الواردات الجزائرية من دول المغرب العربي فهي ضئيلة جدا ففي فترة التسعينيات حوالي بنسبة 0,3% و لم تعرف هذه النسبة تحسنا كبيرا حيث بلغت سنة 2006 حوالي 7.105 م دج بنسبة 1% ، و يتركز استيراد الجزائر من هذه المنطقة في كل من تونس و المغرب وتليهما ليبيا.

وقد بلغت الواردات الجزائرية من الدول العربية بنسبة 1,8% في فترة 1999 و في سنة 2008 بنسبة 2,2% . وحيث تتركز أساسا في كل من مصر و سوريا و العربية و السعودية و الأردن و لبنان.

أما باقي المناطق الأخرى في العالم فإنها تشكل نسبة ضئيلة جدا من مصادر الواردات الجزائرية، ونلاحظ أنه رغم تعدد وتنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية إلا أنها تتميز بتركيزها في منطقة واحدة، واستثناء عدد قليل من الدول بالسوق الجزائرية وهي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي مما يمكن أن تخلق نوعا من الاحتكار، ويعرض السلع في الجزائر إلى خطر ارتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض دول الاتحاد الأوروبي إلى أزمة و بشكل مباشر و سريع.

**الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:**

**تحليل الجدول رقم (10): نلاحظ أن التوزيع الجغرافي كالاتي:<sup>1</sup>**

نلاحظ تنوع اتجاه الصادرات الجزائرية، إلا أنه على غرار الواردات هناك تركيز لاتجاه الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي.

ففي سنة 1992 صدرت الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي 181.294 م دج، وهم ما يمثل 72,8% من الصادرات الجزائرية، و تزايد حجم الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي حتى بلغت 502.267 م دج أي 63,4% ثم انخفض حجم الصادرات سنة 1998 حتى بلغت 376.291 م دج بنسبة 63,8% ، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، وفي سنة 2000 قفزت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي إلى 1.036.588 م دج بنسبة 62,5% ، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط ، واستمر حجم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بالنمو حتى وصلت إلى 2.089.979 م دج.

وفي دول الاتحاد الأوروبي نجد أن إيطاليا تعتبر الزبون الأول للصادرات الجزائرية، حيث صدرت الجزائر نحوها سنة 1992 ما قيمته 53.988 م دج أي 21,7% من اجمالي الصادرات وبقيّة في تزايد و في سنتي 2005، 2006 صدرت الجزائر إلى إيطاليا 560.186 م دج و 678.621 م دج و بنسب 16,4% و 17,1% .

وفي المرتبة الثانية نجد فرنسا، حيث صدرت الجزائر إلى فرنسا 18,3% و 16,4% من اجمالي صادراتها سنة 1992 و 1993 على التوالي، و خلال السنوات 2005، 2006 صدرت الجزائر نحو فرنسا 13,6% و 12,6% من اجمالي الصادرات.

وفي المرتبة الثالثة اسبانيا، حيث صدرت الجزائر نحوها 11% ما صادراتها خلال 2005، 2006 كما نجد أيضا بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر استيرادا من الجزائر كل من هولندا و بلجيكا ، حيث صدرت الجزائر نحوها حوالي 5,2% و 3,7% من اجمالي صادراتها سنة 2006، و اضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي تصدر الجزائر نحو تركيا حوالي 4% من صادراتها و المجموعة الثانية هي دول أمريكا الشمالية ، حيث تصدر الجزائر نحوها حوالي 30% من اجمالي صادراتها، و في المرتبة الأولى من هذه المجموعة نجد الولايات المتحدة الأمريكية و التي صارت منذ 2003 الزبون الأول للصادرات الجزائرية.

حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحوها 517.111 م دج ، 788.237 م دج، 1.082.428 م دج خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي و بنسب قدرها 22,1% ، 23% ، 27,2% ، وفي المرتبة الثانية كندا حيث صدرت الجزائر نحوها 4,9% و 6,6% من صادراتها خلال 2005 و 2006 على التوالي. ونحو آسيا نجد أن الجزائر تصدر أساسا نحو البرازيل، إذ تعتبر من بين الزبائن العشر الأوائل للجزائر، حيث تصدر نحوها حوالي 5% من اجمالي الصادرات.

أما مجموعة دول المغرب العربي فتصدر الجزائر نحوها حوالي 1% من اجمالي الصادرات، حيث صدرت نحو المغرب و تونس 0,7% و 0,1% على التوالي سنتي 2005 و 2006. ونحو ليبيا صدرت الجزائر 0,03% من اجمالي الصادرات، وهي نسب ضئيلة جدا.

<sup>1</sup> الحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص ص: 163 - 166.

وتصدر الجزائر إلى بقية الدول العربية 1,1% من إجمالي الصادرات، و في المرتبة الأولى نجد مصر بنسبة 0,8% من إجمالي الصادرات، تليها كل من لبنان و الأردن و العربية السعودية.

هناك طابع وهمي لمبدأ تنويع الشركاء، إذا ثبت سالفاً هيمنة الشركاء التقليديين للجزائر على هيكل المبادلات الخارجية، و تهيمن الدول الرأسمالية الكبرى على أكثر من 93% من المبادلات التجارية الخارجية للجزائر.

حيث نجد أن المبادلات التجارية الخارجية للجزائر - سواء ما تعلق منها بالواردات أو الصادرات - تتميز بالتركيز أو التحيز الجغرافي للشركاء التقليديين للجزائر و المتمثلين في دول الاتحاد الأوروبي، و على رأسهم فرنسا و إيطاليا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

## المبحث الثالث: مفاهيم نظرية للاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي هو نوع من فروع الاقتصاد وأسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي وهو يضم بتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ولفهم الاقتصاد القياسي فطرنا إلى مفهومه وأهدافه أي إلى مفاهيمه ومبادئه الأساسية.

### المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي له عدة مفاهيم وتعريف وله أهداف وعلاقات مع العلوم الأخرى العديدة و سنوضح ذلك كالآتي:

**الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه و استخداماته و علاقته بالعلوم الأخرى:**

**أولاً: تعريف الاقتصاد القياسي:**

يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي وهو نوع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، تعرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعد السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.<sup>1</sup> وكما يعرفه جول برجر أن الاقتصاد القياسي هو العلم الذي يستخدم النظرية الاقتصادية و الرياضيات و وسائل الاستقرار الاحصائي لتحليل الظواهر الاقتصادية<sup>2</sup>.

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على نقطتين أساسيتين هما<sup>3</sup>:

أهداف الاقتصاد القياسي و علاقته بالعلوم الأخرى.

**1 أهداف الاقتصاد القياسي:** هناك ثلاثة أهداف رئيسية:

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني ، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.
- تقدير و اختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الاحصائية في القياس الاقتصادي.

- استعمال النماذج المقدر لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة.

**2 علاقة بين الاقتصاد القياسي و الفروع الأخرى:** حيث يعتبر محصلة لثلاثة فروع من العلوم هي

الاحصاء، النظرية الاقتصادية و الاقتصاد الرياضي، أما عن الاحصاء فهو يمدنا بأساليب وطرق القياس مثل الارتباط و الانحدار، بالإضافة إلى البيانات الواقعية المبوبة، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فهي تحدد لنا العلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفروض المفسرة التي تقدمها، بينما يصيغ لنا الاقتصاد الرياضي هذه العلاقات النظرية في صورة معادلات رياضية قابلة للقياس.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 4.

<sup>2</sup> محمد خزار، "محاضرات في الاقتصاد القياسي"، مطبوعات جامعة منتوي، قسنطينة، 2000-2001، ص: ب.

<sup>3</sup> سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005 - 2006، ص: 89.

ولكن هذا لا يعني أن الاقتصاد القياسي ليس له صفة مستقلة عن هذه الفروع ، وإنما هو فرع متميز عن كل واحد منهما.

**ثانياً: استخدامات الاقتصاد القياسي:** توجد هناك ثلاثة استخدامات رئيسية للاقتصاد القياسي:<sup>1</sup>

- توصيف الواقع الاقتصادي.

- اختبار العلاقات الاقتصادية الواردة بالنظرية الاقتصادية (الفرضيات).

- التنبؤ بالنشاط الاقتصادي المستقبلي.

ويتمثل الاستخدام المبسط للاقتصاد القياسي في التوصيف للواقع الاقتصادي ، وقياس النشاط الاقتصادي من خلال وضعه في صورة عدد من المعادلات التي تتضمن مجموعة من الرموز التي تشير إلى المتغيرات الاقتصادية.

وبعد اختبار العلاقات الاقتصادية (الفرضيات) أيضاً من الاستخد امات الأكثر شيوعاً للاقتصاد القياسي، ويعرف اختبار العلاقات الاقتصادية بتقييم النماذج الاقتصادية المختلفة باستخدام الدلائل الكمية، وبعد اختبار الفرضيات شيئاً حيويًا للمنهج العلمي.

ويبدو الاستخدام الثالث و الصعب للاقتصاد القياسي في التنبؤ أو بمعنى آخر ما هو المتوقع حدوثه في العام القادم أو في الشهر القادم أو ما شابه ذلك في المستقبل اعتماداً على ما حدث في الماضي، ثم التحقق أو التأكد من صحة الفرضية التي فسر الباحث بها الظاهرة.

**الفرع الثاني: مقارنة بين المفاهيم الأساسية في التوقع بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية:**

نظراً لقلة الأبحاث باللغة العربية حول المستقبل فقد ظلت المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا المجال المعرفي غير مميزة، و لازالت تستعمل كلمة "التنبؤ" للدلالة عن أي شيء من هذا، بينما هناك تميز واضح بين مجموعة من المعارف التي تتعلق بموضوع القيم المستقبلية وتحمل مضامين محددة، وهذا التميز بين المفاهيم ضروري لكسب و ارساء معارف علمية في مجال الدراسات المستقبلية، وفيما يلي تعريف وجيز بتلك المفاهيم:<sup>2</sup>

**أولاً: التقدير:**

هي عملية إدراك الواقع و صياغته في شكل نموذج رياضي، يوضح العلاقة السببية أو الارتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و عادة ما يأخذ هذا النموذج لشكل التالي:

$$Y=f(x_1, x_2, x_3, \dots) + \mu$$

حيث Y هي الظاهرة المدروسة، أما المتغيرات المستقلة  $x_1, x_2, x_3, \dots$  فهي المتغيرات النظامية التي تعتقد أنها تفسر و تحكم الظاهرة Y.

هذه الدالة - النموذج - قد تأخذ أشكالاً مختلفة قد تكون خطية، أسية، لوغارتمية، أو مثلثية عندما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر الموسمية و الدورية.

<sup>1</sup> محمد غرس الدين، ياسر محمد جاد الله، "مدخل إلى الاقتصاد القياسي"، 2005، ص ص: 18-21.

<sup>2</sup> سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص: 91-92.

أما  $\mu$  فهي قيمة عشوائية تعبر عن:

- أخطاء القياس وأخطاء المعلومات المدخلة في النموذج.
  - المتغيرات التي لم تأخذ بالاعتبار في النموذج لسبب أو لآخر.
  - عوامل عشوائية قد تحدث وقد لا تحدث.
  - الفرق بين الشكل الحقيقي للعلاقة و الشكل الرياضي الذي تبناه واضع النموذج.
- إن وجود قيمة العشوائية  $\mu$  في النموذج مهما كانت صغيرة هو الذي يعطي الطابع الإحصائي للدالة، بحيث مهما اجتهد الباحث في إدراج كل العوامل المفسرة للظاهرة المدروسة في النموذج، فإن هناك دوماً مجال لعوامل عشوائية يظهر تأثيرها من حين إلى آخر. كما أن التقدير يمكن أن يعني صياغة العلاقة التي تربط ظاهرة معينة بالزمن، هذه العلاقة يمكن كتابتها كالتالي:  $Y=f(t)+\mu$  حيث  $t$  هو الزمن، وقد نأخذ هذه العلاقة أيضاً الشكل الخطي، الأسّي ... الخ من نفس المعنى السابق، إذ يمكن القول أن التقدير هو عملية تحويل المعارف اللفظية إلى الصياغة الرياضية.

### ثانياً: التوقع:

يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وذلك يتم بإحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج، ثم حساب قيمة الظاهرة في الفترة المستقبلية، وعادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين.<sup>1</sup>

إن عملية التوقع تقوم على الفروض التالية:

- النموذج المعتمد يطابق الواقع إلى حد كبير.
- الظروف و الشروط العامة المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية، ومن هنا كانت عملية التوقع هي إسقاط للماضي على المستقبل بواسطة مقولات الحاضر، لهذا فإن التوقع بطبيعته لا يهتم بمعرفة التطورات الطارئة التي تحدث للظاهرة المدروسة في الفترة المستقبلية، وكما أن التوقع لا يهتم سوى بتطور الظواهر القابلة للقياس و التكميم، مثل حجم المبيعات، معدلات النمو الاقتصادي .....

### ثالثاً: التنبؤ:

يختلف التنبؤ على التوقع يكون الأول يهتم بالتغيرات الطارئة و بالظواهر الاقتصادية و الاجتماعية المعقدة، مثل اكتشاف مصدر جديد للطاقة، انهيار دولة معينة، وصول تيار سياسي معين إلى الحكم وغيرها ، بينما يقتصر التوقع على المؤشرات لكمية كما أشرنا سابقاً.

<sup>1</sup> سعيد هتهات، مرجع سابق، ص: 92.



ان طبيعة موضوع التنبؤ تجعله لا يعتمد على بناء النماذج الرياضية، ولا يمتلك بعد منها علميا، مثل ما هو الشأن بالنسبة للتوقع، فعملية التنبؤ تعتمد على الخبرة الهائلة و المعرفة العلمية في مجال الظاهرة المدروسة، مما يجعل موضوع التنبؤ هو أقرب إلى الفن من العلم.<sup>1</sup>

إن أهم الطرق المتبعة في عملية التنبؤ هي طريقة التقديرات الخبراء ومنها طريقة دلفي، التي تعتمد على إعداد وتوجيه عدد من الأسئلة إلى الخبراء، ثم تتم معالجة أجوبتهم باستخدام الأدوات الاحصائية و الرياضية للوصول إلى الحصيلة النهائية المتفق عليها من طرف الخبراء في شكل نسبة معينة وبقدر معين من الثقة.

**رابعاً: التخطيط:**

إذا كان التوقع و التنبؤ يختصان في انجاز معرفة معينة حول المستقبل، فإن التخطيط هو عمل هادف يرمي إلى إحداث تغيرات معينة في مسار الظاهرة المدروسة، أي تغير اتجاه الظاهرة عن مسارها العفوي، فمثلاً، إذا كنا نتوقع انخفاض في الطلب على منتج معين فغن مهمة المخطط تكمن في وضع خطة لتحاشي الآثار السلبية لهذا التوقع على المؤسسة، سواء بالبحث عن أسواق جديدة أو بإنتاج منتجات جديدة أخرى، و بالتالي يمكن القول بأن معرفة المستقبل ما هي سوى مدخل في العملية التخطيطية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: النماذج الانحدارية:

يختص تحليل الانحدار بدراسة متغير واحد يعرف بالمتغير المعتمد أو (التابع) على متغير واحد أو اكثر تعرف بالمتغيرات المفسرة أو (المتغيرات المستقلة) ، وذلك من خلال نموذج رياضي يوضح العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات.

### الفرع الأول: النمذجة الرياضية:

تهدف عملية النمذجة إلى ترجمة مشكلة حقيقية بوصف رياضي يعرف بالنموذج بغرض وصفها، تحليلها و التنبؤ بمسارها. ويمكن تقسيم مراحل النمذجة الرياضية إلى أربع مراحل على النحو التالي:<sup>3</sup>

#### 1 تحديد وصياغة المشكلة:

في هذه المرحلة يتم تعريف المشكلة و حدودها وحجمها لتكون موضوعها للبحث و التحليل. وتعد النظرية، الخبرة العلمية و الدراسات و البحوث السابقة من أهم مصادر الحصول على المشكلة. ويبدأ الباحث في هذه بتلمس أية علاقات قد تربط بين المتغيرات وذلك بطرح عدة تساؤلات. مثلاً: هل توجد علاقة بين علاقة بين مصروفات لرعاية ومبيعات سلعة ما؟.

#### 2 صياغة فروض النموذج:

ويقصد بصياغة الفروض تكوين فكرة مبدئية عن النتائج المتوقعة وذلك بوضع الإجابات المحتملة لأسئلة البحث. فمثلاً عند بناء نموذج انحدار يضع الباحث فروض حول العلاقة بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع و ذلك بتكوين فكرة عن الاشارات المتوقعة لمعاملات المتغيرات المفسرة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> السعيد هتهات، مرجع سابق، ص: 93.

<sup>3</sup> الزهرة بن بريكة، مرجع سابق، ص ص: 64-65.

**3 صياغة المشكلة رياضياً:**

تتم في هذه المرحلة صياغة العلاقات بين المتغيرات في صورة رياضية قابلة للقياس وذلك بتحديد متغيرات النموذج المراد بناؤه. وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات، إذ أن الخطأ في تحديد الشكل الجبري للعلاقة بين المتغيرات يترتب عليه أخطاء في قياس وتفسير هذه العلاقة و بالتالي الخروج بنتائج خاطئة.

**4 حل النموذج رياضياً:**

في هذه المرحلة تحدد البيانات المطلوبة جمعها وطرق جمعها، اختيار طريقة القياس المناسبة، ومن ثم يتم تقدير معالم النموذج.

**5 تفسير النتائج التي يتم الحصول عليها:**

بعد حل النموذج الرياضي يتعين على الباحث تفسير النتائج التي يتم الحصول عليها و مقارنة هذه النتائج بالفروض التي وضعت في المرحلة الثانية.

**6 تأكيد صحة النموذج:**

يتم التأكد من صحة النموذج باستخدام جملة من الاختبارات الرياضية تعطي الدلالة الرياضية و الاحصائية للنموذج المقدر.

**7 استخدام النموذج:**

تستخدم في هذه المرحلة الأخيرة نتائج النموذج الذي تم بناؤه لوصف وتحليل المشكلة موضوع الدراسة و التنبؤ بمسارها بغية الخروج بحلول ومقترحات وتوصيات بشأنها.

**الفرع الثاني: الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار:**

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع<sup>1</sup>: فهناك الانحدار الخطي و الانحدار الغير خطي، وهناك الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد، و تحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار الغير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الأولى، أما عن صفتي بسيط و متعدد فانهما يتحددان بعدد المتغيرات المستقلة.

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة، يجب أولاً البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تغبر عن هذه العلاقة تعبيراً دقيقاً و لتحقيق ذلك يجب اجراء الآتي:

1 - التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة - محل الدراسة - بين المتغيرات، ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.

2 - اختيار أنسب الصيغ الرياضية المختلفة التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم استخدام معادلة (دالة) ذات متغير مستقل واحد لعرض ست (6) صيغ رياضية مختلفة.

<sup>1</sup> سعيد هنتات، مرجع سابق، ص: 96-97.

الجدول رقم (11): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل	الأثر النسبي
الصيغة الخطية	...	$y = \beta_0 + \beta_1 x$	$\frac{\Delta}{\Delta x}$ الميل	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة العكسية	...	$y = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	$\beta_1$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{xy}\right)$
الصيغة التربيعية	...	$y = \beta_0 + \beta_1 x + \beta_2 x^2$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{x^2}\right)$	$(\beta_1 + 2\beta_2 x) \left(\frac{x}{y}\right)$
اللوغارتمية المزدوجة	$\ln y = \beta_0 + x^{\beta_1}$	$\ln y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 + 2\beta_2 x$	$\beta_1$
نصف اللوغارتيمية	$e^y = e^{\beta_0} x^{\beta_1}$	$y = \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{y}{x^2}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{y}\right)$
الصيغة الأسية	$y = e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 x$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\beta_1 x$

المصدر: سعيد هتهات، مرجع سابق، ص: 96.

حيث:  $\beta_0$ : معامل ثابت، وهو عبارة عن مقدار  $y$  عندما  $x = 0$

$\beta_1$ : معامل انحدار العلاقة بين  $x$  كمتغير مستقل، و  $y$  متغير تابع (ميل العلاقة).

بين  $(x, y)$  ، وهو يقيس الأثر الحدي لـ  $x$  على  $y$  ، ومن ثم فهو عبارة عن التغير في  $y$  نتيجة تغير في  $x$  بوحدة واحدة.

ملاحظة: يجب تحويل الصيغة الرياضية غير الخطية المختارة إلى خطية باستخدام وحدات اللوغارتمية الطبيعي وذلك حتى يمكن إجراء التقدير.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: تحليل الانحدار الخطي البسيط

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب ، مثل علاقة الانفاق الاستهلاكي و الدخل المتاح، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعر وهو كمايلي:<sup>2</sup>

أولاً: معادلة النموذج:

<sup>1</sup> سعيد هتهات، مرجع سابق، ص: 97.

<sup>2</sup> جمال فروخي، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 1-2.

المعادلة العاملة للانحدار البسيط تكتب على الشكل (1)  $y = \alpha + \beta x + \varepsilon_i \dots$

$$i = 1 \dots n :$$

حيث  $x$  هو المتغير المستقل (المسبق) و  $y$  هو المتغير التابع.

$\varepsilon$  يمثل الخطأ في تفسير  $y$  ويمكن كتابة انطلاقا من العلاقة (1).

### ثانيا: فرضيات النموذج:

**الفرضية الأولى:** الأمل الرياضي للأخطاء معدوم:  $E(\varepsilon) = 0$  وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء  $\varepsilon$  لا تدخل في تفسير  $y$ ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، و نشير هنا إلى أنه يمكننا أن نكتب:

$$E(\varepsilon_i) = 0, \forall i = 1, 2, \dots, n$$

**الفرضية الثانية:** تبات تباين الأخطاء أو تشتتها (تجانس تباين الأخطاء): ويعني ذلك أن تبعثرها حول

$$\text{المتوسط الثابت، و نعبر عنها رياضيا: } E(\varepsilon_i^2) = G^2 \quad \forall i = 1, \dots, n$$

**الفرضية الثالثة:** لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتبطة على المشاهدات مكونا العينة، وتعبر عنها

$$\text{رياضيا كما يلي: } E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j$$

$$\text{يعني: } \cos(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0$$

**الفرضية الرابعة:** فرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل  $x_i$ ، تفترض أن  $x_i$  يمكن السيطرة عليها أي أنها ليست عشوائية تماما.

### ثالثا: تقدير معاملات النموذج:

سنرمز فيما يلي إلى القيمة المقدرة لـ  $y$  (الحقيقية) بـ  $\hat{y}$ : عند سحب عينة مكونة من  $n$  ثنائية:

$$(y_1, x_1), \dots, (y_n, x_n)$$

ولذلك يجب تقدير المعاملين  $\alpha$  و  $\beta$  عند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يظهر لنا

نشئت هذه المشاهدات (الشكل) هدفنا البحث عن تعديل يعبر تعبيرا جيدا عن العلاقة، وهناك طرق عديدة

للتقدير وشرح الطرق وأنجحها وهي طريقة المربعات الصغرى

### الفرع الرابع: تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تعميما لما رأيناه في حالة الانحدار البسيط سوف ننقل إلى معادلة تحتوي على أكثر من متغير مستقل،

لكننا نحفظ بفرضية الشكل الخطي المختصر، حيث يكون المتغير التابع هو المتغير الداخلي الوحيد في

المعادلة، ويستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفروض عن العلاقة بين متغير تابع  $y$  و اثنين أو

أكثر من المتغيرات المستقلة  $(x_1, x_2, x_3, x_4, \dots, x_n)$  وكمثال ذلك نأخذ نموذج الانحدار الثلاثي:

$$i = 1 \dots n, y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \varepsilon_i$$

أولاً: صيغة نموذج الانحدار الخطي ذو  $K$  متغير مستقل: وتكون الصيغة كما يلي:<sup>1</sup>

يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد ( $y_i$ ) وعدد ( $k \geq 2$ ) من المتغيرات المستقلة:

$$y_i = \beta_1 \times_{1i} + \beta_2 \times_{2i} + \beta_3 \times_{3i} + \dots + \beta_k \times_{ki} + \varepsilon_i$$

$$i = 1 \dots n$$

$$y_i = \sum_{j=1}^k \beta_j \times_{ji} + \varepsilon_i$$

رغم هذا لا يمكن للمتغيرات  $K$  أن تفسر  $y$  بشكل تام ، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على  $y$  (الظواهر غير قابلة للتكميم) ، لذلك يدرج حد الخطأ  $\varepsilon_i$  الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة

ثانياً: الفرضيات:

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفياً لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها بما يلي:

الفرضية الأولى: المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم  $E(\varepsilon) = 0$

الفرضية الثانية:

$$\begin{cases} v(\varepsilon_i) = \sigma^2 & i = 1 \dots n \\ cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 & \forall i \neq j \end{cases} \Leftrightarrow v(\varepsilon) = \sigma^2 I_n$$

حيث أن  $(v(\varepsilon_i) = \sigma^2 \quad i = 1 \dots n)$  هي فرضية تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية، وهذا كفيل بإبعاد الحالة التي يكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المفسرة.

الفرضية الثالثة: المصفوفة  $x$  غير العشوائية و ثابتة: تعني بأن القيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، و بالإضافة إلى ذلك نفترض  $x$  ثابتة لضمان بأن قيم المتغيرات المستقلة لا تتغير من حين لآخر.

الفرضية الرابعة: رتبة المصفوفة  $x$  هي  $K$ : عدد المشاهدات  $n$  هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة  $K$  وهي الحالة التي تلغى الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة.

المطلب الثالث: مشاكل تقدير النماذج الانحدار و حلولها:

هناك عدة مشاكل منها التعدد الخطي و الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات تباين الخطأ و كل منها لها حلول خاصة بها لمعالجتها وتكمن بما يلي:

الفرع الأول: مشاكل تقدير النماذج الانحدارية.

وهنا يغطي هذا الفرع ثلاث مشاكل قياسية المذكورة سابقاً تواجه الباحث، تتعلق كلا منها بإسقاط إحدى الفرضيات الكلاسيكية و تتمثل هذه المشاكل في:

أولاً: التعدد الخطي (الازدواج): ويكون التعدد الخطي كما يلي:<sup>2</sup>

إحدى فرضيات النموذج الكلاسيكي للانحدار المتعدد هي أن مصفوفة المشاهدات عن المتغيرات المستقلة لها رتبة تامة  $k$  ، هي الفرضية سمحت لنا باستنتاج مقدر  $\hat{\beta}$  —  $\beta$  ، خطي وغير متحيز و ذو تشتت

<sup>1</sup> الزهرة بن بريكة، مرجع سابق، ص: 77.

<sup>2</sup> الزهرة بن بريكة، مرجع سابق، ص ص: 85-86.

أصغري، وذلك انطلاقاً من المعادلة  $\hat{\beta} = \hat{x}Y$  ، فإذا رفعت هذه الفرضية، فإن  $(x \hat{x})$  هي مصفوفة ذات حجم  $(K \times K)$  وبالتالي تكون مصفوفة شاذة (محددها معدوم)، ومنه فإن  $(\hat{x}Y)$  تكون غير موجودة و بالتالي المعادلة

$$\hat{\beta} = \hat{x}Y \quad (x \hat{x}) \text{ لا تقبل إذن حلاً وحيداً (عدد لا نهائي من الحلول).}$$

### 1 أسباب التعدد الخطي وآثاره: ينشأ من عدة أسباب منها مايلي:

- اتجاه المتغيرات الاقتصادية معاً للتغير مع مرور الزمن.
- استخدام متغيرات مستقلة ذات فترة أبطأ في المعادلة المراد تقديرها.
- زيادة تباين و تغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبيرة دون ما أثير على التنبؤات لمستمدة من الانحدار.
- القيم المقدره لمعاملات الانحدار سوف تكون غير محددة و دقيقة.

### 2 اختبار اكتشاف التعدد الخطي:

تعتمد درجة الخطورة لأثر التعدد الخطي على درجة الارتباط الجزئي، ومعامل الارتباط الكلي (أو معامل التحديد المضاعف)، ومنه يمكن القول بأن كلا من الأخطاء المعيارية و معاملات الارتباط الجزئية  $rx_1, x_2$  معامل التحديد المضاعف  $R^2$ ، وهناك عدة طرق لاكتشاف التعدد الخطي من بينها:

- طريقة التحليل الترقدي:

ان هذا التحليل ينص على تقدير كل الانحدارات الممكنة ما بين المتغيرات الموجودة بالعلاقة المدروسة، آخذين كل متغير، بالترتيب، كمتغير تابع و اعتبار كل الانحدارات الممكنة لكل متغير في بقية المتغيرات، والتي ندخلها تدريجياً في التحليل وهو يتطلب حسابات كثيرة ومنه تكون المقارنة بين النتائج معقدة .

### ثانياً: عدم تباين حد الخطأ:

من بين افتراضات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات تباين الخطأ

$$\forall i = 1, \dots, n, \text{var}(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \text{ و يترتب على اسقاط هذا الافتراض حدوث عدم تباين حد}$$

الخطأ.

### 1 طبيعة المشكلة وأسبابها و آثارها: وتمثل كالاتي:<sup>1</sup>

هو يجب أن يكون <sup>2</sup> ثابتاً عند أي قيم للمتغير المستقل، وهو يعني تشتت عناصر حد الخطأ بصورة غير منتظمة عند تزايد قيمة المتغير أو (المتغيرات) المستقلة.

وفي حالة عدم وجود المشكلة تكون العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع منتظمة ، أما في حالة وجودها تنفي القدرة على معرفة ما إذا كانت هذه العلاقة موجودة أم لا ، ومن بين أسبابها و آثارها مايلي:

- تبقى المعلومات المقدره باستخدام المربعات الصغرى منصفة بعدم التحيز و الاتساق.

<sup>1</sup> محمد غرس الدين ، ياسر محمد جاد الله، مرجع سابق، ص: 111 - 116.

- طالما أن حد الخطأ يتشتت بصورة غير منتظمة، و بالتالي لا يكون تباينه ثابتاً فإن تباين التقدير لن يكون في أدناه، و بالتالي سوف يكون الخطأ المعياري للمعلومات المقدرة مرتفعاً، أي أن التقدير لن يكون الأفضل.

- لا يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ.

## 2 اختبار اكتشاف المشكلة: يتم اكتشاف المشكلة بواسطة عدة اختبارات:

- اختبار لـ بارك.

- اختبار معامل ارتباط الرتب لـ سبيرمان.

- اختبار قولد فيلد كوندت.

### ثالثاً: الارتباط الذاتي بين الأخطاء: ويكون كمايلي<sup>1</sup>:

من بين الافتراضات الكلاسيكية التي وضعتها من قبل لتقدير معامل نموذج الانحدار ، هو استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها، وإذ تم إسقاط هذا الافتراض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي . وفي هذا العنصر سوف نركز على العلاقة البسيطة للارتباط الذاتي و المتمثلة في وجود ارتباط بين القيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة لها مباشرة، و يطلق على هذه العلاقة اصطلاح الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

### 1 تحديد نموذج الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى: ويمكن تحديد هذا النموذج من خلال المعادلة

التالية:

حيث أن:  $e$ : القيمة المقدرة لحد الخطأ.

$\varepsilon$ : القيمة الفعلية لحد الخطأ.

$P$ : معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

$n$ : عدد المشاهدات.

وبالنظر إلى المعادلة السابقة يمكن التمييز بين حالتين:

1. إذا كانت  $p \neq 0$  فإن  $e_t = \varepsilon_t$  ، و يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي .

2. إذا كانت  $p = \pm 1$  فإن القيمة المقدرة لحد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة  $t-1$  تصبح أكثر أهمية

في تحديد القيمة المقدرة له في الفترة الزمنية الحالية  $e_t$  ، ومن ثم يدل ذلك على وجود درجة عالية من الارتباط الذاتي.

### 2 أنواع الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى و أسبابه:

أ - الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب ( $p > 0$ )

ب - الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى السالب ( $p < 0$ )

<sup>1</sup> الزهرة بن بريكة، مرجع سابق، ص: 88-91.

وينشأ هذا الارتباط من عدة أسباب:

- اغفال بعض المتغيرات التفسيرية من نموذج الانحدار المراد تقديره.
- الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج.
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.

### 3 اختبارات اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى:

ان وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى يؤثر سلبا على نتائج المربعات الصغرى العادية لذلك نستعمل عدة اختبارات للكشف و سوف نتطرق إلى:

أ - اختبار دار بين واتسون:

ويعتبر هذا من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى. ويهدف هذا الاختبار إلى الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 = p = 0 \\ H_1 = p \neq 0 \end{cases}$$

حيث أن  $\Delta w$  تمثل القيمة المحبوبة للاختبار و تأخذ بين 0 و 4 وتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كانت

$$p = 0 \text{ فإن } \Delta w \cong 2$$

ويوضح هذا الشكل (القيم الجدولية لهذا الاختبار) التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى موجب أو سالب.

وبالاعتماد على هذا الشكل يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار DW كالتالي:

إذا كانت  $DW < dL$  أو  $DW > u - dL$  يرفض  $H_0$

إذا كانت  $4 - du > DW > du$  يقبل  $H_0$

إذا كانت  $dL \leq Dw \leq du$  أو  $4 - du \leq DW \leq 4 - dL$  تكون نتيجة الاختبار غير محددة، ومن ثم

يجب اضافة بيانات أخرى.

### الفرع الثاني: معالجة مشاكل التقدير النماذج:

وهنا سوف نتطرق إلى الحلول المقترحة للمشاكل المذكورة سابقا:

#### أولاً: الحلول المقترحة لتعدد الخطي :

عند وجود التعدد الخطي، فإن الحلول تكون معتمدة على امكانية ايجاد مصادر أخرى للبيانات ، وعلى أهمية العوامل التي تسببت في ظهورها، ثم على الهدف الذي من أجله نقوم بتقدير الدالة تحت الدراسة، فإذا لم يؤثر التعدد الخطي بشكل فعلي على مقدرات النموذج ، يقترح بعض باحثي القياس الاقتصادي اهمال وجوده في النموذج، حيث يمكن تحاشي التعدد الخطي بتوسيع حجم العينة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> امتثال محمد محسن، محمد علي احمد، "مبادئ الاستدلال الاحصائي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص: 410



**ثانياً: معالجة عدم تباين حد الخطأ (ثبات تباين): كما يلي:<sup>1</sup>**

من ابرز الطرق المستخدمة لتصحيح المشكلة هي طريقة المربعات الصغر  $y$  المرجحة، و تقوم هذه الفكرة على اعطاء القيم ذات الانحراف الأقل على خط الانحدار وزنا أكبر من القيم ذات الانحراف الأكبر في التقدير العلاقة محال الاعتبار.

ويتوقف شكل النموذج الأصلي المحول على نمط عدم ثبات التباين المكتشف في النموذج الأصلي المقدر:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i, \quad i = 1, \dots, n$$

ولدينا عدة افتراضات و يختلف النموذج أو المعادلة المحولة من افتراض إلى آخر، نذكر افتراضين مثلاً:

- الافتراض الأول:  $E(\varepsilon_i)^2 = \sigma^2 |e_i|$  ، ويتضمن هذا الافتراض أن تباين حد الخطأ دالة خطية لبواقي

طريقة المربعات الصغرى العادية و طبقاً لهذا تكون المعادلة المقدره كما يلي:

$$\ln y_i = \beta_0 + \beta_1 \ln x_i + \varepsilon_i$$

- الافتراض الثاني: التحويلات اللوغارتمية: وهنا عند التحويل من النموذج الأصلي إلى الصيغة

اللوغارتمية يقلل من درجة عدم ثبات تباين حد الخطأ و تكون المعادلة كالاتي:

$$\ln y_i = \beta_0 + \beta_1 \ln x_i + \varepsilon_i$$

**المبحث الرابع: بناء نموذج رياضي لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر**

في هذا المبحث سوف نحاول بناء نموذج يتمشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك بالتعريف بمتغيرات النموذج ذلك بوضع بعض النماذج التي تتماشى مع النظرية الاقتصادية ، و بعضها المفترض و معرفة احسن النماذج بالمرور ببعض الاختبارات.

**المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج**

نعلم أنه أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات و هذه المتغيرات تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية (تابعة) و أخرى خارجية (مستقلة) فالأولى هي عبارة عن ظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج و هي تتأثر سلباً أو إيجاباً بمكونات النموذج أما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج و هي لا تتأثر بمكونات النموذج و هي تؤثر على المتغيرة الداخلية و لا تتأثر بها. كما يوجد في النموذج الاقتصادي الرياضي متغيرة و هي المعلمة التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرة الداخلية و الخارجية و قد تأخذ الإشارة الموجبة أو السالبة ، و يوجد الخطأ العشوائي في النموذج . في هذه الدراسة سوف يكون :

**المتغير المستقل:** هو سعر الصرف و يرمز له بالرمز tc.

**أما المتغيرات التابعة هي :**

Inf: التضخم

X: الصادرات

M: الواردات

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 452.

bc: رصيد الميزان التجاري

المطلب الثاني: تقدير النماذج

باستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، و التي من المفروض انها تتأثر بسعر الصرف في الجزائر ، سوف نقوم بتقدير بعض النماذج المقترحة و التي وجدت من خلال الاستعانة ببرنامج .eviews

النموذج الأول: نموذج نظرية القوة الشرائية

$$\ln f = 11,62 + (-0,06)tc$$

$$t \quad (6,35) \quad (-1,49)$$

$$\sigma \quad (1,82) \quad (0,04)$$

$$R^2=0,05 \quad F=2,23 \quad DW=0,39 \quad n=41$$

النموذج الثاني: نموذج رصيد المدفوعات

$$bc = (-115421,1) + (14806,02)tc$$

$$t \quad (-0,92) \quad (5,38)$$

$$\sigma \quad (124927,4) \quad (2751,892)$$

$$R^2=0,42 \quad F=28,94 \quad DW=0,66 \quad n=41$$

النموذج الثالث: نموذج افتراضي الأول

$$X = (-230671,7) + (34940,66)tc$$

$$t \quad (-1,05) \quad (7,27)$$

$$\sigma \quad (217996) \quad (4802,003)$$

$$R^2=0,57 \quad F=52,94 \quad DW=0,24 \quad n=41$$

النموذج الرابع: نموذج افتراضي الثاني

$$M = (111844,5) + (-19879,89)tc$$

$$t \quad (-0,92) \quad (7,44)$$

$$\sigma \quad (121293,6) \quad (2671,848)$$

$$R^2=0,58 \quad F=55,36 \quad DW=0,07 \quad n=41$$

النموذج الخامس: نموذج افتراضي الثالث

$$lx = (7,68) + (1,54)tc$$

$$t \quad (25,90) \quad (16,17)$$

$$\sigma \quad (0,29) \quad (0,095)$$

$$R^2=0,87 \quad F=261,78 \quad DW=0,18 \quad n=41$$

النموذج السادس: نموذج افتراضي الرابع

$$IM=(8,04)+(1,35)Itc$$

$$t \quad (32,05) \quad (16,69)$$

$$\sigma \quad (0,25) \quad (0,08)$$

$$R^2=0,87 \quad F=278,82 \quad DW=0,16 \quad n=41$$

المطلب الثالث: تحليل النتائج و تشخيص النماذج

النموذج الأول:

1-التحليل الإقتصادي:

بما ان المعلمة تقدر بـ (0,06-) فإن اشارة هذه المعلمة متوافقة مع النظرية الإقتصادية ،لأن سعر الصرف له علاقة عكسية مع معدلات التضخم فارتفاعه في الداخل يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور او انخفاض سعر صرفها.اذن النموذج مقبول إقتصاديا

2-التحليل الإحصائي:

- اختبار معامل التحديد:  $R^2=0,054$  اي بنسبة 5% فان ذلك يعني ان سعر الصرف يؤثر في التضخم اي له قدرة تفسيرية ضعيفة،اذن معامل الارتباط 0,23 أي 23% و منه النموذج له قوة ارتباط ضعيفة جدا ، اذن سعر الصرف سيؤثر على التضخم و المتغيرات المهمة من الدراسة تفسر التغير الحاصل في التضخم و منه النموذج مرفوض مبدئيا.

- اختبار ستودينت t: نلاحظ من الجدول المستخرج من برنامج eviews ان:

بالنسبة للمتغير tC :

فان قيم  $t_{cal}=-1,49$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أقل من  $t_{tab}$  اذن المتغير ليس له معنوية احصائية فردية.

بالنسبة للمتغير الثابت C :

نلاحظ أن  $t_{cal}=6,35$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,6$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  اكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير الثابت له معنوية احصائية فردية .

و منه النموذج مرفوض .

- اختبار فيشر  $F$ :

نلاحظ ان قيم  $F_{cal}=2,23$ ، و  $F_{tab}=4,08$  و بما ان  $F_{cal}$  أقل من  $F_{tab}$  اذن المعالم المختارة ليس لها تأثير و منه النموذج ليس له معنوية احصائية كلية ، و منه النموذج مرفوض .

**تحليل النموذج الثاني :**

1 - التحليل الاقتصادي : بما ان المعلمة تقدر بـ :  $TC = 14806.02$  فانها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، لان سعر الصرف له علاقة طردية مع رصيد الميزان التجاري ، فعند ارتفاع سعر الصرف سيؤدي بالضرورة الى حدوث فائض في الميزان التجاري والعكس . ومنه النموذج مقبول اقتصاديا .

2 - التحليل الاحصائي :

- اختبار معامل التحديد :

-  $R^2=0,42$  اي بنسبة 42% فان ذلك يعني ان سعر الصرف يؤثر على رصيد الميزان التجاري اي له قدرة تفسيرية قوية، اذن معامل الارتباط 0,64 أي 64% و منه النموذج له قوة ارتباط قوية ، و منه النموذج مقبول مبدئيا .

- اختبار ستودينت  $t$ : نلاحظ من الجدول المستخرج من برنامج  $eviews$  ان:

بالنسبة للمتغير  $tc$  :

فان قيم  $t_{cal}=5,38$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير له معنوية احصائية فردية .

بالنسبة للمتغير الثابت  $C$  :

نلاحظ أن  $t_{cal}=-0,92$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أقل من  $t_{tab}$  اذن المتغير الثابت ليس له معنوية احصائية فردية .

و منه النموذج مقبول .

- اختبار فيشر  $F$ :

نلاحظ ان قيم  $F_{cal}=28,94$ ، و  $F_{tab}=4,08$  و بما ان  $F_{cal}$  اكبر من  $F_{tab}$  اذن المعالم المختارة لها تأثير و منه النموذج له معنوية احصائية كلية ، و منه النموذج مقبول .

3 - التحليل القياسي :

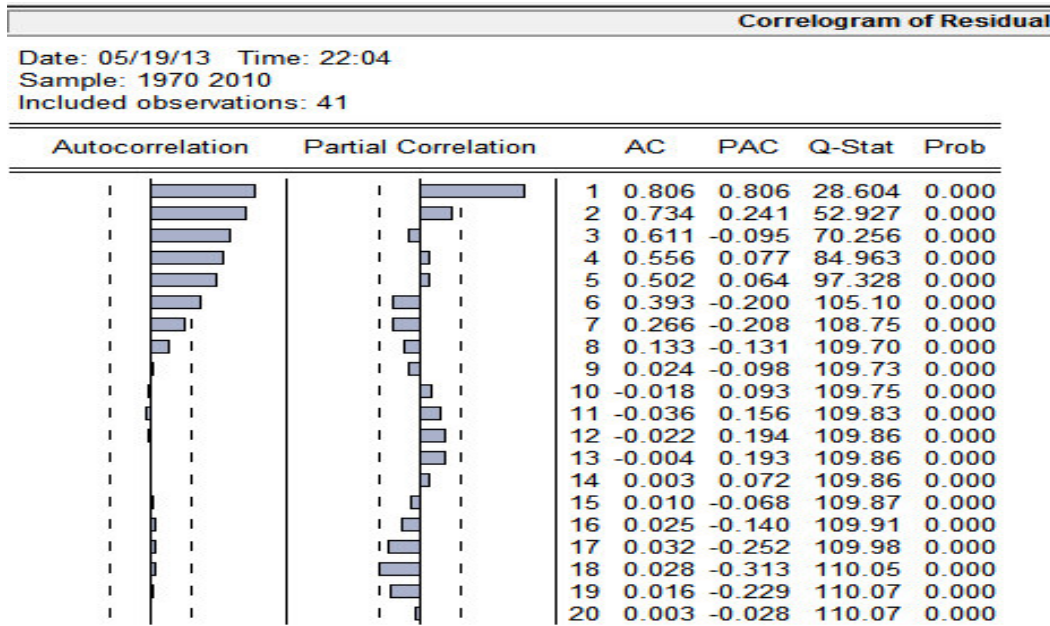
- اختبار الارتباط الذاتي : دربن وتسن

نلاحظ في هذا النموذج ان احصائية  $DW=0.66$  اذن يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الاخطاء اي هذه الاحصائية تقع في المجال بين  $[0, 1.44]$  ومن النموذج له ارتباط ذاتي بين الاخطاء ومنه النموذج مرفوض .

- دراسة الاستقرارية :

- دراسة استقرارية سلسلة البواقي :

بملاحظة تطور المعاملات الارتباط الذاتي للبواقي في الشكل التالي نجد انها تقع خارج مجال الثقة  $\left[ \frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right]$  اذن سلسلة البواقي غير مستقرة .  
الشكل رقم (03) : تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي .



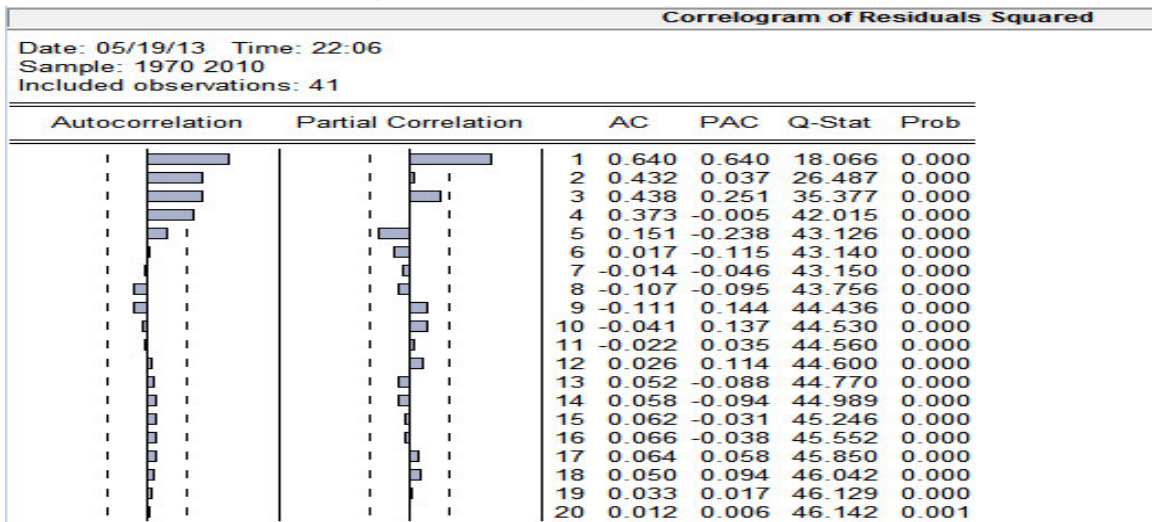
المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- دراسة استقرارية مربعات البواقي :

بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نلاحظ ان هذه المعاملات تقع كلها خارج

مجال الثقة  $\left[ \frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right]$  ، ومنه مربعات البواقي غير مستقرة ومنه النموذج مرفوض .

الشكل رقم (04) : تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي.



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

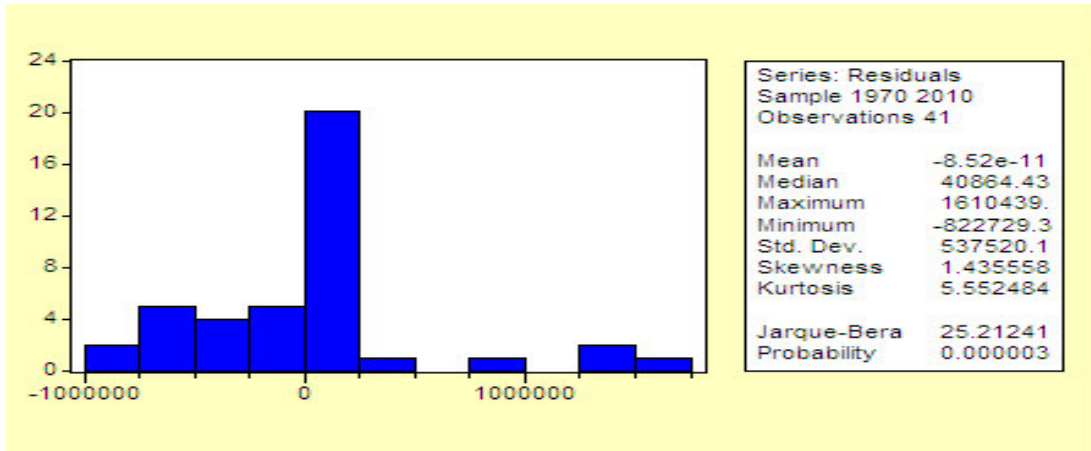
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

نلاحظ ان البواقي لا تتوزع طبيعيا لان احصائية جاك بيراساوي 25.21 اكبر من القيمة المجدولة

لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  ،

وعليه نقول ان البواقي تتوزع توزيعا غير طبيعيا ومنه النموذج مرفوض .

الشكل (05): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»  
 • اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (بروتش قودفراي)

جدول رقم (12) : اختبار (بروتش قودفراي)

### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	15.08665	Probability	0.000016
Obs*R-squared	18.41663	Probability	0.000100

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من خلال هذا الاختبار ان احصائية مضاعف لاقرونج التي تساوي 18.41 اكبر من القيمة الجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  هذا يعني لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار تجانس تباين الاخطاء :

- اختبار ARCH-LM :

جدول رقم (13) : اختبار ARCH-LM

### ARCH Test:

F-statistic	35.00713	Probability	0.000001
Obs*R-squared	19.18012	Probability	0.000012

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

من خلال هذا الاختبار وجدنا ان احصائية LM المحسوبة تساوي 19.18 اكبر من القيمة المجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 1 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(1) = 3.84$  وهذا معناه ان تباين الاخطاء غير متجانس ، ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار WHITE:

جدول رقم (14) : اختبار WHITE

#### White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	7.158315	Probability	0.002300
Obs*R-squared	11.21979	Probability	0.003661

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من هذا الاختبار ان احصائية WHITE المحسوبة تساوي 11.21 أكبر من القيمة المجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 2 ومعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  ، معنى هذا ان تباين الأخطاء غير متجانس و منه النموذج مرفوض.

تحليل النموذج الثالث :

1 - التحليل الاقتصادي :

بما ان المعلمة تقدر بـ :  $TC = 34940.66$  فانها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، لان سعر الصرف له علاقة طردية مع معدل الصادرات ، فعند ارتفاع سعر الصرف سيؤدي بالضرورة الى حدوث زيادة في معدل الصادرات. ومنه النموذج مقبول اقتصاديا.

2 - التحليل الاحصائي :

- اختبار معامل التحديد  $R^2$  :

-  $R^2 = 0,57$  اي بنسبة 57% فان ذلك يعني ان سعر الصرف يؤثر على معدل الصادرات اي له قدرة تفسيرية قوية، اذن معامل الارتباط 0,75 أي 75% ، والمتغيرات المهمة من الدراسة تمثل 25 % نستطيع اهمالها ، و منه النموذج له قوة ارتباط قوية ، اذن النموذج مقبول مبدئيا.

- اختبار ستودينت t: نلاحظ من الجدول المستخرج من برنامج eviews ان:

بالنسبة للمتغير tc :

فان قيم  $t_{cal} = 7,27$  المحسوبة و  $t_{tab} = 1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير له معنوية احصائية فردية.

بالنسبة للمتغير الثابت C :

نلاحظ أن  $t_{cal} = -1,05$  المحسوبة و  $t_{tab} = 1,68$  المجدولة و بما أن  $t_{cal}$  اقل من  $t_{tab}$  إذن المتغير الثابت ليس له معنوية إحصائية فردية .

و منه النموذج مقبول .

- اختبار فيشر F:

نلاحظ ان قيمة فيشر،  $F_{cal} = 52,94$ ، و  $F_{tab} = 4,08$  و بما ان  $F_{cal}$  اكبر من  $F_{tab}$  اذن المعالم المختارة لها تأثير و منه النموذج له معنوية احصائية كلية ، و منه النموذج مقبول.

3 - التحليل القياسي :

- اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء : دربن وتسن

نلاحظ في هذا النموذج ان احصائية  $DW = 0,24$  اذن يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الاخطاء اي هذه

الاحصائية تقع في المجال بين  $[0, 1.44]$ ، ومنه ان المتغيرات غير صالحة لتقدير هذا النموذج، اذن

النموذج له ارتباط ذاتي بين الاخطاء ومنه النموذج مرفوض .

- دراسة الاستقرارية :

- دراسة استقرارية سلسلة البواقي :

بملاحظة تطور المعاملات الارتباط الذاتي للبواقي في الشكل التالي نجد انها تقع خارج مجال الثقة  $\left[ \frac{-1,96}{\sqrt{t}}, \frac{1,96}{\sqrt{t}} \right]$  اذن سلسلة البواقي غير مستقرة ، ومنه النموذج مرفوض .

الشكل رقم (06) : تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي .

Correlogram of Residuals						
Date: 05/18/13 Time: 23:42						
Sample: 1970 2010						
Included observations: 41						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.773	0.773	26.342	0.000
		2	0.529	-0.171	38.984	0.000
		3	0.262	-0.217	42.161	0.000
		4	0.194	0.327	43.963	0.000
		5	0.198	0.070	45.889	0.000
		6	0.172	-0.244	47.380	0.000
		7	0.132	0.101	48.280	0.000
		8	0.082	0.103	48.639	0.000
		9	0.020	-0.244	48.661	0.000
		10	-0.009	0.053	48.665	0.000
		11	-0.022	0.160	48.693	0.000
		12	-0.024	-0.196	48.727	0.000
		13	-0.020	-0.008	48.752	0.000
		14	-0.017	0.216	48.772	0.000
		15	-0.014	-0.157	48.786	0.000
		16	-0.009	-0.090	48.791	0.000
		17	-0.005	0.260	48.793	0.000
		18	-0.003	-0.123	48.793	0.000
		19	-0.001	-0.207	48.794	0.000
		20	-0.001	0.339	48.794	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

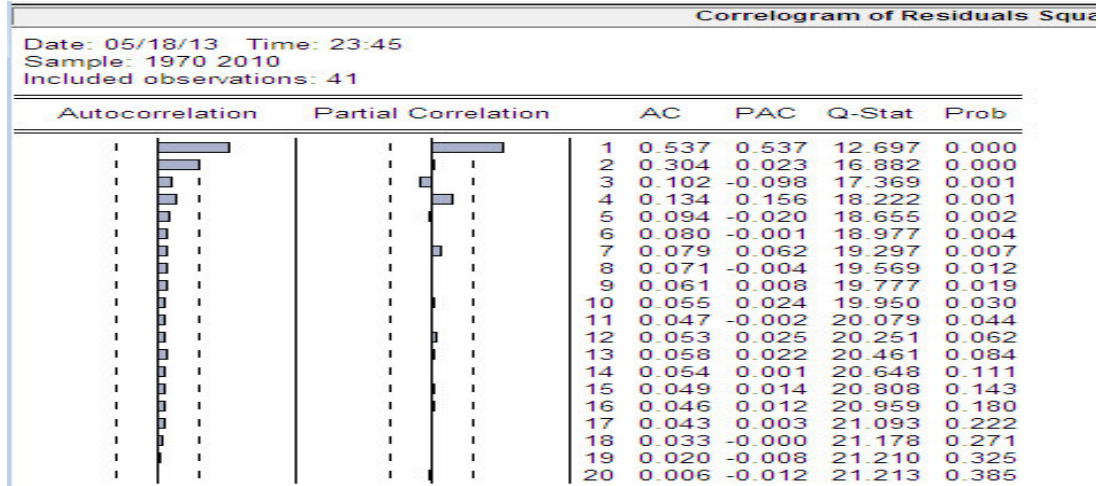
- دراسة استقرارية مربعات البواقي :

بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نلاحظ ان هذه المعاملات تقع خارج مجال

الثقة  $\left[ \frac{-1,96}{\sqrt{t}}, \frac{1,96}{\sqrt{t}} \right]$  ، ومنه مربعات البواقي غير مستقرة ومنه النموذج مرفوض.



الشكل رقم (07) : تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي.

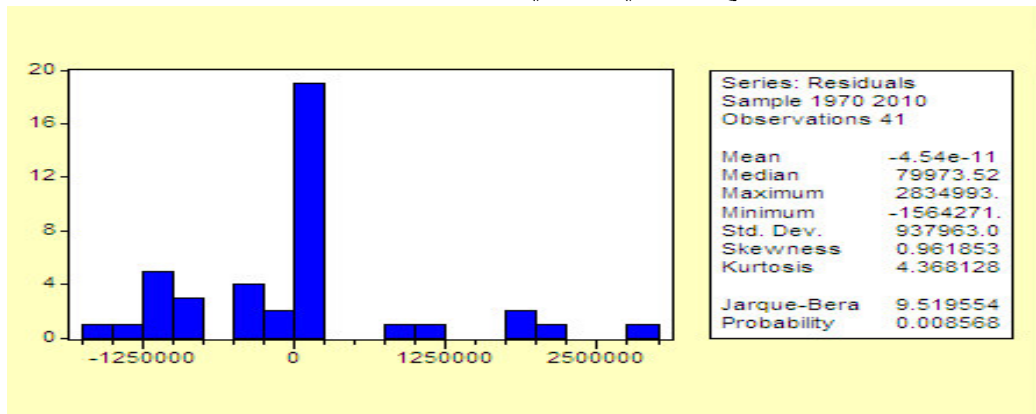


المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

نلاحظ ان البواقي لا تتوزع طبيعيا لان احصائية جاك بيراساوي 9.51 اكبر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  ، وعليه نقول ان البواقي تتوزع توزيعا غير طبيعيا ومنه النموذج مرفوض .

الشكل (08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (بروتش قودفراي)

جدول رقم (15) : اختبار (بروتش قودفراي)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	63.53191	Probability	0.000000
Obs*R-squared	31.75360	Probability	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من خلال هذا الاختبار ان احصائية مضاعف لاقرونج التي تساوي 31.75 اكبر من القيمة الجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  هذا يعني لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار تجانس تباين الاخطاء :

- اختبار ARCH-LM :

جدول رقم (16) : اختبار ARCH-LM

ARCH Test:			
F-statistic	17.56782	Probability	0.000159
Obs*R-squared	12.64604	Probability	0.000376

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

من خلال هذا الاختبار وجدنا ان احصائية LM المحسوبة تساوي 12.64 اكبر من القيمة الجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 1 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(1) = 3.84$  وهذا معناه ان تباين الاخطاء غير متجانس ، ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار WHITE:

جدول رقم (17) : اختبار WHITE

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	11.03786	Probability	0.000166
Obs*R-squared	15.06607	Probability	0.000535

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من هذا الاختبار ان احصائية WHITE المحسوبة تساوي 15.06 أكبر من القيمة الجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 2 ومعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  ، معنى هذا ان تباين الأخطاء غير متجانس و منه النموذج مرفوض.

تحليل النموذج الرابع :

1 - التحليل الاقتصادي : بما ان المعلمة تقدر بـ  $TC = -19879.89$  فانها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، لان سعر الصرف له علاقة عكسية مع معدل الواردات ، فعند ارتفاع سعر الصرف سيؤدي بالضرورة الى حدوث انخفاض في معدل الواردات . ومنه النموذج مقبول اقتصاديا.

2 - التحليل الاحصائي :

- اختبار معامل التحديد  $R^2$ :

-  $R^2=0,58$  اي بنسبة 58% فان ذلك يعني ان سعر الصرف يؤثر على معدل الواردات اي له قدرة تفسيرية قوية، اذن معامل الارتباط 0,76 أي 76% و منه النموذج له قوة ارتباط قوية، اذن النموذج مقبول مبدئيا.

- اختبار ستودينت  $t$ : نلاحظ من الجدول المستخرج من برنامج  $eviews$  ان:

بالنسبة للمتغير  $tc$  :

فان قيم  $t_{cal}=7,44$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير له معنوية احصائية فردية.

بالنسبة للمتغير الثابت  $C$  :

نلاحظ أن  $t_{cal}=-0,92$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  اقل من  $t_{tab}$  اذن المتغير الثابت ليس له معنوية احصائية فردية .

و منه النموذج مقبول .

- اختبار فيشر  $F$ :

نلاحظ ان قيم  $F_{cal}=55,36$ ، و  $F_{tab}=4,08$  و بما ان  $F_{cal}$  اكبر من  $F_{tab}$  اذن المعالم المختارة لها تأثير و منه النموذج له معنوية احصائية كلية ، و منه النموذج مقبول.

3 - التحليل القياسي :

- اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء: دربن وتسن

نلاحظ في هذا النموذج ان احصائية  $DW=0.7$  اذن يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الاخطاء اي هذه الاحصائية تقع في المجال بين  $[0, 1.44]$  ومن النموذج له ارتباط ذاتي بين الاخطاء ومنه النموذج مرفوض .

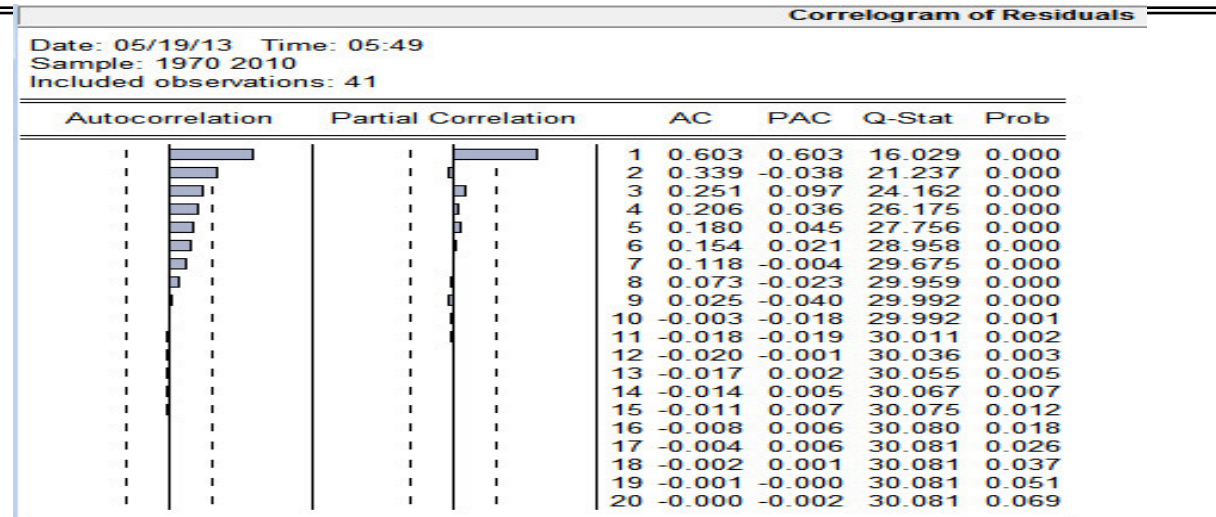
- دراسة الاستقرارية :

- دراسة استقرارية سلسلة البواقي :

بملاحظة تطور المعاملات الارتباط الذاتي للبواقي في الشكل التالي نجد انها تقع خارج مجال الثقة

اذن سلسلة البواقي غير مستقرة ، ومنه النموذج مرفوض.

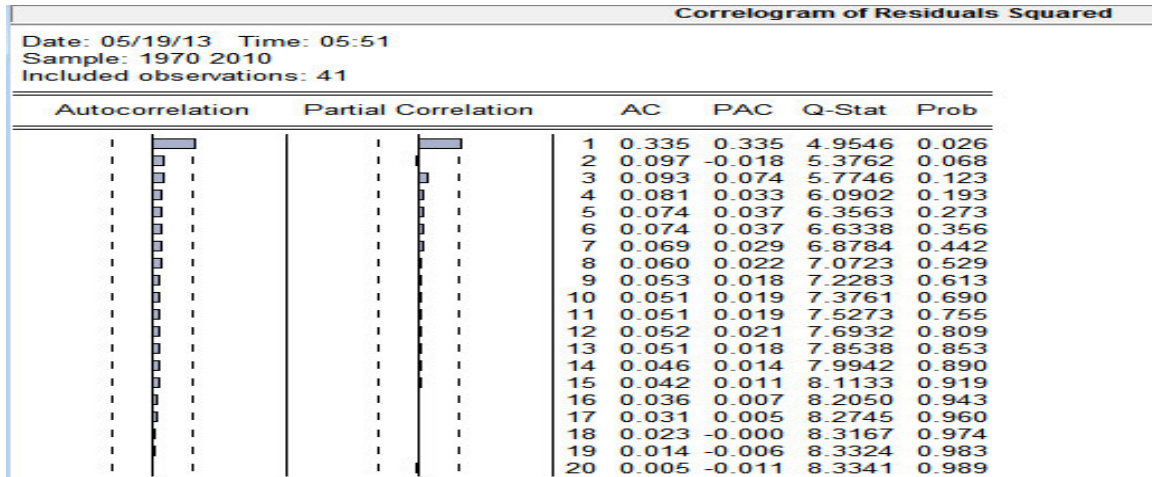
الشكل رقم (09) : تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي .



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- دراسة استقرارية مربعات البواقي :

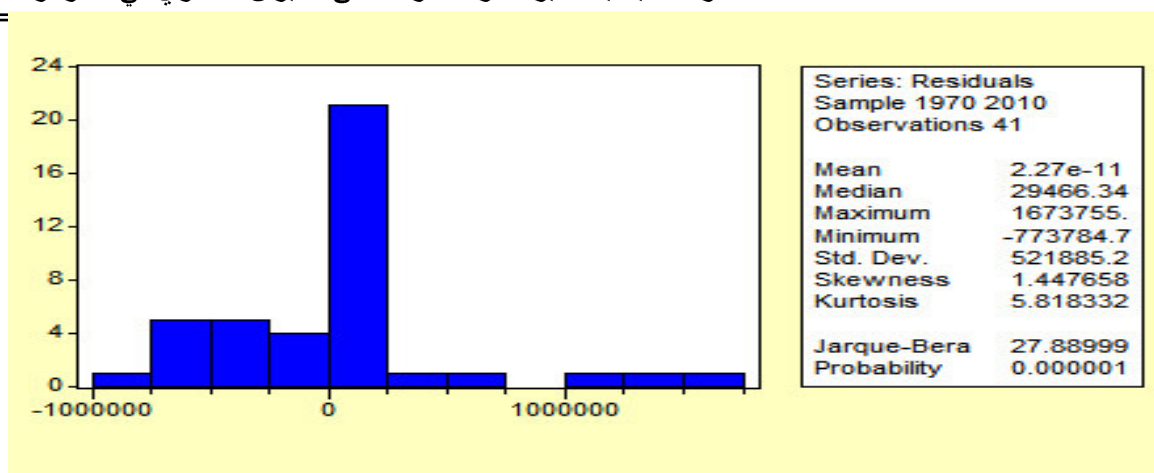
بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نلاحظ ان هذه المعاملات تقع كلها داخل مجال الثقة  $\left[ \frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right]$  ، ومنه مربعات البواقي مستقرة ومنه النموذج مقبول. الشكل رقم (10) : تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي.



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

نلاحظ ان البواقي لا تتوزع طبيعيا لان احصائية جاك بيراساوي 27.88 اكبر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  ، وعليه نقول ان البواقي تتوزع توزيعا غير طبيعيا ومنه النموذج مرفوض . الشكل (11): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (بروتش قودفراي)

جدول رقم (18) : اختبار (بروتش قودفراي)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	616.9262	Probability	0.000000
Obs*R-squared	39.80631	Probability	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من خلال هذا الاختبار ان احصائية مضاعف لاقرونج التي تساوي 39.80 اكبر من القيمة الجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  هذا يعني لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار تجانس تباين الاخطاء :

- اختبار ARCH-LM :

جدول رقم (19) : اختبار ARCH-LM

ARCH Test:			
F-statistic	378.9808	Probability	0.000000
Obs*R-squared	36.35475	Probability	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

من خلال هذا الاختبار وجدنا ان احصائية LM المحسوبة تساوي 36.35 اكبر من القيمة الجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 1 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(1) = 3.84$  وهذا معناه ان تباين الاخطاء غير متجانس ، ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار WHITE:

## جدول رقم (20) : اختبار WHITE

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	8.686541	Probability	0.000782
Obs*R-squared	12.86359	Probability	0.001610

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من هذا الاختبار ان احصائية WHITE المحسوبة تساوي 12.86 أكبر من القيمة المجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 2 ومعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2)=5.99$  ، معنى هذا ان تباين الأخطاء غير متجانس و منه النموذج مرفوض.

تحليل النموذج الخامس :

1 - التحليل الاقتصادي :

بما ان المعلمة تقدر بـ :  $LTC = 1.55$  فانها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، لان سعر الصرف له علاقة طردية مع معدل الصادرات ، فعند ارتفاع سعر الصرف سيؤدي بالضرورة الى حدوث زيادة في معدل الصادرات. ومنه النموذج مقبول اقتصاديا.

2 - التحليل الاحصائي :

- اختبار معامل التحديد  $R^2$  :

-  $R^2=0,87$  اي بنسبة 87% فان ذلك يعني ان سعر الصرف يؤثر على معدل الصادرات اي له قدرة تفسيرية قوية جدا، اذن معامل الارتباط 0,93 أي 93% ، و منه النموذج له قوة ارتباط قوية جدا ، اذن النموذج مقبول مبدئيا.

- اختبار ستودينت t: نلاحظ من الجدول المستخرج من برنامج eviews ان:

بالنسبة للمتغير tc :

فان قيم  $t_{cal}=16,17$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير له معنوية احصائية فردية.

بالنسبة للمتغير الثابت c :

نلاحظ أن  $t_{cal}=25,90$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  اكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير الثابت له معنوية احصائية فردية ، و منه النموذج مقبول .

- اختبار فيشر F:

نلاحظ ان قيمة فيشر ،  $F_{cal}=261,00$  ، و  $F_{tab}=4,08$  و بما ان  $F_{cal}$  اكبر من  $F_{tab}$  اذن المعالم المختارة لها تأثير و منه النموذج له معنوية احصائية كلية ، و منه النموذج مقبول.

3 - التحليل القياسي :

- اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء : دربن وتسن

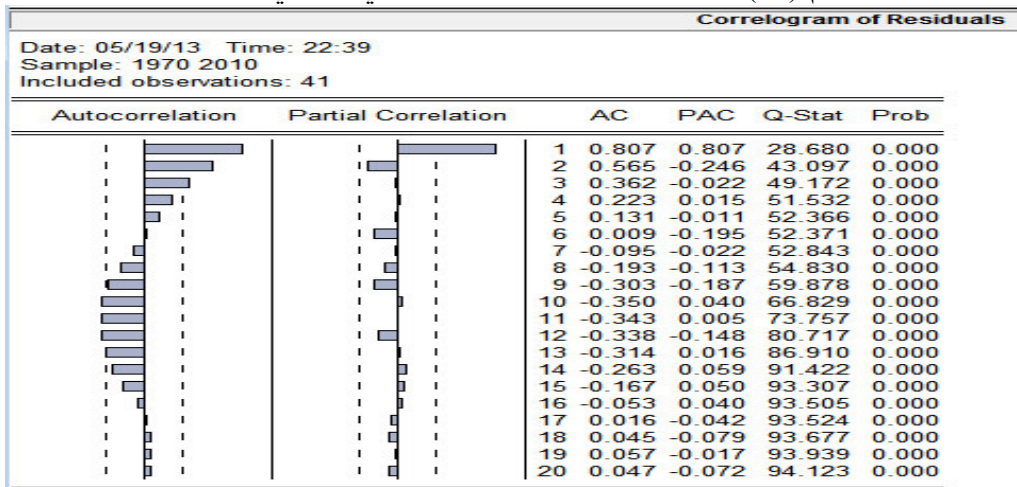
نلاحظ في هذا النموذج ان احصائية  $DW=0.18$  اذن يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الاخطاء اي هذه الاحصائية تقع في المجال بين  $[0, 1.44]$  ،ومنه ان المتغيرات غير صالحة لتقدير هذا النموذج، اذن النموذج له ارتباط ذاتي بين الاخطاء ومنه النموذج مرفوض .

- دراسة الاستقرارية :

- دراسة استقرارية لسلسلة البواقي :

بملاحظة تطور المعاملات الارتباط الذاتي للبواقي في الشكل التالي نجد انها تقع خارج مجال الثقة  $\left[ \frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right]$  اذن سلسلة البواقي غير مستقرة ، ومنه النموذج مرفوض .

الشكل رقم (12) : تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي .

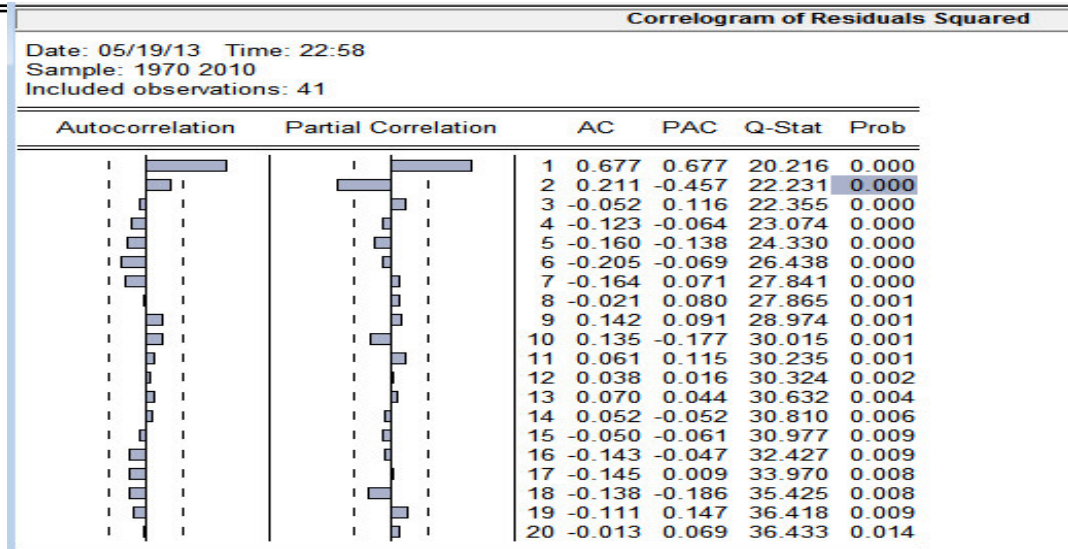


المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- دراسة استقرارية مربعات البواقي :

بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نلاحظ ان هذه المعاملات تقع خارج مجال الثقة  $\left[ \frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right]$  ، ومنه مربعات البواقي غير مستقرة ومنه النموذج مرفوض .

الشكل رقم (13) : تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي .

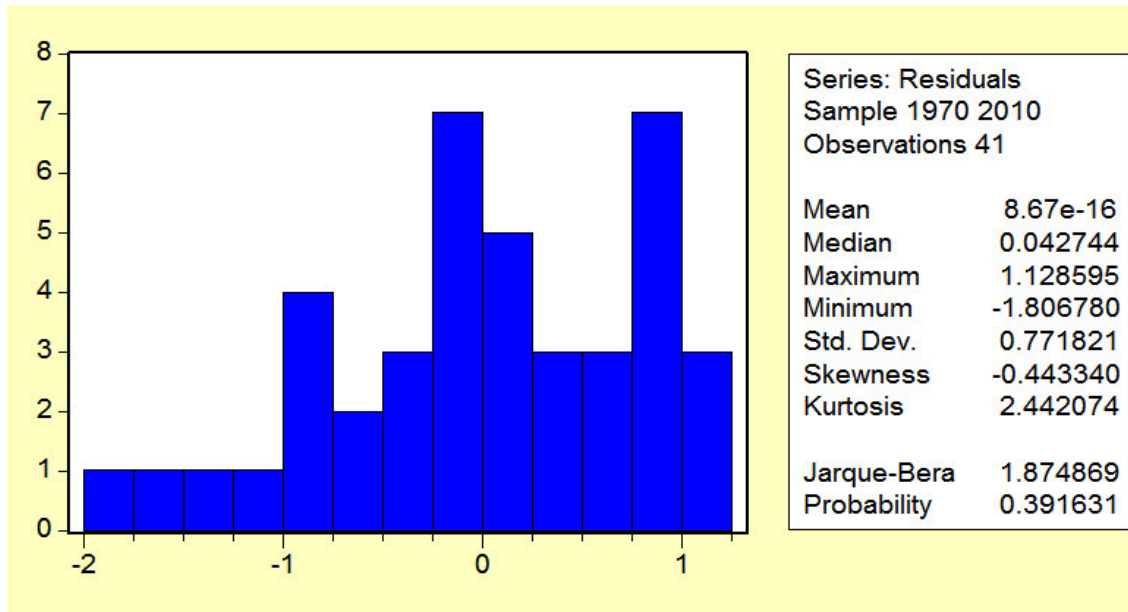


المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

نلاحظ ان البواقي لا تتوزع طبيعيا لان احصائية جاك بيراساوي 1.87 اقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  ، وعليه نقول ان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ومنه النموذج مقبول .

الشكل (14): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (بروتش قودفراي)

جدول رقم (21) : اختبار (بروتش قودفراي)



**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**

F-statistic	50.38909	Probability	0.000000
Obs*R-squared	29.98955	Probability	0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من خلال هذا الاختبار ان احصائية مضاعف لاقرونج التي تساوي 29.98 اكبر من القيمة الجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  هذا يعني لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار تجانس تباين الاخطاء :

- اختبار ARCH-LM :

جدول رقم (22) : اختبار ARCH-LM

**ARCH Test:**

F-statistic	55.71715	Probability	0.000000
Obs*R-squared	23.78098	Probability	0.000001

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

من خلال هذا الاختبار وجدنا ان احصائية LM المحسوبة تساوي 23.78 اكبر من القيمة الجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 1 ، وبمعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(1) = 3.84$  وهذا معناه ان تباين الاخطاء غير متجانس ، ومنه النموذج مرفوض .

- اختبار WHITE:

جدول رقم (23) : اختبار WHITE

**White Heteroskedasticity Test:**

F-statistic	0.454229	Probability	0.638340
Obs*R-squared	0.957293	Probability	0.619621

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج «Eviews»

نلاحظ من هذا الاختبار ان احصائية WHITE المحسوبة تساوي 0.95 أقل من القيمة الجدولة لكاي مربع بدرجة حرية 2 ومعنوية 0.05 ،  $X^2_{0.05}(2) = 5.99$  ، معنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس و منه النموذج مقبول.

تحليل النموذج السادس :

1 - التحليل الاقتصادي :

بما ان المعلمة تقدر بـ :  $LTC = 1.35$  فانها غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، لان سعر الصرف له علاقة عكسية مع معدل الواردات ، ومنه النموذج مرفوض اقتصاديا.

2 - التحليل الاحصائي :

- اختبار معامل التحديد  $R^2$  :

-  $R^2=0,87$  اي بنسبة 87% فان ذلك يعني ان سعر الصرف يؤثر على معدل الصادرات اي له قدرة تفسيرية قوية جدا، اذن معامل الارتباط 0,93 أي 93% ، و منه النموذج له قوة ارتباط قوية جدا ، اذن النموذج مقبول مبدئيا.

- اختبار ستودينت t: نلاحظ من الجدول المستخرج من برنامج eviews ان:

بالنسبة للمتغير tc :

فان قيم  $t_{cal}=16,69$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير له معنوية احصائية فردية.

بالنسبة للمتغير الثابت c :

نلاحظ أن  $t_{cal}=32,05$  المحسوبة و  $t_{tab}=1,68$  المجدولة و بما ان  $t_{cal}$  أكبر من  $t_{tab}$  اذن المتغير الثابت له معنوية احصائية فردية ، و منه النموذج مقبول .

- اختبار فيشر F:

نلاحظ ان قيمة فيشر ،  $F_{cal}=278,82$  ، و  $F_{tab}=4,08$  و بما ان  $F_{cal}$  أكبر من  $F_{tab}$  اذن المعالم المختارة لها تأثير و منه النموذج له معنوية احصائية كلية ، و منه النموذج مقبول.

## خلاصة

كان الاقتصاد الجزائري تحت الرقابة التامة للدولة ، حيث أدى نظام تسيير العلاقات الاقتصادية و التجارية بهذه الطريقة ، إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر الصرف أن يؤثر على تطور الاقتصاد ، و نتيجة لذلك وجدت الجزائر نفسها أمام مشكلة المغالاة في قيمة الدينار و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتي تم إنتاجها في الخارج ، و بدأت عملية التخفيض كحتمية لابد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، فبعد التوجه إلى مؤسستي بريتون وودز قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض.

تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات ، و يعود ذلك إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة ، و تحرير سعر صرف الدينار بعد تخفيض قيمته و هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي و عودة تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

و ما يزال قطاع المحروقات بشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى أنه يساهم بأكثر من 95 % من إيرادات الصادرات الجزائرية ، و التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية معظمها في أوروبا ، و لسعر الصرف له علاقة طردية مع رصيد الميزان التجاري و عند استخدامنا لبرنامج eviews وجدنا أن معطياتنا لا تتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري.

يتمثل الهدف الأساسي من بحثنا في إيجاد ما مدى تأثير التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري و إيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و باستعمال المعطيات المتحصل عليها.

يعرف سعر الصرف على أنه "سعر عملة ما مقوماً بعملة أخرى" كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة. إذ تبين لنا من خلال الدراسة وعلى سبيل المثال أن له أثر كبير على أسعار التصدير والاستيراد وبالتالي على عرض وطلب السلع والخدمات. يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة على تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبعد هذه الدراسة البسيطة التي قمنا بها نستطيع اختبار الفرضيات المنطلق منها في البداية .

## 1 اختبار الفرضيات:

- من بين تعاريف سعر الصرف هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بسعر الصرف 1 \$ = 73 دج، أي أن الدولار يتم تحويله إلى 73 دج. فقد تحقق صدق الفرضية الأولى، أي أن عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى .
- علاقة سعر الصرف بالصادرات و الواردات : لسعر الصرف علاقة طردية مع الصادرات و عكسية مع الواردات، وبما أن ذلك لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري يعني ذلك عدم تحقق صدق الفرضيتين الثانية والثالثة؛
- علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري يساهم سعر الصرف في توازن الميزان التجاري، وهو يقوم بتخلصه من العجز والفائض وتكون هذه العملية عن طريق سياسات تتبعها الدولة ومن بين هذه السياسات وهي سياسة تخفيض قيمة العملة التي اتبعتها الجزائر وعالجت بها ميزانها التجاري، والفرضية صحيحة .

## 2 نتائج البحث:

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.
- يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع في النظام المتبع في الدولة.

- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصةً فيما يخص الصادرات. إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.
- أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف.
- إن النماذج المتوصل إليها لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري.

### 3 إقتراحات:

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج.
- القضاء على الأسواق الموازية بتخفيض سعر العملة. وضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية.

### 4 آفاق الدراسة:

- رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:
- دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.
  - دراسة قياسية لتخفيض قيمة العملة الدينار على الميزان التجاري.
  - اثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

## المراجع باللغة العربية:

## الكتب:

1. الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
2. امثال محمد محسن، محمد علي احمد، مبادئ الاستدلال الإحصائي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
3. بوخاري لخلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2010.
4. حشيش أحمد عادل، شهاب مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
5. حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
6. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
7. خزار محمد، محاضرات في الاقتصاد القياسي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000-2001.
8. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994.
9. ساكر محمد العربي، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006.
10. سيد عابد محمد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
11. شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
12. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلأوي، عمان، 2002.
13. عطون مروان، اسعار صرف العملات، ازمانات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر، 1992.
14. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
15. غرس الدين محمد، جاد الله ياسر محمد، مدخل الى الاقتصاد القياسي، 2005.
16. قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
17. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.
18. محمود يونس محمد، نجا علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

1. أويابة صالح ، أثر التغيير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -  
1990-2009 - ، مذكرة شهادة الماجستير ، تخصص التجارة الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية و  
التجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بغرداية ، 2010 - 2011.
2. الحبيب عبد الكامل ، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -،  
مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و  
التجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
3. بن بريكة الزهرة ، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف - دراسة حالة الجزائر -  
1993 - 2006 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير  
منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد  
خضير ، بسكرة، 2006-2007.
4. بن شلاط مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ، رسالة مقدمة  
ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد  
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بشار، 2005 - 2006.
5. بن طيرش عطاء الله ، أثر تغيير سعر الصرف على تحديد التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر  
-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية  
وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010 - 2011 .
6. درقال يمينية ، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختبار فرضية التعديل الزائد في  
دول المغرب العربي - ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،  
تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،  
تلمسان، 2010 - 2011.
7. سيدي ولد عبد الله ، أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في ظل تطبيق سياسات الإصلاح  
الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا - ( 1992-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،  
تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،  
سطيف، 2006-2007.
8. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج  
النقدي في الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية،  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

9. علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 - 2003 .

10. عناني السعيد، أثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها - حالة مؤسسة

الملح بسكرة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005 - 2006 .

11. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية - على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

12. موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة

تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

13. هجيرة عبد الجليل، أثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -،

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012.

14. هتهات سعيد، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005 - 2006 .

15. لعروق حنان، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مكملة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص مالية و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005 .

## المجــــــــــــــــلات:

16. العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي،

المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 /نوفمبر/ 2003.

17. آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد

09، جامعة تبسة- الجزائر، 2011.

18. تومي صالح، شقبق عيسى، المنتجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1970،

مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 04، 2006.



---

19. راتول محمد ،"الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم"،مجلة اقتصاديات

شمال إفريقيا ،جامعة الجزائر،العدد 4.

20. الساعدي حسون صبحي ، عياد حماد عبد ،"اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات

الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤؤس الاموال في بلدان مختارة "،مجلة جامعة الانبار للعلوم

الاقتصادية و الادارية ،المجلد 4،العدد7، 2011.

21. CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE ET DES STATISTIQUE Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période: 1963–2010 .

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	تنظيم سوق الصرف	(01)
31	مقاومة التضخم بالإعتماد على سياسة سعر الصرف	(02)
106	تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الثاني	(03)
107	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الثاني	(04)
107	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني	(05)
110	تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الثالث	(06)
110	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الثالث	(07)
111	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث	(08)
113	تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الرابع	(09)
113	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الرابع	(10)
114	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الرابع	(11)
116	تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج الخامس	(12)
117	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي للنموذج الخامس	(13)
117	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخامس	(14)

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	هيكل ميزان المدفوعات الدولية	(01)
69	تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر	(02)
74	الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10	(03)
140	تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات خلال الفترة بين 1970-1980	(04)
141	تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات خلال الفترة بين 1981-2000	(05)
142	تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية الواردات خلال الفترة بين 2001-2010	(06)
144-143	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-2009	(07)
145	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-2009	(08)
147-146	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2009	(09)
148	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2009	(10)
97	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الإنحدار	(11)
108	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقيروتش قودفراي للنموذج الثاني	(12)
108	اختبار ARCH-LM للنموذج الثاني	(13)
108	اختبار WHITE للنموذج الثاني	(14)
111	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقيروتش قودفراي للنموذج الثالث	(15)
111	اختبار ARCH-LM للنموذج الثالث	(16)
112	اختبار WHITE للنموذج الثالث	(17)
114	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقيروتش قودفراي للنموذج الرابع	(18)
114	اختبار ARCH-LM للنموذج الرابع	(19)
115	اختبار WHITE للنموذج الرابع	(20)
118	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقيروتش قودفراي للنموذج الخامس	(21)
118	اختبار ARCH-LM للنموذج الخامس	(22)
118	اختبار WHITE للنموذج الخامس	(23)

## فهرس المحتويات

الصفحة	
.I	كلمة شكر و تقدير
.II	ملخصات
أ-ب-ج-د-ه-و	مقدمة عامة
36-2	<b>الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف</b>
2	تمهيد الفصل الأول
10-3	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
6-3	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف و أشكاله
8-6	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف و وظائفه
10-8	المطلب الثالث: كيفية تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه
24-11	<b>المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له</b>
16-11	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
22-17	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
24-23	المطلب الثالث: العوامل المحددة لاختيار نظام سعر الصرف في الدول النامية
30-25	<b>المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي</b>
26-25	المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي و خصائصه
28-27	المطلب الثاني: المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف وأهم العملات المتداولة دوليا
30-28	المطلب الثالث: تصنيفات سوق الصرف الأجنبي و وظائفه
36-30	<b>المبحث الرابع: سياسات سعر الصرف</b>
30	المطلب الأول: مفهوم سياسة الصرف
32-30	المطلب الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف
35-32	المطلب الثالث: أدوات سياسة سعر الصرف
36	خلاصة الفصل الأول
64-38	<b>الفصل الثاني: عموميات حول ميزان المدفوعات وعلاقة الميزان</b>

التجاري	بسر الصرف
تمهيد الفصل الثاني	38
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	45-39
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته	40-39
المطلب الثاني: عناصر (هيكل) ميزان المدفوعات	44-40
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات	45
المبحث الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته	55-46
المطلب الأول: مفهوم التوازن لميزان المدفوعات وأنواعه	47-46
المطلب الثاني: مفهوم الاختلال ميزان المدفوعات وأنواعه، أسبابه	51-47
المطلب الثالث: أساليب تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات	55-51
المبحث الثالث: ماهية الميزان التجاري	57-56
المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري	56
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات و الواردات	57-56
المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي للميزان التجاري	57
المبحث الرابع: دور سعر الصرف على الميزان التجاري	63-58
المطلب الأول: تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري	60-58
المطلب الثاني: آلية عمل الأسعار الصرف المتغيرة على الميزان التجاري	60
المطلب الثالث: دور تغيرات قيمة العملة (رفع أو تخفيض) على الميزان التجاري	63-61
خلاصة الفصل الثاني	64
الفصل الثالث : دراسة قياسية لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر	122-66
تمهيد الفصل الثالث	66

83-67	المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر
72-67	المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري
80-72	المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر
83-80	المطلب الثالث: سوق الصرف في الجزائر
91-84	المبحث الثاني: الميزان التجاري الجزائري
85-84	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري و الصادرات و الواردات ومعدل تغطية الواردات
87-85	المطلب الثاني: تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري الجزائري
91-87	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية
103-92	المبحث الثالث: مفاهيم نظرية للاقتصاد القياسي
95-92	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي
99-95	المطلب الثاني: النماذج الانحدارية
103-99	المطلب الثالث: مشاكل تقدير النماذج الانحدار و حلولها
121-103	المبحث الرابع: بناء نموذج رياضي لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر
103	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج
104-103	المطلب الثاني: تقدير النماذج
119-105	المطلب الثالث: تحليل النتائج و تشخيص النماذج
120	خلاصة الفصل الثالث
123-122	خاتمة عامة
128-125	قائمة المراجع
130	فهرس الأشكال

131	فهرس الجداول
134-132	فهرس المحتويات
153-136	الملاحق

Bc	M	X	TC	السنوات/المتغيرات
- 1225	6205	4980	4.937060004	1970
- 1820	6028	4208	4.912638337	1971
- 840	6694	5854	4.480514953	1972
- 1397	8876	7479	3.962495412	1973
981	16822	17803	4.180749999	1974
- 6721	23673	16952	3.949408332	1975
- 1419	22123	20704	4.163824999	1976
- 5384	29474	24090	4.146758332	1977
- 10155	34439	24284	3.965899999	1978
5633	32378	38011	3.837449999	1979
39819	40519	59953	4.315808332	1980
8744	48639	57383	4.592191666	1981
3387	49310	52698	4.788799999	1982
3671	49784	53455	4.983375	1983
7853	51254	59108	5.0278	1984
1534	49495	51029	4.702316667	1985
- 6561	43393	36832	4.849741667	1986
5697	34151	39848	5.914766667	1987
4631	43425	48057	7.608558333	1988
- 1826	70073	68246	8.95708333	1989
14515	86769	101284	18.472875	1990
80135	139257	219391	21.836075	1991
52096	180141	232237	23.34540667	1992
30464	205463	235928	35.05850083	1993
- 37228	340137	302909	47.66272667	1994
- 24923	513193	488270	54.74893333	1995
233973	498130	732103	57.70735	1996
230935	501582	732517	58.73895833	1997
47544	552359	599903	66.573875	1998
224157	610527	834684	75.25979167	1999
968941	689584	1658525	77.21502083	2000
710113	767888	1478001	79.6819	2001
543388	957039	1500427	77.394975	2002
830173	1060900	1891073	72.06065	2003



الملحق رقم 1 : جدول البيانات

992738	1319158	2311896	73.27630833	2004
1880922	1493645	3374567	72.64661667	2005
2408466	1558539	3967005	69.2924	2006
2255901	1916829	4172730	64.5828	2007
2570637	2572033	5142670	72.64741667	2008
428015	2854805	3282820	74.38598333	2009
1232939	3011807	2244746	72.93788333	2010

TC : سعر الصرف بوحدة مليون دينار جزائري

M : الواردات بوحدة مليون دينار جزائري

X : الصادرات بوحدة مليون دينار جزائري

BC : رصيد الميزان التجاري بوحدة مليون دينار جزائري

مصدر معطيات سعر الصرف (TC) : من البنك المركزي.

و مصدر معطيات (X,M,BC) : من المديرية العامة للجمارك.

جدول رقم ( 04 ) يمثل تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري ومعدل تغطية

الواردات خلال الفترة (1970-1980)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات FOB	الواردات CAF	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
1970	4980	6205	- 1225	% 80
1971	4208	6028	- 1820	% 70
1972	5854	6694	- 840	% 87
1973	7479	8876	- 1397	% 84
1974	17803	16822	981	% 106
1975	16952	23673	- 6721	% 72
1976	20704	22123	- 1419	% 94
1977	24090	29474	- 5384	% 82
1978	24284	34439	- 10155	% 71
1979	38011	32378	5633	% 117
1980	59953	40519	39819	% 148

المصدر : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, Période: 1963-2010  
CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE ET DES STATISTIQU

جدول رقم ( 05 ) : يمثل تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل تغطية

خلال الفترة (1981-2000)

الواردات

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات FOB	الواردات CAF	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
1981	57383	48639	8744	% 118
1982	52698	49310	3387	% 107
1983	53455	49784	3671	% 107
1984	59108	51254	7853	% 115
1985	51029	49495	1534	% 103
1986	36832	43393	- 6561	% 85
1987	39848	34151	5697	% 117
1988	48057	43425	4631	% 111
1989	68246	70073	- 1826	% 97
1990	101284	86769	14515	% 117
1991	219391	139257	80135	% 158
1992	232237	180141	52096	% 129
1993	235928	205463	30464	% 115
1994	302909	340137	- 37228	% 89
1995	488270	513193	- 24923	% 95
1996	732103	498130	233973	% 147
1997	732517	501582	230935	% 146
1998	599903	552359	47544	% 108
1999	834684	610527	224157	% 137
2000	1658525	689584	968941	% 240

المصدر:

CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE ET DES STATISTIQU des échanges extérieurs de l'Algérie ,

Période : 1963-2010

جدول رقم ( 06 ): يمثل تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري و معدل

التغطية خلال فترة (2001-2010).

التغطية

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات FOB	الواردات CAF	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2001	1478001	767888	710113	192 %
2002	1500427	957039	543388	157 %
2003	1891073	1060900	830173	178 %
2004	2311896	1319158	992738	175 %
2005	3374567	1493645	1880922	226 %
2006	3967005	1558539	2408466	225 %
2007	4172730	1916829	2255901	218 %
2008	5142670	2572033	2570637	200 %
2009	3282820	2854805	428015	115 %
2010	2244746	3011807	1232939	141 %

المصدر : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie , Période : 1963-2010  
CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE ET DES STATISTIQU

## جدول رقم ( 07 ) : يمثل الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

الوحدة: مليون دج

السلع السنوات	مواد استهلاكية	آلات ومواد تجهيز	تموينات صناعية	مواد غذائية	عتاد نقل	وقود ومواد تشحيم	مواد مختلفة
1970	484	1813	2422	680	691	112	3
1971	341	1849	2256	1848	551	180	3
1972	400	1927	2449	1139	650	125	4
1973	678	2377	3325	1218	1155	118	5
1974	1117	4036	7120	3544	1730	196	11
1975	1457	6922	7548	4633	2831	347	17
1976	1114	6670	6527	3595	3919	381	21
1977	1601	9442	9170	4488	4434	335	4
1978	1798	11501	10655	5029	5026	422	8
1979	1778	10660	10835	5174	3371	550	10
1980	2697	11324	13680	7872	4176	854	6
1981	3193	11831	17469	8399	7034	847	7
1982	3759	11983	17256	8745	7314	317	10
1983	3959	12854	17693	9209	5062	881	124
1984	3202	12029	21627	7833	5626	894	45
1985	2714	12492	18517	9728	5250	712	78
1986	2854	10970	16798	7261	4842	619	50
1987	1821	7631	13730	7096	3136	643	96
1988	2327	10043	17774	9296	3272	668	47
1989	4191	15786	25197	19965	4075	707	151
1990	3980	26415	26867	16907	11707	840	301
1991	5572,1	38966	50555	30860,4	9887,6	3392,8	7,4
1992	5567,1	34178,4	82793	50695,6	12715,6	2379,5	217,4
1993	3535,4	40366,4	98353	47555,3	12235,4	2679	309,8
1994	4881,5	49551,5	164998	93515,3	24428,5	1761,8	1005,4
1995	13001,8	90344,9	236944	132963	34397,3	5137,6	404,4
1996	12693,5	78819,2	215457	136859,8	48757,5	5529,3	209,3
1997	14172	81032	214485	139424	45057,9	7366,2	43,2
1998	20160,7	104797,8	218713	148799	52631,4	7256,7	.....
1999	11443,5	119188,7	252504	169643	47619,2	10248	.....
2000	57500,5	163997,0	201889,6	167013,1	90502,5	9427,5	5,5

الملحق رقم 1 : جدول البيانات

8,3	10271,4	82050,5	169992,2	244098,4	193536,0	64855,6	2001
-	14418715	18128	33038	490298	34452	17287	2002
-				383509,4	200206,1	163447,3	2003
-	15536,5	-	259428,6	512186,5	-	200206,1	2004
-	17748,4	-	263207,8	620175	-	227966,4	2005
-	21652,8	-	276026,2	619446,4	-	218736,9	2006
-	42353,6	-	331075,3	670036,5	-	250748,7	2007
-	-	-	554939,5	1098632,2	-	358475,5	2008
-	39929,2	-	4264212	1101145,8	-	4469313	2009

المصدر: صالح تومي، عيسى شقبقب ، المنتجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1970،  
جامعة الجزائر، ص ص: 38-39.

جدول رقم ( 08 ) : يمثل الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دج

معدات نقل	السلع الاستهلاكية	آلات وسلع التجهيز	الطاقة و المحروقات	التموين الصناعي	مواد غذائية	
72	42	25	3456	427	957	1970
36	41	42	6206	277	872	1973
17	15	2	23445	405	526	1977
1	20	5	51715	476	431	1980
92	12	17	63299	863	281	1985
6	26	16	34003	761	123	1986
371	154	510	68927	1711	264	1989
107	187	547	118600	2216	450	1990
38	695	356	227782	8077	2265	1993
72	520	434	3072301	10791	1159	1994
2356	7655	8833	5666161	183729	20022	1998
16810	9246	29418	8112665	216853	20172	1999
19244	2961	26646	1428968	442620	22205	2001
1135289	838489	2473901	1454000	2966147	2044803	2002
-	-	-	2276827	35821,7	4749	2004
-	-	-	3895739,1	-	53271	2006
-	2420,2	-	5494727,2	-	-	2008
-	3563,8	-	3230052,0	1818,2	-	2009

المصدر: صالح تومي، عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص ص: 38-39.

جدول رقم ( 09 ) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الوحدة: مليون دينار جزائري

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات الطول
139.144	13,655 %24,7	116.009 %23,1	121,804 %24,4	127,813 %24,9	84,057 %24,7	52,267 %25,5	45,686 %24,2	29,895 %21,4	20,140 %23	فرنسا
60.486	49,673 %9,3	43,335 %8,6	45,663 %9,2	49,609 %9,7	33,125 %9,7	22,310 %10,9	27,092 %14,4	18,171 %13	10,787 %12	ايطاليا
51.290	58,253	53,171	50,960	67,451	48,527	30,592	20,780	13,311	10,040	لوم أ
47.229	37,892	27,860	32,744	35,171	18,292	10,941	16,386	18,171	9,832	المانيا
33,824	32,150	34,851	61,067	43,927	31,880	21,605	18,131	10,763	4,756	اسبانيا
23,767	-	18,389	13,119	17,402	8,984	8,767	8,383	-	-	اليابان
25,712	30,734	28,235	19,461	21,532	13,552	5,784	3,910	3,722	2,833	كندا
15,292	-	-	11,102	12,025	-	-	3,421	6,823	4,013	الصين
12,855	14,217	13,116	11,729	11,749	7,968	3,822	5,572	-	-	بلجيكا
14,570	14,706	16,198	11,051	7,403	4,670	2,778	2,110	-	-	بريطانيا
22,500	24,131	18,123	17,422	14,510	8,857	2,848	2,848	-	-	تركيا
1,669	741	896	4,352	6,792	4,898	2,857	2,694	1,839	805	تونس
499	548	377	2,259	2,449	4,265	1,977	2,111	1,272	507	المغرب
105	96	105	88	94	181	130	51	-	-	ليبيا
4,359	7,974	13,870	1,953	1,481	961	262	395	413	155	سوريا
679	1,329	2,133	2,797	2,205	1,125	1,125	1,222	-	-	مصر



الملحق رقم 1 : جدول البيانات

الدول/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	العربية السعودية
فرنسا	162.661	185.152	214.969	250.264	295.538	328.137	317.122	308.355	465.890	446,85	
ايطاليا	61.409	80.324	90.772	98.587	111.397	111.819	136.676	160.863	308.790	267,867	
لوم أ	78.687	79.150	92.689	54.574	77.180	99.314	103.181	160.863	157.883	145,389	
ألمانيا	53.424	60.963	67.989	68.070	86.332	93.739	107.252	106.158	173.899	199,646	
اسبانيا	41.108	40.319	49.643	57.462	63.546	70.991	74.587	119.494	209.205	213,901	
اليابان	20.557	-	29.693	29.441	47.320	57.301	51.551	141.416	101.365	86,622	
كندا	26.339	20.019	26.721	23.555	20.585	16.667	19.793	71.173	69.901	30,474	
الصين	-	-	27.230	40.116	65.997	97.809	124.047	10.033	292.560	341,689	
بلجيكا	17.977	20.352	22.921	24.921	35.322	31.077	38.380	159.720	63.352	56,293	
بريطانيا	15.819	19.346	24.326	31.800	28.117	26.246	28.045	40.365	46.055	52,366	
تركيا	21.542	29.234	31.286	33.883	42.109	44.452	51.634	24.861	96.665	126,769	
تونس	3.212	4.529	8.156	7.068	7.068	7.956	10.568	-	-	-	
المغرب	306	471	1.391	1.520	2.687	3.652	3.623	-	-	-	
ليبيا	128	251	140	173	272	198	15	-	-	-	
سوريا	1.948	1.894	10.060	8.596	3.812	2.656	1.991	-	-	-	
مصر	1.748	2.238	4.667	10.582	12.014	10.369	14.362	-	-	11.456	

المصدر: الحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص ص: 166-167

## جدول رقم ( 10 ) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دينار جزائري

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
197.437	110.119	163.336	147.425	111.737	65.015	52.659	53.988	39.203	19.381	إيطاليا
117.756	90.981	126.613	113.582	82.837	51.972	38.163	34.732	40.717	20.694	الوم أ
115.318	100.108	124.746	97.299	70.451	49.450	40.058	45.564	44.249	17.463	فرنسا
89.178	57.709	71.073	56.480	33.326	23.997	16.113	18.918	16.015	6.057	اسبانيا
68.502	48.287	66.698	64.449	51.818	32.323	18.611	20.033	-	-	هولندا
27.148	21.494	26.981	26.981	11.748	6.116	3.753	742	-	-	كندا
40.596	34.684	46.211	38.407	16.752	1.835	171	611	993	1.614	تركيا
	1.429	2.373	2.395	1.283	6.947	6.755	160	-	-	البرتغال
	25.321	28.722	21.535	19.559	19.564	14.894	17.797	-	-	بلجيكا
	192	17.635	314	217	21.734	10.305	11.717	5.150	2.150	المانيا
	15.310	14.384	18.229	10.871	5.584	4.563	8.438	-	-	بريطانيا
	37.688	42.546	37.768	11.997	7.225	10.527	7.848	-	-	البرازيل
	3.391	3.391	6.798	5.767	4.186	1.475	1.750	-	-	تونس
	613	1.525	1.076	1.028	558	474	508	-	-	المغرب
	-	276	189	289	175	321	33	203	213	مصر

تابع للجدول (10):

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
157.622	888.501	574.656	560.186	678.621	372.786	364.588	301.336	332.631	332.271	إيطاليا
37.253	1.352.469	1.208.842	1.082.428	788.237	517.111	378.658	213.321	210.059	257.697	الوم أ
87.582	455.141	273.934	333.003	341.786	280.513	238.838	203.876	223.678	219.581	فرنسا
91.136	650.893	356.738	435.899	375.319	263.142	231.309	180.970	173.199	175.167	اسبانيا
46.261	440.122	302.540	207.254	224.870	173.028	130.876	135.356	105.251	124.622	هولندا
150.262	384.528	311.838	260.760	168.290	142.993	107.702	75.267	53.292	58.665	كندا
23.894	210.700	136.538	135.833	128.320	98.926	82.223	76.834	75.497	100.261	تركيا
82.185	146.564	2.059	2.593	124.225	57.378	41.838	2.461	3.536	3.873	البرتغال
-	146.137	63.355	145.591	116.096	57.377	54.600	36.935	42.189	49.550	بلجيكا
-	-	-	28.871	621	576	261	34.970	14.211	55.185	المانيا
45.499	157.740	105.390	118.305	51.417	41.506	30.348	31.004	23.241	78.722	بريطانيا
97.459	185.359	121.900	137.867	214.371	137.732	86.765	71.356	79.198	113.022	البرازيل
26.325	60.93	-	7.740	7.423	13.259	6.218	6.817	6.513	5.634	تونس
27.201	50.682	40.966	7.176	5.655	3.741	968	1.153	1.127	833	المغرب
38.183	43.634	28.670	32.888	40.861	33.631	23.737	12.601	8.437	1.491	مصر

المصدر: الحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص ص: 172-173.

LOI DE STUDENT AVEC  $k$  DEGRÉS DE LIBERTÉ  
QUANTILES D'ORDRE  $1 - \alpha$

	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.010	0.005	0.0025	0.0010	0.0005
1	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	127.3	318.3	636.6
2	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	14.09	22.33	31.60
3	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	7.453	10.21	12.92
4	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	5.598	7.173	8.610
5	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	4.773	5.893	6.869
6	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	4.317	5.208	5.959
7	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.029	4.785	5.408
8	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	3.833	4.501	5.041
9	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	3.690	4.297	4.781
10	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	3.581	4.144	4.587
11	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	3.497	4.025	4.437
12	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.428	3.930	4.318
13	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.372	3.852	4.221
14	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.326	3.787	4.140
15	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.286	3.733	4.073
16	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.252	3.686	4.015
17	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.222	3.646	3.965
18	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.197	3.610	3.922
19	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.174	3.579	3.883
20	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.153	3.552	3.850
21	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.135	3.527	3.819
22	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.119	3.505	3.792
23	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.104	3.485	3.767
24	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.091	3.467	3.745
25	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.078	3.450	3.725
26	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.067	3.435	3.707
27	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.057	3.421	3.690
28	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.047	3.408	3.674
29	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.038	3.396	3.659
30	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.030	3.385	3.646
40	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	2.971	3.307	3.551
50	0.679	0.849	1.047	1.299	1.676	2.009	2.403	2.678	2.937	3.261	3.496
60	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	2.915	3.232	3.460
80	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	2.887	3.195	3.416
100	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	2.871	3.174	3.390
120	0.677	0.845	1.041	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	2.860	3.160	3.373
$\infty$	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	2.807	3.090	3.291

QUANTILES D'ORDRE 0.95 DE LA LOI DE FISHER  
 Degrés de liberté du numérateur sur la première ligne  
 Degrés de liberté du dénominateur sur la colonne de gauche

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.2	234.0	236.8	238.9	240.5	241.9
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40
3	10.13	9.552	9.277	9.117	9.013	8.941	8.887	8.845	8.812	8.786
4	7.709	6.944	6.591	6.388	6.256	6.163	6.094	6.041	5.999	5.964
5	6.608	5.786	5.409	5.192	5.050	4.950	4.876	4.818	4.772	4.735
6	5.987	5.143	4.757	4.534	4.387	4.284	4.207	4.147	4.099	4.060
7	5.591	4.737	4.347	4.120	3.972	3.866	3.787	3.726	3.677	3.637
8	5.318	4.459	4.066	3.838	3.687	3.581	3.500	3.438	3.388	3.347
9	5.117	4.256	3.863	3.633	3.482	3.374	3.293	3.230	3.179	3.137
10	4.965	4.103	3.708	3.478	3.326	3.217	3.135	3.072	3.020	2.978
11	4.844	3.982	3.587	3.357	3.204	3.095	3.012	2.948	2.896	2.854
12	4.747	3.885	3.490	3.259	3.106	2.996	2.913	2.849	2.796	2.753
13	4.667	3.806	3.411	3.179	3.025	2.915	2.832	2.767	2.714	2.671
14	4.600	3.739	3.344	3.112	2.958	2.848	2.764	2.699	2.646	2.602
15	4.543	3.682	3.287	3.056	2.901	2.790	2.707	2.641	2.588	2.544
16	4.494	3.634	3.239	3.007	2.852	2.741	2.657	2.591	2.538	2.494
17	4.451	3.592	3.197	2.965	2.810	2.699	2.614	2.548	2.494	2.450
18	4.414	3.555	3.160	2.928	2.773	2.661	2.577	2.510	2.456	2.412
19	4.381	3.522	3.127	2.895	2.740	2.628	2.544	2.477	2.423	2.378
20	4.351	3.493	3.098	2.866	2.711	2.599	2.514	2.447	2.393	2.348
21	4.325	3.467	3.072	2.840	2.685	2.573	2.488	2.420	2.366	2.321
22	4.301	3.443	3.049	2.817	2.661	2.549	2.464	2.397	2.342	2.297
23	4.279	3.422	3.028	2.796	2.640	2.528	2.442	2.375	2.320	2.275
24	4.260	3.403	3.009	2.776	2.621	2.508	2.423	2.355	2.300	2.255
25	4.242	3.385	2.991	2.759	2.603	2.490	2.405	2.337	2.282	2.236
26	4.225	3.369	2.975	2.743	2.587	2.474	2.388	2.321	2.265	2.220
27	4.210	3.354	2.960	2.728	2.572	2.459	2.373	2.305	2.250	2.204
28	4.196	3.340	2.947	2.714	2.558	2.445	2.359	2.291	2.236	2.190
29	4.183	3.328	2.934	2.701	2.545	2.432	2.346	2.278	2.223	2.177
30	4.171	3.316	2.922	2.690	2.534	2.421	2.334	2.266	2.211	2.165
40	4.085	3.232	2.839	2.606	2.449	2.336	2.249	2.180	2.124	2.077
50	4.034	3.183	2.790	2.557	2.400	2.286	2.199	2.130	2.073	2.026
60	4.001	3.150	2.758	2.525	2.368	2.254	2.167	2.097	2.040	1.993
70	3.978	3.128	2.736	2.503	2.346	2.231	2.143	2.074	2.017	1.969
80	3.960	3.111	2.719	2.486	2.329	2.214	2.126	2.056	1.999	1.951
90	3.947	3.098	2.706	2.473	2.316	2.201	2.113	2.043	1.986	1.938
100	3.936	3.087	2.696	2.463	2.305	2.191	2.103	2.032	1.975	1.927
150	3.904	3.056	2.665	2.432	2.274	2.160	2.071	2.001	1.943	1.894
200	3.888	3.041	2.650	2.417	2.259	2.144	2.056	1.985	1.927	1.878
400	3.865	3.018	2.627	2.394	2.237	2.121	2.032	1.962	1.903	1.854

## النموذج الأول: نظرية القدرة الشرائية

Dependent Variable: INF  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/16/13 Time: 21:33  
 Sample: 1970 2010  
 Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.62056	1.829660	6.351214	0.0000
TC	-0.060254	0.040304	-1.495012	0.1430
R-squared	0.054203	Mean dependent var	9.616290	
Adjusted R-squared	0.029952	S.D. dependent var	8.094848	
S.E. of regression	7.972699	Akaike info criterion	7.037472	
Sum squared resid	2478.993	Schwarz criterion	7.121062	
Log likelihood	-142.2682	F-statistic	2.235062	
Durbin-Watson stat	0.397085	Prob(F-statistic)	0.142960	

المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات برنامج eviews

## النموذج الثاني: نظرية رصيد ميزان المدفوعات

Dependent Variable: BC  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/16/13 Time: 22:12  
 Sample: 1970 2010  
 Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-115421.1	124927.4	-0.923905	0.3612
TC	14806.02	2751.892	5.380306	0.0000
R-squared	0.426029	Mean dependent var	377079.1	
Adjusted R-squared	0.411312	S.D. dependent var	709495.7	
S.E. of regression	544367.8	Akaike info criterion	29.30019	
Sum squared resid	1.16E+13	Schwarz criterion	29.38378	
Log likelihood	-598.6539	F-statistic	28.94769	
Durbin-Watson stat	0.660344	Prob(F-statistic)	0.000004	

المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات برنامج eviews

## النموذج الثالث: نموذج افتراضي

Dependent Variable: X  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/16/13 Time: 22:01  
 Sample: 1970 2010  
 Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-230671.7	217996.0	-1.058146	0.2965
TC	34940.66	4802.003	7.276267	0.0000
R-squared	0.575829	Mean dependent var		931577.1
Adjusted R-squared	0.564953	S.D. dependent var		1440175.
S.E. of regression	949912.1	Akaike info criterion		30.41368
Sum squared resid	3.52E+13	Schwarz criterion		30.49727
Log likelihood	-621.4804	F-statistic		52.94406
Durbin-Watson stat	0.248061	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات برنامج eviews

## النموذج الرابع: نموذج افتراضي

Dependent Variable: M  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/16/13 Time: 21:56  
 Sample: 1970 2010  
 Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	111844.5	121293.6	-0.922097	0.3621
TC	-19879.89	2671.848	7.440501	0.0000
R-squared	0.586694	Mean dependent var		549430.2
Adjusted R-squared	0.576096	S.D. dependent var		811781.4
S.E. of regression	528533.7	Akaike info criterion		29.24115
Sum squared resid	1.09E+13	Schwarz criterion		29.32474
Log likelihood	-597.4436	F-statistic		55.36106
Durbin-Watson stat	0.079528	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات برنامج eview

## النموذج الخامس: نموذج افتراضي

Dependent Variable: LX  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/19/13 Time: 18:37  
 Sample: 1970 2010  
 Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.685655	0.296658	25.90746	0.0000
LTC	1.549096	0.095742	16.17983	0.0000
R-squared	0.870340	Mean dependent var		12.06031
Adjusted R-squared	0.867015	S.D. dependent var		2.143452
S.E. of regression	0.781654	Akaike info criterion		2.392741
Sum squared resid	23.82833	Schwarz criterion		2.476330
Log likelihood	-47.05119	F-statistic		261.7868
Durbin-Watson stat	0.186403	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات برنامج eviews

## النموذج السادس: نموذج افتراضي

Dependent Variable: LM  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/19/13 Time: 18:42  
 Sample: 1970 2010  
 Included observations: 41

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.048255	0.251102	32.05177	0.0000
LTC	1.353199	0.081040	16.69796	0.0000
R-squared	0.877290	Mean dependent var		11.86970
Adjusted R-squared	0.874143	S.D. dependent var		1.864962
S.E. of regression	0.661619	Akaike info criterion		2.059298
Sum squared resid	17.07186	Schwarz criterion		2.142887
Log likelihood	-40.21560	F-statistic		278.8219
Durbin-Watson stat	0.160026	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطالبة مخرجات برنامج eviews